الكلمات الحسان

في الحروف السبعة وجمع القرآن

للعالم العلامة البحر الحبر الفهامة

الشيخ / محمد بخيت المطيعي الحنفي بن بخيت بن حسين

مفتي الديار المصرية في عام (١٣٣٣ - ١٣٣٨ هجرية)

مراجعة وتحقيق

الشيخ خميس جابر صقر

موجه عام علوم القرآن بالأزهر الشريف

وعضو لجنة مراجعة المصاحف (سابقاً)

الناشر

الصحابة للدراسات القرآنية والعربية بطنطا

كِتابٌ قَد حَوى دُرَرًا بِعَيْنِ الحُسْنِ مَلحُوظَة
لِهَذا قلت تنبيهًا
حُقوق الطبع محفوظة

للناشر
الصَّحَابة للدِّراسَاتِ القُرآنيَّةِ والعَربيَّة
للنشر والتحقيق والتوزيع

طنطا - شارع المديرية - أمام محطة بنزين التعاون
ص . ب : ٤٧٧
تليفاكس : ٠٤٠/٣٣٣١٥٨٧ ت : ٠٤٠/٣٣٣٨٤٠٩
ت : ٠٤٠/٣٣٣٠٨٤٠ محمول : ٠١٢٣٧٨٠٥٧٣

الطبعة الأولى
١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م
رقم الإيداع : 2008/22476
الترقيم الدولى : 977-272-719-6



الموقع على شبكة الإنترنت :
www.desahaba.net

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمدلله الذى بلّغنا مرادنا بحفظ كتابه ..وأخرجنا من ظلمة الجهالة إلى إشراقات أنواره وجنابه .. وقدَّر لأمة الإسلام من العلوم ما فاق النابغ والنابه .

والصلاة والسلام على خير من حطَّ أهْل القرآن برحابه .. سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه .

وبعد

فهذا كتاب (**الكلمات الحسان**) عزَّ نظيره بين الكتب التى رُصِدَ فيها العلم رصدًا .. وتميَّز بالإتقان والبيان فى جمع الشتات عَمْدًا وقصدًا .. فكان بما حواه من عرض لقضايا القرآن وجمعه مقدَّمًا جنًى وحصدًا بلغ به المؤلف كل غاية .. فارتفع بمستوى العرض مجتازًا كل نهاية .. فكان فريدًا ومزيدًا بالعناية تحدث فى قضاياه وموضوعاته عن الحروف السبعة وجمع القرآن ، مستعرضًا كل ما عزَّ وندر من البراهين الحسان، ومستلهمًا من الله العون والتوفيق فى البيان .. فناقش وبَرْهَن ودلَّل لما جاء على كل لسان .. وتقصَّى الحقائق غضةً كما في أصولها جاءت .. وحصَّن أقواله وترجيحاته بمرويَّات ثوابت .. وعمَّق لكل قضيَّةٍ مما به قريحته جادت .. ولو قُدِّر لهذا الكتاب أن يُشْرَح لفاق الحدَّ ، ولو طالت بأهل العلم القرون ما وقفوا له عند حصٍّ أو عدٍّ .

والله شاهد على ما بذلته فى مراجعته وتحقيقه من جهد فـأين الثـرى من الثريَّا وأين الشامخ ممن فى المهد .. ؟

هذا الكتاب :

هديَّةُ أهل القرآن فى الأرض .. سبيل هدايـة ليـوم العـرض فـرحم الله مؤلفه وقارئه وكاتبه وكل من أعان عليه :

﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾

والله من وراء القصد ؛؛؛؛

المراجع والمحقق

الشيخ خميس جابر صقر

ترجمة المؤلف

ترجمــة

فضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعي

مولده ونشأتـه :



ولـد رحمه الله ببلـدة المطيعـة مركـز ومديريـة أسـيوط سـنة ١٢٧١ هجريـة الموافـق سـنة ١٨٥٦م .

ذهــب إلى كتــاب بلدتــه ، وتعلــم القــراءة والكتابة وحفظ القـرآن الكـريم كلـه ، ثـم التحق بالأزهر الشريف في عام ١٢٨٢ هـ وكـان حنفـي المـذهب ، وتتلمـذ على كبار الشيوخ في الأزهر وخارجـه ، وكـان مـنهم الـسيد/ جمال الـدين الأفغاني ، والشيخ / حسن الطويل ، وغيرهم .

نال شهادة العالمية من الدرجة الأولى في أواخر عام ١٢٩٢ هـ ، وأنعـم عليـه بكسوة التشريفة مكافأة له على نبوغه وفضله .

مناصبه :

في سنة ١٢٩٥ هـ اشتغل بتدريس علوم الفقه والتوحيد والمنطق إلى أن عين قاضيا في سنة ١٢٩٧ هـ ، واستمر يترقى في سلك القضاء إلى أن عُين مفتشًا شرعيًا بنظارة الحقانية في سنة ١٣١٠ هـ ، ونقل إلى إفتاء نظارة الحقانية في أوائل سنة ١٩١٢ هـ ، وأحيل عليه قضاء مصر نيابة عن القاضي (نسيب) أفندي .

تقلده لمنصب الإفتاء :

في ٩ صفر سنة ١٣٣٣ هـ عُين مفتيًا للديار المصرية ، واستمر يشغل هذا المنصب حتى ١٦ شوال سنة ١٣٣٨ هـ ، أصدر خلالها (٢٠٢٨) فتوى .

من مؤلفاته :

- إرشاد الأمة إلى أحكام أهل الذمة .
- حسن البيان في دفع ما ورد من السنة على القرآن .
- الأجوبة المصرية عن الأسئلة التونسية .
- القول المفيد في علم التوحيد .
- حجة الله على خليقته في بيان حقيقة القرآن وحكم كتابته وترجمته .

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدلله الذى وفق عباده لعبادته ، وأذاقهم لذة تلاوة كتابه ، فداموا على تلاوته ، والسلام على من نزل عليه القرآن منَجَّمًا على حسب الوقائع ، وعلى آله وأصحابه وكل سامع وطائع .

وبعد

فيقول الغنيُّ بالله عمَّن سواه ، الفقير إليه عز شأنه ، المحتاج إلى عفوه ورضاه (محمد بخيت المطيعي) الجنفي ابن بخيت بن حسين عاملهم الله بلطفه الخفي ، قد سألنى بعض أهل العلم عن :

كيفية جمع القرآن ، وعن عدد المصاحف التى بعث بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار ، وعن مقدار حجمها ، وعن محلها فى هذا الزمان ، وعن مطاعن الطاعنين في صحة رسمها أخذًا مما نُقِل عَن عثمان رضي الله عنه مِن أنَّ في القرآن لحنا ستقيمه الْعُرْبُ بألسنتها ، وعن مقدار المدة التى كان فيها جمع القرآن ، وعن الأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن ، وعما إذا كانت تلك الأحرف بقيت كلها فى مصاحفنا أو نسخت ستة منها وبقي واحد ، وعن كيفية جمع الناس على مصحف واحد مع أن أحرف القرآن متواترة ، وعن كيفية تمكنه من جمع الناس كافة على حرف واحد ، ونحن نعلم قَطْعًا أن أحرف القرآن زمن عثمان رضي الله عنه قبل نسخ المصاحف كانت بَالِغَةً مشارقَ الأرض ومغاربها ، وطَلَبَ مني الجواب عن ذلك كله مفصلاً فأجبته لما طلب ، وقلت وبالله التوفيق والهداية لأقوم طريق في أجوبة مرتبة في غاية التحقيق وتسلسلٍ علميٍّ موثقٍ ودقيق .

الفصل الأول

كيفية جمع القرآن

أولاً : الجواب عن كيفية جمع القرآن :

فنقول الجمع يطلق فى كلامهم تارة على حفظ القرآن جميعه عن ظهر قلب وتارة على كتابته جميعه مفرقًا آياتٍ وسورًا أو مرتبًا آيات فقط لكل سورة ، في صحائف كل سورة على حدة ، أو مرتب الآيات والسور في صحائف مجتمعه بحيث نجمع كل السور مرتبة الواحدة بعد الأخرى والذين جمعوه بمعنى حفظوه كله عن ظهر غيب من أصحاب الرسول ﷺ عدد كثير على عهد رسول الله ﷺ وبعد وفاته فمنهم من الأنصار : زيد بن ثابت ، وأبي بن كعب ، ومعاذ ابن جبل ، وأبوزيد ، وأبو الدرداء .

وقد ذكر أبوعبيد من المهاجرين : الخلفاء الأربعة ، وطلحة ، وسعدا ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وسالماً ، وأبا هريرة ، وعبدالله بن السائب ، والعبادلة [1] .

ومن النساء : عائشة وحفصة وأم سلمة ، ولكن بعض هؤلاء إنما أكمله بعد وفاة النبي ﷺ وعَدَّ ابن أبى داود فى كتاب الشريعة من المهاجرين أيضًا : تميم ابن أَوْسٍ الدَّاري ، وعقبة بن عامر ، ومن الأنصار : عبادة بن الصامت ، ومعاذ الذى يكنى أبا حليمة ، ومجمع بن حارثة ، وفضالة بن عبيد ، ومَسْلَمَةَ بن مخلد، وغيرهم ، وصرح بأن بعضهم إنما جمعه بعد وفاة النبي ﷺ وعَدَّ بعض المتأخرين من القراء : عمرو بن العاص ، وسعد بن عباد ، وأم ورقة .

---

(١) عبدالله بن مسعود ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن عمرو بن العاص .

وقال القرطبي :

قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء وقتل في عهد رسول الله ﷺ ببئر معونة هذا العدد ، فإن قلت : كيف تقول إن القراء كانوا في عهد رسول الله ﷺ كثيرين وقد جاء في صحيح البخاري من حديث قتادة قال:

سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عمن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال: أربعة كلهم من الأنصار : « أبيٌّ بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبوزيد »[1] .

وروى الطبري من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قتادة أيضا في أول الحديث :

افتخر الحيان الأوْس والخزرج ، فقال الأوس : منا من اهتزَّ له العرش : (سعد بن معاذ) ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين : (خزيمة بن ثابت) ، ومن غسلته الملائكة : (حنظلة بن عامر) ، ومن حمته الدبر : (عامر بن ثابت) . فقال الخزرج : منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم فذكرهم[2] .

---

(١) حديث رقم (٣٥٩٩) ، ومسلم (٢٤٦٥) .

(٢) حديث حسن : أخرجه الحاكم (٦٩٧٧) ، وأبويعلى (٢٩٥٣) وقال الألباني: حسن السلسلة الصحيحة (٣٢٦) .

وجاء في صحيح البخاري أيضًا :

من حديث ثابت البناني وثُمامة كلاهما عن أنس بن مالك قال : مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة : أبوالدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبوزيد ، قال : ونحن ورثناه [1] .

وأبو زيد هذا اسمه : قيس بن السكن كما رواه أبوداود بإسناد على شرط الشيخين إلى ثمامة عن أنس رضي الله عنه خلافًا لم أغلط في اسمه قلت : الحصر في الأربعة حصر نسبى وليس حصرًا حقيقيًا ينفي أن يكون غيرهم قد جمعه على عهد رسول الله ﷺ .

ويدل على ما قلنا أنك ترى بين الحديثين تخالفًا بيِّنًا فإن حديث قتادة على رواية الطبرى من طريق سعيد قد جاء فيه حصر الجمع في أربعة ذكر منهم (أبي ابن كعب) بدل (أبي الدرداء) ، وعلى رواية البخاري من طريق ثابت البنانى وثُمامة قد جاء فيه حصر الجمع فى أربعة ذكر منهم (أبا الدرداء) بدل (أبى بن

---

(١) كما اشتهر بكتابة القرآن بين يَدَي النبي ﷺ أبوبكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبى طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأبّان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأُبيُّ بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت بن قيس ، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين . تاريخ المصحف للعلامة الشيخ / عبدالفتاح القاضي (١٠) ط المطابع الأميرية ١٣٩٥ هجرية ، ١٩٧٥م ، والحديث في البخاري برقم (٤٧١٨) .

كعب) والكلُّ مرويٌّ عن أنس ، وحديث البخاري من طريق قتادة وإن لم يجئ فيه الحصر في الأربعة ولكنه اقتصر على ذكرهم .

ولذلك استنكره جماعة الأئمة وعلى ذلك فلابد من جَعْلَ الحصر نسبيًّا كما قلنا حتى يحصل الجمع بين الحديثين وبدون ذلك لا يمكن الجمع بينهما ، وذلك بأن يجعل الحصر مختلفاً باختلاف الغرض بأن يقال : إن أنسا رضي الله عنه كان له غرض فى وقت حمله على أن يذكر الثلاثة ويذكر معهم أبي بن كعب دون أبي الدرداء ويحصر الجمع فيهم ، وكان له غرض آخر في وقت آخر حمله على أن يذكر الثلاثة ويذكر معهم (أبا الدرداء) دون أُبيٍّ بن كعب ، وهو وإن كان بعيدًا إلا أنه يتعين المصير إليه حيث توقَّف التوفيق بين الروايات عليه .

ولذلك قال الماوردي :

لا يلزم من قول أنس رضي الله عنه : لم يجمعه غيرهم [1] أن يكون الواقع كذلك فى نفس الأمر ؛ لأنه لا يمكن الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ولا يتم له ذلك إلا إذا كان قد لقي كل واحد منهم وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في غاية البعد فى العادة كيف يكون الواقع ما ذكر .

---

(١) سبق الإشارة إلى أهم من اشتهروا بالكتابة في عهده صلى الله عليه وسلم آنفًا .

وقد جاء في صحيح البخاري أيضًا من طريق حفص بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ يقول :

((خذوا القرآن عن أربعة عن عبدالله بن مسعود ، وسالم ، ومعاذ بن جبل وأبيٍّ بن كعب))[١] .

والأربعة المذكورون اثنان منهم من المهاجرين وهما الأولان ، واثنان من الأنصار وهما الأخيران .

وقد أجاب أبوبكر الباقلانيٍّ وغيره بأجوبة ثمانية ، قال ابن حجر : في غالبها تكلف لاسيما الأخير منها ونحن نقول : كلها لا يفيد ولا يجدي نفعا وأغلبها باطل لاسيما الأخير منها وسنسردها عليك لتقف على صحة ما قلنا :

(أحدها) :

أن العدد لا مفهوم له وهذا الجواب يبطله الحصر في الحديثين على رواية الطبري وفي حديث ثابت البناني وثمامة فقط على رواية البخاري .

(ثانيها) :

أن المراد : لم يجمعه على جميع الوجوه[٢] والقراءات التى نزل بها إلا أولئك .

---

(١) حديث رقم (٣٥٩٧) ومسلم (٢٤٦٤) .

(٢) بعد العرضة الأخيرة .

(ثالثها) :

لم يجمع ما نُسِخَ من بعد تلاوته وما لم يُنْسَخْ إلا أولئك وهو قريب من الثانى لأن ما ذكر من جملة وجوه القرآن ، وكلا الجوابين لا يفيد في الجمع بين الحديثين بعد أن ذكر فى أحدهما أبيَّ بن كعب دون أبى الدرداء مع الثلاثة ، وحصر الجمع فيمن ذكرهم ، وعكس في الآخر كما لا يخفى .

وينافيهما أيضًا ما في صحيح البخاري عن مسروق ، قال : قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : (والله الذى لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت ؟ ولا أنزلت آية من كتاب الله إلَّا وأنا أعلم فيمن أنزلت ؟ ولو أعلم أن أحداً أعلم منى بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه)[١].

ولأبي عبيد من طريق ابن سيرين ثَبَتَ أَن ابن مسعود قال :

(لو أعلم أحدًا تبلِّغُنيه الإبل أحدثُ عهدا بالعرضة الأخيرة لأتيته).

وينافيهما أيضًا ما تقدم من حديث : ((خذوا القرآن عن أربعة)) فإن كل ذلك يقتضى عدم حصر معرفة وجوه القرآن والقراءات في أولئك الأربعة .

(رابعها) :

أن المراد بجمعه تلقينه من فيِّ[٢] رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا واسطة بخلاف

---

(١) وذكرنا أنه – أى : عبدالله بن مسعود – من العبادلة وهو أول من جهر بالقرآن .

(٢) أى : فم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

غيرهم ، فإنه يحتمل أنه تلقى بعضه بالواسطة وهو يفيد في الجمع بين الحديثين كما ذكر ويبعده ما تقدم في شأن ابن مسعود ، يرده ما ثبت أن الذين أخذوا العرضة الأخيرة من فيِّ رسول الله ﷺ إما : زيد بن ثابت ، وإما عبدالله بن مسعود ، وجمعوا بين ما ورد فيهما بأن كلًّا منهما أخذ ذلك فلا وجه لحصر ما ذكر فى أولئك الأربعة .

(خامسها) :

إنهم تصدَّواْ لإلقائه وتعليمه فاشتهروا وخفي غيرهم عن عرف حالهم فحصر ذلك فيهم بحسب علمه وليس الأمر في نفس الأمر كذلك .

أو يكون السبب فى خفائهم : أنهم خافوا غائلة الرياء والعُجْب ، وأَمِنَ ذلك من أظهروا هذا الجواب ، وأيضاً لا يفيد في الجمع بين الحديثين كما ذكرنا، وفضلًا عن ذلك ، فإنه ينافيه ما تقدم من أمر النبي ﷺ بأخذ القرآن عن : عبدالله بن مسعود وسالم ، فإن هذا يفيد أن كلًّا منهما كان مُتَصَدٍّ لتعليم القرآن .

وأيضًا قد ثبت أن الذين اشتهروا بإقراء القرآن وتعليمه من الصحابة سبعه كما فى الإتقان للسيوطي [1] : (عثمان بن عفان) و (على بن أبى طالب) و (أبى بن كعب) و (زيد بن ثابت) و (عبدالله بن مسعود) و (وأبو الدرداء) و (أبوموسى الأشعرى) رضي الله عنهم أجمعين .

---

(١) هو الحافظ : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي صاحب المؤلفات النافعة والمصنفات الرائعة توفي ٩١١ هجرية .

وقد قرأ على أبيٍّ بن كعب جماعة من الصحابة منهم : (أبوهريرة ، وابن عباس ، وعبدالله بن السائب) .

وأخذ ابن عباس عن زيد بن ثابت أيضًا ، وأخذ عنهم خَلْقٌ من التابعين فمن كان بالمدينة : ابن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وعمر بن عبدالعزيز ، وسليمان وعطاء بن يسار ، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ ، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، وابن شهاب الزهري ، ومسلم بن جندب ، وزيد بن أسلم .

وممن كان بمكة : عبيد بن عمير ، وعطاء بن أبي رباح ، وطاوس ، ومجاهد وعكرمه ، وابن أبي مليكة .

وممن كان بالكوفة : علقمة ، والأسود ، ومسروق ، وعبيدة ، وعمر بن شرحبيل ، والحارث بن قيس ، والربيع بن خيثم ، وعمرو بن ميمون وأبوعبد الرحمن السلمي ، وزِرُّ بن حُبَيْشٍ ، وعبيد بن فضيلة ،وسعيد بن جبير والنخعي ، والشعبي .

وممن كان بالبصرة : أبوعالية ، وأبو رجاء ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة .

وممن كان بالشام : المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان ، وخليفة بن سعيد صاحب أبي الدرداء ، ثم تجرد قوم واعتنوا بضبط القراءة فكان بالمدينة أبوجعفر [1] يزيد بن القعقاع ، ثم شيبة بن نصاح ، ثم نافع بن نعيم .

---

(١) شيخ الإمام نافع رحمهما الله .

وكان بمكة : عبدالله بن كثير ، وحميد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن محيصن.

وبالكوفة : يحيى بن وثَّاب ، وعاصم بن أبي النَّجود ، وسليمان الأعمش، ثم حمزة ثم الكسائى .

وبالبصرة : عبدالله بن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمرو ، أبوعمرو بن العلاء وعاصم الحجدري ، ثم يعقوب الحضرمي .

وبالشام : عبدالله بن عامر ، وعطية بن قيس الكلابي ، وإسماعيل بن عبدالله ابن المهاجر ، ثم يحيى بن الحارث الذِّماريِّ ، ثم شريح بن يزيد الحضرمي، وغير أولئك كثير ممن لا يحصون عددا .

(فأنت) ترى كيف تصدى [1] هؤلاء الأصحاب والتابعون وتابعوهم ومن بعدهم إلى تعليم القرآن وإلقائه .

فكيف بعد هذا يمكن لأحد أن يقول: إن أولئك الأربعة فقط لم يخافوا غائلة الرياء والعُجْب وتصدَّوا لتعليم القرآن واشتهروا ، وأن غيرهم من الأصحاب خاف تلك الغائلة وأخفى نفسه ولم يتصدَّ لتعليم القرآن .

(سادسها) :

المراد بالجمع الجمع كتابة وحفظًا عن ظهر قلب معًا فلا ينفى أن غيرهم قد جمعه حفظًا عن ظهر قلب فقط ، ولم يجمعه كتابة ، وهذا الجواب لا يفيد في الجمع

---

(١) المراد بالتصدى هو : الاستعداد والجلوس لإقراء الناس .

بين الحديثين كما ذكرنا ، وفضلًا عن ذلك يرده ما ثبت أنه كان لكل من أبيٍّ بن كعب ، وعبدالله بن مسعود مصحف جمع فيه القرآن كتابة وقد جمعه كل منهما حفظًا أيضًا .

(سابعها) :

أنه لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكمل حفظه في عهد رسول الله ﷺ إلا أولئك الأربعة بخلاف غيرهم ، فإنه لم يفصح بذلك فى أنه لم يكمله أحد من الصحابة بالضرورة إلا قرب وفاته ﷺ حين نزلت آخر آية من القرآن ، فهل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة ممن جمع القرآن قبلها وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع البين المفصح به.

(وهذا الجواب)

لا يفيد أيضًا في الجمع بين الحديثين ، وهو بعيد أيضًا وذلك لأن أصح ما ورد بأن آخر آية نزلت هي قوله تعالى من سورة البقرة :

﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ ﴾ (البقرة: ٢٨١) .

وأن النبي ﷺ لم يَعِشْ بعد نزولها [1] إلا تسع ليال أو سبعًا أو إحدى

---

(١) انظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ص ٧٧ ، ٧٨) ط مكتبة التراث ج ١ .

وعشرين ، على اختلاف الروايات [1] كما في الفتح لابن حجر ، ويبعد كل البعد أن غير هؤلاء الأربعة ممن جمع جميع القرآن قبلها كأبي بكر لم يسمعها حين نزلت من فيِّ رسول الله ﷺ مع أنه رضي الله عنه كان شديد الحرص على تلقي القرآن من فيِّ النبي وكان كثير الملازمة له ، وكذلك عمر رضي الله عنه وابن مسعود وعليّ بن أبى طالب.

(فإن قلت) :

قد أخرج ابن أشتة في المصاحف بسند صحيح عن ابن سيرين قال : مات أبوبكر ولم يجمع القرآن حفظًا عن ظهر قلب .

(قلت) :

قد اختلف العلماء في المراد من الجمع فيما أخرجه ابن أشتة المذكور ، فقال طائفة : معناه لم يقرأ القرآن حفظًا عن ظهر غيب ، وعلى هذا يحصل التعارض بين ما أخرجه ابن أشتة المارِّ ذكره بين ما أخرجه وما قدمناه .

وقال طائفة أخرى : معناه لم يجمع كل منهما المصاحف على الوجه الذى فعله عثمان رضي الله عنه فلا ينفي أنهما جمعاه حفظا عن ظهر قلب ، ولا يخفى أن هذا القول الثاني هو المتعين المصير إليه جمعًا بين الروايات ، وهو مؤيد بما سيأتي أن عمر كان قد همَّ بجمع المصاحف فطعن طعنته التي مات فيها ، وعدم جمع

---

(١) وقيل : كان بين نزولها وبين موت النبي ﷺ أحد وثمانون يومًا . المرجع السابق .

المصاحف لا ينفي أيضًا أن أبا بكر جمع القرآن في الصحف بمشورة عمر رضي الله عنه ورضي عن الجميع .

(ثامنها) :

أن المراد بجمعه السمع والطاعة له والعمل بموجبه ولا يخفى على ذى لبٍّ [1] هذا الجواب بأدنى تأمل فإنه يقتضي أنه لم يسمع ولم يطع ولم يعمل بموجبه سوى أولئك الأربعة ، وذلك غاية فى الشناعة .

وقد أجاب ابن حجر في فحوى كلامه [2] إثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط ، فلا ينفى ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم ، وهو لا يفيد أيضًا فى الجمع بين الحديثين وإن كان يفيد فى جعل الحصر نسبيًّا .

وأجاب رحمه الله بجواب آخر واستبعده وهو قوله : أنه يحتمل أن يقال إن من اقتصر عليهم أنس لتعلق غرضه بهم وهو مع استبعاده لا يفيد إلا إذا حملناه على ما أجبناه به أولًا ، ويكون الحصر فى كل مرة نسبيا مختلفا باختلاف الغرض وحينئذ لا يضره البعد لما ذكرنا .

---

(١) بتصرف من المحقق حيث إنه غير واضح في الأصل (يخفى على ذى لبٍّ) .

(٢) لفظ (فحوى كلامه) تصرف من المحقق حيث إنه غير واضح في الأصل.

وأما جمعه بمعنى كتابته

فقال الحاكم فى المستدرك جمع القرآن ثلاث مرات :

(أحدها) :

بحضرة النبي ﷺ ثم أخرج بسند على شرط الشيخين عن زيد بن ثابت قال : كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع .

قال البيهقي :

يشبه أن يكون المراد به تأليف ما نزل من الآيات المفرقة فى سورها وجمعها فيها بإشارة من النبى ﷺ .

وقال البغوي فى شرح السنة :

يقال : إن زيد بن ثابت رضي الله عنه شهد العرضة الأخيرة التى بيَّن فيها ما نسخ وما بقي ، وكتبها لرسول الله ﷺ وقرأها عليه وكان يقرئ الناس بها حتى مات . اهـ .

وهذا هو المراد من قول زيد : كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف ... إلخ .

(الثانية) :

بحضرة أبي بكر رضي الله عنه وقد روى البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت قال : أرسل إليّ أبوبكر الصديق مقتل أهل اليمامة (١) فإذا عمر بن الخطاب عنده قال أبوبكر رضي الله عنه إن عمر اتاني فقال : إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرَّاء القرآن وإنى أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن ، قلت لعمر : كيف نفعل شيئًا لم يفعلْه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! قال عمر : هذا والله خير ، فلم يزل عمر يُراجعنى حتى شرح الله صدرى لذلك ، ورأيت فى ذلك الذي رأى عمر ، قال زيد : قال أبوبكر : إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فاجمعه فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليَّ مما أمرنى به من جمع القرآن ، قلت : كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو والله خير ، فلم يزل أبوبكر يراجعنى حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبى خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره :

﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (التوبة : ١٢٨) .

---

(١) أى : عقب مقتل أهل اليمامة في قتال مسيلمة الكذاب .

حتى خاتمة براءة ، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر في حياته [١] ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنها [٢] .

(الجمع الثالث) :

وهو كتابته مرتب السور فى المصاحف وكان ذلك في زمن عثمان رضي الله عنه .

روى البخاري عن أنس رضي الله عنه :

أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغازى أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين : أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف حتى ننسخها في المصاحف ، ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة فأمر زيد بن ثابت ، وعبدالله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة :

إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردَّ عثمان الصحف إلى حفصة فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق .

---

(١) أى : مدَّة حياته .

(٢) حديث رقم (٤٧٠١) .

قال ابن شهاب : وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال : فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاريِّ :

﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ ﴾ (الأحزاب: ٢٣).

فألحقناها في سورتها في المصحف[١] .

قال ابن حجر في الفتح :

وقد وقع في رواية شعيب عند أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذى أرسل به ، قال فذلك زمان أحرقت المصاحف بالعراق بالنار .

وفي رواية سويد بن غفلة عن علي (لا تقولوا في عثمان فى إحراق المصاحف إلا خيرًا) .

وفي رواية بكير بن الأشج : فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ثم بث في الأجناد[٢] التي كتب .

---

(١) حديث صحيح : أخرجه البخارى (٤٧٠٢)

(٢) أى : الجند من حفظة القرآن .

ومن طريق مصعب بن سعد قال : أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك أو قال : لم ينكر ذلك منهم أحد .

وفي رواية أبي قلابة :

فلما فرغ عثمان من ا لمصحف كتب إلى أهل الأمصار أني قد صنعت كذا وكذا ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم، والْمَحَوْ أَعم من أن يكون بغسل أو بالتحريق .

وأكثر الروايات صريح فى التحريق فهو الذى وقع ويحتمل وقوع كل منهما بحسبما رأى من كان بيده شيء من ذلك .

وقد جزم القاضي عياض بأنهم :

غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة فى إذهابها ثم قال قوله وأمر بما سواه أى بما سوى المصحف الذى استكتبه والمصاحف التى نقلت منه وسوى الصحف التى كانت عند حفصة وردها إليها ، ولهذا استدرك مروان الأمر بعدها وأعدمها أيضًا خشية أن يقع لأحد منها توهُّم أن فيها ما يخالف المصحف الذى استقر عليه الأمر كما تقدم . اهـ .

والذى قدمه هو قوله: زاد أبو عبيد وابن أبي جارود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال : أخبرنى سالم بن عبدالله بن عمر ، قال : كان مروان يرسل إلى حفصة يعني حين كان أمير المدينة من جهة معاوية يسألها الصحف التى كتب منها القرآن فتأبى أن تعطيه قال سالم : فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل

مروان بالعزيمة إلى عبدالله بن عمر ليرسلن إليه تلك الصحف فأرسل بها إليه عبدالله بن عمر فأمر بها مروان فشققت وقال : إنما فعلت هذا لأنى خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب فى شأن هذه الصحف مرتاب [1] . اهـ .

فإن قلت :

يؤخذ من قول أبي بكر : كيف نفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟

ومن قول زيد بن ثابت مثل مقالة أبي بكر ، ومن قول السيوطى فى الإتقان نقلاً عن فوائد الدير عاقولي من حديث زيد بن ثابت قال : قبض رسول الله ﷺ ولم يكن القرآن جمع فى شيء .

إن القرآن لم يجمع في زمنه ﷺ وحيث إن الجمع بمعنى الحفظ عن ظهر قلب في زمنه ﷺ قد ثبت بالروايات الصحيحة كما تقدم ، فما المراد بالجمع الذى لم يفعله رسول الله ﷺ ؟

قلت :

المراد كتابته على الوجه الذى أمر به أبوبكر مرتَّبًا آيات السور [2] فى الصحف فلا ينافي كتابته فى زمن النبي ﷺ على الوجه الذى ذكرناه من قبل .

---

(١) انظر تاريخ المصحف الشريف للقاضي (ص ١٦) .
وكذا : كيف نتأدب مع المصحف (ص ٥٥) محمد رجب الفرجاني ، ط دار الاعتصام .

(٢) في الجمع الثاني وكان في الصحف .

قال السيوطي في الإتقان :

قال الحارث المحاسبي فى كتاب فهم السنن : كتابة القرآن ليست بمحدثة فإنه ﷺ كان يأمر بكتابته ولكنه كان مفرقًا في الرقاع والأكتاف والعُسْبِ وإنما أمر الصدِّيق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعا وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن منتشر فجمعها جامع وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء .

قال فإن قيل : كيف وقعت الثقة بأصحاب الرقاع وصدور الرجال ؟

قيل : لأنهم كانوا يبدون عن تأليفٍ معجزٍ ونظمٍ معروفٍ قد شاهدوا تلاوته من النبي ﷺ في عشرين [1] سنة فكان تزوير ما ليس منه مأمونًا وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحفه . اهـ .

قال الخطابي وغيره :

يحتمل أن يكون ﷺ لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته فلما انقضى نزوله بوفاته ﷺ ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء لوعد الصادق بضمان حفظه على الأمة المحمدية زادها الله شرفًا ، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه بمشورة عمر . اهـ .

---

(١) فضلاً عن كونهم كانوا عدولًا وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يقبل من أحد شيئًا من القرآن إلا بعد شهادة شاهديْ عَدْلٍ بأنهما سمعا ذلك من الرسول ﷺ .

ويؤيده ما أخرجه أبو داود في المصاحف بإسناد حسن عن عبد خير قال : سمعت عليًّا يقول : أعظم الناس في المصاحف أجرًا أبوبكر - رحمة الله على أبى بكر - هو أول من جمع كتاب الله .

وأما ما أخرجه مسلم من حيث أبي سعيد قال :

قال رسول الله ﷺ : « لا تكتبوا عني شيئًا غير القرآن » .

يعني أن ذلك يفيد أنهم كانوا يكتبون القرآن في زمنه ﷺ ولا يكتبون غيره .

فلا ينافي ذلك لأن الكلام فى كتابته مخصوص على صفة مخصوصة مرتب الآيات فى كل سورة ، وقد كان القرآن كله كتب في عهد رسول الله ﷺ لكنه غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور كما سبق .

وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال :

قال عليٌّ لماَّ مات رسول الله ﷺ آليْتُ أن لا آخذ عليَّ ردائي إلا لصلاة الجمعة حتى أجمع القرآن فجمعته ، فإسناده ضعيف لانقطاعه .

وعلى تقدير أن يكون محفوظًا فمراده بجمعه حفظه في صدره قال : والذى وقع في بعض طرقه حتى جمعته بين اللوحين وَهْمٌ مِنْ راويه .

قلـت :

وما تقدم في رواية (عبد خير) عن عليٍّ أصح فهو المعتمد .ا هـ .

وعند ابن حجر وتعقبه السيوطي بأن الخبر المذكور أخرجه ابـن الـضريس من حديث محمد بن سيرين عن عكرمة بطريق آخر قال : لما كـان خلافـة أبي بكـر قعد علي بن أبى طالب في بيته فقيل لأبي بكر قد كـره بيعتـك فأرسـل إليـه فقـال: أكرهت بيعتي ؟ فقال : لا والله قال : ما أقعدك عني قال : رأيـت كتـاب الله يـزاد فيه فحدثت نفسي أن لا ألبس ردائي [١] إلا لصلاة حتى أجمعه قـال لـه أبـو بكـر : فإنك نعم ما رأيت .

قال محمد : فقلت لعكرمة : ألَّفوه كما أنزل الأول فالأول قال : لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه هذا التأليف ما استطاعوا .

وأخرجه ابن أشتة من وجه آخر عن ابن سيرين وفيه :

أنه كتب فى مصحفه الناسخ والمنسوخ وأن ابن سيرين قال : فطلبـت ذلـك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه . ا . هـ .

فقد تبين أن ما أخرجه ابن أبي داود في المـصاحف محفـوظ ولا يمكـن حمـل الجمع فيه على حفظ الصدر بعـد مـا صرح فـيما أخرجـه ابـن أشـتة أنـه كتـب في مصحفه الناسخ والمنسوخ ، فإن هذا وما بعـده كلاهمـا صريـح فى أن عليًّـا كتـب

---

(١) يعنى : لا أخرج من داري مرتديًا ثوبي إلا للصلاة المفروضة خوف حدوث الفتنة .

مصحفا في بدء خلافة أبي بكر فيتعين أن يكون المراد بالجمع كتابة القرآن في مصحف فينافى بظاهره أن أول من جمع القرآن في الصحف أبوبكر .

قلت :

فالأحسن فى الجواب أن يقال : إن عليًا وغيره ممن كتبوا المصاحف إنما كتب كل واحد منهم مصحفه على حسب روايته ومحفوظه [1] ولم يقتصر على المتواتر وغير منسوخ التلاوة ، وأما أبو بكر فقد كتب ما أجمع عليه الجميع وتواترت روايته على ما لم تنسخ تلاوته ووجد مكتوبًا في عهد رسول الله ﷺ يدل على ذلك ما أخرجه ابن اشتة فى المصاحف عن الليث بن سعد قال : أول من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد ، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت وكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل ، وأنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبى خزيمة فقال : اكتبوها فإن رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين فكتبت ، وأتى عمر بآية الرجم فلم يكتبها لأنه كان وحده . ا . هـ .

قال أبو شامة :

وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدى رسول الله ﷺ لا من مجرد الحفظ ؛ ولذلك قال فى آخر سورة التوبة : لم أجدها مع غيره [2] أى : لم أجدها مكتوبة مع غيره ؛ لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة . ا . هـ .

---

(١) وما كان يحتوى على (تفسير) بعض الكلمات فى حشو الكلام قبل العرضة الأخيرة .

(٢) أى : أبو خزيمة الأنصاري .

أى : فالحق أن المراد نفي وجودها مكتوبة عند غيره لا نفي كونها محفوظة لجمع يحصل بهم التواتر والقطع بكونها من القرآن فلا يلزم من عدم وجدانها حينئذ مكتوبة عند غيره أن لا يكون نقلها متواترًا عن النبي ﷺ، وإنما كان زيد ابن ثابت يطلب التثبت ممن تلقاها بغير واسطة ، وكذا يقال أيضًا فى آية الأحزاب التى فقدها من الصحف التى كان نسخها فى خلافة أبي بكر وجدها مع خزيمة ابن ثابت وخزيمة هذا غير أبي خزيمة الذى وجد عنده آخر سورة التوبة على الرواية الصحيحة على ما في الفتح لابن حجر .

وقال الألوسي في تفسيره :

أسقط زمن الصديق ما لم يتواتر وما نسخت تلاوته وكان يقرؤه من لم يبلغه النسخ [١] وما لم يكن في العرضة الأخيرة ولم يألُ جهدًا رضي الله عنه في تحقيق ذلك إلا أنه لم ينتشر نوره في الآفاق إلا زمن ذي النورين ، فلهذا نسب إليه كما روي عن حميدة بنت يونس كان في مصحف عائشة رضي الله عنها :

((إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا وعلى الذين يصلُّون في الصفوف الأول)) وإن ذلك كان قبل أن يغير عثمان المصاحف [٢] . اهـ .

---

(١) والنسخ هنا يعنى الإزالة خاصته .

(٢) تفسير روح المعانى (١ / ٢٥).

وكان لابن مسعود رضي الله عنه مصحف ولأبي بن كعب رضي الله عنه مصحف، وكان ما في مصحف كل منهما يخالف ما في مصحف الآخر، وكلاهما يخالف ما في المصحف العثماني من حيث عدد السور وترتيبها والزيادة والنقص، فالسور في المصحف العثماني مائة وأربع عشرة سورة بإجماع من يعتد به، وقيل: مائة وثلاث عشرة بجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة .

وفي مصحف ابن مسعود مائة واثنتي عشرة سورة ؛ لأنه لم يكتب المعوذتين في مصحفه .

وإذا قلنا على ما هو الصحيح عنه أنه لم يكتب في مصحفه الفاتحة كان عددها مائة وإحدى عشرة سورة .

وفى مصحف أبيٍّ بن كعب مائة وخمس عشرة سورة ؛ لأنه كتب بعد سورة العصر سورتي الخلع والحفد[1] وهما قنوت الحنفية في الوتر، وجعل سورتي الفيل وقريش سورة واحدة وترتيب كل من المصحفين فى السور يغاير ترتيب الآخر وترتيبهما يغاير ترتيب المصحف العثماني، وقد فصِّل فى محله من التفاسير الصحيحة فارجع إليه إن شئت الزيادة .

---

(١) وليستا من سور القرآن .

فقد تبين أنه كان لعائشة مصحف، وكذا لكل من ابن مسعود وأبيٍّ بن كعب مصحف، فلا مانع أن يكون لعليٍّ أيضًا مصحف [1]، ولكن لما اشتمل كل من تلك المصاحف على ما ليس بمتواتر وعلى ما هو منسوخ التلاوة جَمَعَ أبو بكر رضي الله عنه القرآن واقتصر على المتواتر مما لم تنسخ تلاوته وأسقط ما نسخت تلاوته، وما كان غير متواتر كما سبق.

فيكون أبو بكر أول من جمع القرآن على هذا الوجه وكتبه فلا ينفي أن عليًّا أو غيره جمع القرآن كتابة قبل ذلك على غير الوجه الذى جمعه عليه أبو بكر، ولكن أبو بكر لم يأمر بحرق ما عدا صحفه؛ لأنه لم يصل إليه أن أحدًا كان يقرأ بما يخالفها؛ لعدم انتشار الإسلام في زمنه.

وممن جمعه أولًا أيضًا في مصحف سالم مولى أبي حذيفة: أقسم أن لا يرتدي بردائه حتى يجمعه ثم ائتمروا ما يسمونه، فقال بعضهم: سموه السفر قال: ذلك اسم تسميه اليهود فكرهوا ذلك، فقال: رأيت مثله بالحبشة يسمى المصحف فاجتمع رأيهم على أن سمَّوه المصحف كما أخرجه ابن أشتة من طريق كَهْمَسَ عن أبي بريدة بإسناد منقطع.

قال السيوطى في إتقانه:

هو محمول على أنه كان أحد الجامعين بأمر أبي بكر رضي الله عنه.

---

(١) وسبب ذلك راجع إلى الاهتمام بالأخذ عن رسول الله كل ما يصدر عنه وكتابته بجانب الآيات - فكان كأنه منها - وكان ذلك قبل العرضة الأخيرة كما أسلفنا من قبل.

قلت : هذا الحَمْل ليس بصحيح ؛ لأن سالمًا هذا قد قتل في واقعة اليمامة كما دل عليه كلام الحافظ ابن حجر في الإصابة وصرح بذلك في فتح الباري وكما صرح به السيوطي نفسه في النوع العشرين في معرفة حفاظه ورواته من الإتقان فقال : وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة في واقعة اليمامة . اهـ .

ولا شك أن الأمر بالجمع إنما وقع من الصديق بعد تلك الواقعة وهي التى كانت سببا له كما يدل عليه حديث البخاري الذى قدمناه وغيره ، فكيف يمكن أن يكون سالم هذا أحد الجامعين بأمر أبي بكر رضي الله عنه فَجَلَّ من لا ينسى .

فإن قلت :

يؤخذ مما ذكرت أن أبا بكر رضي الله عنه جمع المتواتر و أجمع عليه الكل و اقتصر عليه وهذا يقتضي أن كل ما جمعه أبو بكر رضي الله عنه كان متواترًا مقطوعًا به [1] مجمعًا عليه.

لكن يرد على ذلك ما ذكره الإمام الفخر الرازي قال :

نقل في بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن [2] .

---

(١) وهو الجمع الثانى وكان فى صحف بين دَّفتين .

(٢) ثبت بطلان ذلك بأدلة عرض لها المؤلف لاحقًا ، انظر الجمع الصوتى الأول للقرآن الكريم (ص ٣٢٥) د/ لبيب السعيد .

فإن قلتم :

إن التواتر كان حاصلاً زمن الصحابة لزم أن يكون ابن مسعود أنكر القرآن المتواتر وإنكاره كفر .

و إن قلتم :

لم يكن متواترًا كله أو بعضه يلزم عدم صحة ما ذكرت من أن كل ما جمعه أبو بكر رضي الله عنه كان متواترًا فإن منه المعوذتين و الفاتحة .

قلت:

قال الإمام : المذكور الأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل .

و قال أبو بكر الباقلاني :

لم يصح عنه أنها ليست من الكتاب و لا حفظ عنه إنما حكاها وأسقطها من مصحفه إنكارًا لكتابتها لا جحدًا لكونها قرآنًا ؛ لأن السنة عنده كانت ألا يكتب في المصحف إلا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإثباته فيه ، ولم يجده كتب ذلك ولا سمعه أمر به . ا. هـ.

وقال النووي في شرح المهذب :

أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد منها شيئًا يكفر ، وما نقل عن ابن مسعود باطل وليس بصحيح .

وقال ابن حزم في المُحَلَّى :

هذا كذب على ابن مسعود وموضوع وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زرعة وفيها المعوذتان والفاتحة . ا . هـ .

قلت :

أما الفاتحة فنَقْلُ إنكار كونها قرآنًا عن ابن مسعود كذب وباطل قطعًا ، وأما المعوذتان فقد صح عنه إنكار كونهما من القرآن كما يصرح به الروايات الآتية ولذلك قال ابن حجر :

إن الطعن في الروايات الصحيحة بلا مستند لا يُقبلَ .

وقال ابن قتيبة :

ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن ؛ لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه ، ولا نقول إنه أصاب في ذلك و أخطأ المهاجرون والأنصار ، وأما إسقاطه الفاتحة فليس لظن أنها ليست من القرآن معاذ الله ، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان ، ورأى أن ذلك مأمون في سورة الحمد لقصرها ووجوب تعلمها على كل أحد . ا.هـ .

قال ابن حجر في الفتح :

وقد أخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، والطبراني ، وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي ، قال : كان عبد

الله بن مسعود يَحُكُّ[1] المعوذتين من مصاحفه ويقول : إنهما ليستا من كتاب الله، وأورد للحديث عدة ألفاظ وعدة طرق ، وكلها تدل على صحة ما نقل عن ابن مسعود قال : وقد تأول القاضي الباقلاني في كتاب الانتصار وتبعه القاضي عياض وغيره ما حكي عن ابن مسعود فقال : لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن ، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف ، فإنه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئًا إلا إن كان النبي ﷺ أذن في كتابته فيه وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك فهذا تأويل منه وليس جحد لكونهما قرآنًا وهو تأويل حسن إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها ، ويقول : إنهما ليستا من كتاب الله .

نعم يمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتمشى التأويل المذكور .

وقال غير القاضي :

لم يكن اختلاف ابن مسعود مع غيره في قرآنيتهما وإنما كان في صفة من صفاتهما ا.هـ.

وغاية ما في هذا أنه أَبْهَمَ ما بيَّنه القاضي ، ومن تأمَّل سياق الطرق التي أوردتها للحديث استبعد هذا الجمع . ا.هـ.

وأجاب ابن الصباغ :

بأنه لم يستقر عنده القطع بذلك ثم حصل الاتفاق بعد ذلك .

---

(١) أي : يزيلهما .

وأجاب ابن حجر باحتمال أنه كان متواترًا في عصر ابن مسعود لكنه لم يتواتر عند ابن مسعود فانحلت العقدة بعون الله . ا.هـ.

وفي الفتح لابن حجر قال البزار :

ولم يتابع [١] ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قرأهما في الصلاة .

قلت :

هو في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر ، وزاد فيه ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر : (فإن استطعت أن لا تفوتك قراءتهما في صلاة فافعل) .

و أخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة أن النبي ﷺ أقرأنا المعوِّذتين [٢] وقال له : (إذا أنت صليت فاقرأ بهما) وإسناده صحيح ، ولسعيد بن منصور من حديث معاذ بن جبل ؛ أن النبي ﷺ صلى الصبح فقرأ فيهما بالمعوِّذتين . ا.هـ.

---

(١) أي : لم يوافق أو يُجِزْ .

(٢) روى الترمذي عن عقبة بن عامر الجهنيِّ عن النبي ﷺ قال : « لقد أنزل الله عليَّ آيات لم يُرَ مثلهنَّ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ ».

وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ورواه مسلم [الجامع لأحكام القرآن (٢ / ٢٦٠)] ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

وعلى ذلك فالظاهر الذي يطمئن إليه القلب في الجواب عما نقل عن ابن مسعود أن النقل وإن كان صحيحًا إلا أن ابن مسعود حين أنكر ذلك لم يكن قد بلغه كونهما من القرآن بطريق التواتر ، ثم بلغه ذلك فرجع ، ومن البعيد أن أبا بكر وعمر وجميع الأصحاب من الأنصار والمهاجرين رضي الله عنهم يطْبِقُونَ على ذلك ، وابن مسعود لا يرجع إليهم لأنها ليست مسألة اجتهادية بل المدار في ذلك على النقل السماع من النبي صلى الله عليه وسلم .

فكيف ينقل هذا الجمع الذين يستحيل العقل تواطئهم على الكذب أنهم سمعوهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابن مسعود بعد ذلك يصر على الإنكار ولكونه حين بلغه رجع ، وقد صح عنه كما قال ابن حزم قراءة عاصم عن زرعة وفيها المعوذتان والفاتحة ، وبما قلناه يحصل الجمع بين ما نقل عن ابن مسعود فإنه كما قد صح عنه نقل الإنكار صحت عنه قراءة عاصم وفيها الإقرار .

ويدل لما قلناه أن ما جمعه أبو بكر في صحفه كان مجمعًا عليه من الجميع كما سيأتي نقله عن التبيان للنووي وغيره ، وعثمان إنما نسخ في مصاحفه ما جمعه أبو بكر في صحفه فيكون ابن مسعود بالضرورة من جملة المُجْمِعِين على ما في المصاحف العثمانية ، وقد اشتملت كما اشتملت صحف أبي بكر على الفاتحة والمعوِّذتين ، وقد أحرق مصحفه مع ما أحرق من المصاحف التي كانت تماثله في أنها كانت مشتملة على منسوخ التلاوة وعلى ما ليس بمتواتر كمصحف أبيِّ بن كعب الذي هو أحد الجامعين للمصاحف العثمانية ، وكمصحف علي بن أبي

طالب الذي هو أحد المُجْمِعِين على ما فعل عثمان، وكمصحف عائشة أم المؤمنين وغير ذلك، فصحة الرواية عن ابن مسعود بإنكار قراءة المعوذتين أولًا قبل بلوغ النقل إليه متواترًا لا ينفي صحة التواتر في زمن الصحابة رضي الله عنهم وصحة رجوعه عن[1] الإنكار آخرًا حين بلغه ذلك، وموافقته لما أجمع عليه سائر الأصحاب من الأنصار والمهاجرين وغيرهم، وأما ما نقل عنه رضي الله عنه من أنه قال لما أحرق مصحفه: لو ملكت كما ملكوا لصنعت بمصحفهم كما صنعوا بمصحفي، فهو كذب لا أصل له، وكذا ما نقل من سوء معاملة عثمان معه التي يزعمها الشيعة حين أخذ المصحف منه فإنه كذب أيضًا كذا في تفسير الألوسي[2] وغيره.

قال البدر العيني في شرحه على البخاري:

وهذا يعني قراءة المعوذتين مما اختلف فيه الصحابة، ثم ارتفع الخلاف ووقع الإجماع عليه فلو أنكر اليوم أحد قراءتها كفر. ا.هـ.

وعليه يحمل كلام النووي في شرح المهذب وكلام غيره في غيره، وأن مراد من كذَّب النقل عن ابن مسعود تكذيب استمراره على الإنكار لا تكذيب صدوره قبل وصول النقل إليه بقي أن يقال: يخالف ما ذكرت من أن ابن مسعود كان من جملة المُجْمِعِين على ما في المصاحف قول ابن حجر في الفتح، وكان ابن مسعود لما

---

(١) وقد أورد المؤلف ذلك باستفاضة فليرجع إليه.

(٢) العلامة: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي المتوفى ١٢٧ هـ.

حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه . ا.هـ.

وما قاله ابن حجر جاء مصرحًا به في رواية شقيق بن سلمة قال:

خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال :

﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ (آل عمران: ١٦١) غلوا مصاحفكم ، وكيف تأمرونني أن أقرأ علي قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من فِيِّ[١] رسول الله ﷺ ؟!

مثله رواه النسائي وأبو عوانة وابن أبي داود ، وفي رواية خبر ابن مالك لمَّا أمر بالمصاحف أن تغير ساء ذلك عبد الله بن مسعود ، فقال : من استطاع أن يغل مصحفه فليفعل ، وقال فى آخره : أفأترك ما أخذت من فِيِّ رسول الله ﷺ .

وعند الحاكم من طريق أبي ميسرة قال :

رحت فإذا أنا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود ، فقال ابن مسعود : والله لا أدفعه يعنى مصحفه أقرأني رسول الله ﷺ[٢] ، فذكره كذا في الفتح .

---

(١) أى : فم .

(٢) ذكر الحاكم فى مستدركه الحديث بطوله (٢٨٩٦) عن أبي ميسرة بن شرحبيل قال : أتى عليّ رجل وأنا أصلى ، فقال : ثكلتك أمك ألا أراك تصلى ، وقد أمر بكتاب الله أن يمزق =

قلت :

غاية ما يفيده كلام ابن حجر وهذه الروايات المنقولة عن ابن مسعود أنه ﷺ لم يرجع عن قراءته ، وقال إنه لا يدفع مصحفه ؛ لأنه سمع قراءته من فيِّ رسول الله ﷺ وكتبها في مصحفه ، وكان لا يكتب في مصحفه شيئًا إلا إن كان النبي ﷺ أذن في كتابته فيه ، لكن لما كان ما يخالف من قراءته ما في صحف أبي بكر ومصاحف عثمان لم ينقل بطريق التواتر بل انفرد ابن مسعود بنقله فكان مرويًّا بطريق الآحاد ، وهذا لا يكفي في القرآنية [1] ولم يوافقه عليه غيره من الأصحاب .

وأما ما اشتملت عليه صحف أبي بكر ومصاحف عثمان فهو:

المتواتر الذي لم ينسخ تلاوته وهو الذي استقر عليه الأمر في العرضة الأخيرة كما صرح به غير واحد ، وحينئذ لا يخالف ابن مسعود في ذلك بل هو يقرأ به كما يقرأ بقراءته أيضًا ؛ ألا ترى إلي قوله : وقد قرأت من فيِّ رسول الله ﷺ مثله فلم ينكر أن زيد بن ثابت قرأ مثله من في رسول الله ﷺ .

= كل ممزق ، قال : فتجوزت في صلاتى ، وكنت أجلس ، فدخلت الدار ، ولم أجلس ، ورقيت فلم أجلس ، فإذا بالأشعري ، وحذيفة ، وابن مسعود يتقاولان ، وحذيفة يقول لابن مسعود : ادفع إليهم هذا المصحف . قال : « والله لا أدفعه إليهم ، أقرأنى رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة ، ثم أدفعه إليهم ، والله لا أدفعه إليهم » قال الذهبى : صحيح .

(١) يقصد التواتر وما ثبت فى العرضة الأخيرة .

وأما عدم دفعه مصحفه ليحرق فلعل ذلك كان في مبدأ الأمر ، ثم دفعه بعد ذلك وحرق حين بلغه أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ كرهوا ذلك من مقالته كما جاء في حديث شقيق السابق من رواية أبي داود من طريق الزهري .

وأما ما جاء في الحديث السابق من أن شقيقًا قال :

لما نزل ابن مسعود عن المنبر جلست في الحلق فما أحدٌ أنكر ما قال ، فمحمول على شاهدهم ممن كان بالكوفة فلا ينفي أن غيرهم كره ذلك كما قاله الزهري أو هو محمول على ما وصف ابن مسعود به نفسه أنه من أعلم الأصحاب بكتاب الله ، وما قاله الزهري محمول على ما يتعلق بأمره بِغَلِّ المصاحف[1] بمعنى كتمانها حتى لا تظهر فتحرق .

وأما ما في الفتح لابن حجر من قوله:

كأن ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاقتصار على قراءةٍ واحدةٍ وإلغاء ما عدا ذلك .ا.هـ.

فإن كان مراده بالقراءة الواحدة المتواترة وإن تعددت وجوهها كما هو الحق، فكيف يعقل أن ابن مسعود مع جلالة قدره يرى خلاف ما رأى عثمان ووافقه عليه جميع الأصحاب من الاقتصار على المتواتر المتفق عليه منعًا للخلاف الذي

---

(١) أي : بحبسها عن الظهور .

وقع ويقع بين الأمة وإنكار كلٍّ منهم ما يقرأ الآخر ويرضى ابن مسعود باستمرار هذه المفسدة فيما لو قرأ بغير المتواتر المتفق عليه ؟! [١] .

فالحق أن ابن مسعود لم يخالف رأيه رأي عثمان ومن وافقه في الاقتصار على ما ذكر ، وإنما رأى عدم الرجوع عن قراءته وإن كان مراده بها حرفًا واحدًا من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن وتواتر نقلها فهو خلاف الحق ، وعثمان ومن وافقه لم يَرَوُا الاقتصار على ذلك ، فتعين ما قاله بعد ذلك من أنه – يعني ابن مسعود – كان لا ينكر الاقتصار لما في عدمه من الاختلاف . ا.هـ.

ويراد بالقراءة الواحدة القراءة المتواتره من الأحرف السبعة فى قول ابن حجر بعد ذلك ، بل كان - يعني ابن مسعود - يريد أن تكون قراءته هي التي يعوَّل عليها دون غيرها لما له من المزيَّة في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه ، فلما فاته ذلك ورأى أن الاقتصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه .ا.هـ.

ليس بصحيح من وجوه :

(الأول) :

لما قلنا أن الذي اقتصر عليه عثمان ومن وافقه هو المتواتر المتفق عليه ، فكيف يعقل أن ابن مسعود يريد أن تكون قراءته التي لا يوافقه عليها غيره هي

---

(١) وهذا عين الصواب والحق .

التي يعوَّل عليها ولا يعوَّل على المتفق عليه والمتواتر مع أنه أيضًا هو آخر العَرْضَات على النبي ﷺ وجمع عثمان الناس عليه وأذهب ما عدا ذلك ؟ قطعًا لمادة الخلاف كما صرح به غير واحد كالبغوي في شرح السنة وغيره في غيره .

(الثاني) :

قوله : لما له من المزيَّة... إلخ غير مسلَّم ؛ لأن ابن مسعود إن كان قد أخذ العرضة الأخيرة فزيد بن ثابت مثله وكلاهما أمرهُ النبي ﷺ بأخذ القرآن عنه كما أمر بالأخذ عن غيرهما ؛ كيف وزيد بن ثابت كان كاتب الوحي وهو الذي تولي جمع القرآن لأبي بكر ثم تولي جمعه لعثمان ، وعلى فرض التسليم فمزيَّة ابن مسعود رضي الله عنه لا تقتضي أن تكون قراءته هي التي يعوَّل عليها ؛ لأن المعول عليه هو المزيَّة في نفس القراءة لا في القارئ ، وقراءة زيد هي التي وافق عليها ابن مسعود وغيره ، وإن خالف ابن مسعود فيما خالفها .

(الثالث) :

أن ظاهر كلام ابن مسعود بل صريحُهُ أنه أَبَى أن يرجع عن قراءته ويتركها مع سماعه لها من فِيِّ[1] رسول الله ﷺ وعدم اعتقاده نسخها لا أنه أراد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها .

---

(١) أي : من فمه ﷺ مشافهة .

(رابعًا) :

أن عثمان ومن وافقه لم يقتصروا على قراءة زيد بن ثابت لكونها قراءة زيد بن ثابت بل لكونها قراءة الجميع المتفق عليها منهم كما سمعت ، فكيف يقال إن ابن مسعود لما رأى الاقتصار علي قراءة زيد... إلخ ألا ترى أن أبيًّ بن كعب كان مع زيد في جمع القرآن ووافق على ما في المصحف و المصاحف ، وأقرَّ عليه مع أنه كانت له قراءة يقرأ بها وحده ، ولم ير أن تكون هي المعوَّل عليها لكونها مروية بطريق الآحاد ، ومثل أبيٍّ بن كعب كثير [١] ، كأبي بكر الجامع الأول للقرآن ، وابن عباس ترجمانه ، وهذه القراءة التي تروى آحادًا وصح سندها ووافقت العربية وخالفت خط المصحف هي التي يسميها القراء في عرفهم بالشواذ ، وسيأتي نقلاً عن مكي أن ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام :

(١) قسم يقرأ به ويكفر جاحده ، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف [٢] .

(٢) قسم صح نقله عن الآحاد وصح في العربية وخالف لفظ الخط فيقبل ولا يقرأ به لأمرين :

(الأول) : لمخالفته لما أجمع عليه .

---

(١) أي : كثير من الصحابة .

(٢) وهى أركان القراءة الثلاثة .

(الثاني) : لأنه لم يؤخذ بإجماع بل بخبر الآحاد ولا يثبت به قرآن ولا يكفر جاحده ولبئس ما صنع إذ جحده[١] .

(٣) قسم نقله ثقة ولا صحة له في العربية أو نقله غير ثقة فلا يقبل وإن وافق الخط . ا.هـ.

قال ابن الجزري :

ومثال القسم الثاني قراءة ابن مسعود وغيره « وَٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ » (الليل: ٣)[٢] .

وقراءة ابن عباس : « وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة » ونحو ذلك ، واختلف العلماء في القراءة بذلك والأكثر على المنع . ا.هـ.

ولا يخفى أن الخلاف في جواز القراءة بذلك وعدم الجواز إنما هو بالنظر لغير من سمعها من فِيِّ رسول الله ﷺ ممن يصدق عليه أنها نقلت إليه آحادًا ، أما الصحابي الذي سمع من فِيِّ رسول الله ﷺ ولم يعلم ما ينسخ تلاوتها فهي

---

(١) وهو الشاذ الذى اختلَّ فيه ركن من أركان القراءة الثلاثة

(٢) انظر الجمع الصوتي (ص ٣٣٩) وكذا (ص ٥١١) .

وفيه : (ما ادَّعَوْه من أَنَّ ابن مسعود وأبا الدرداء قرآ: ﴿ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴾ بدلاً من : ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴾ (الليل: ٣) .

مقطوع بها عنده وإن لم يقطع بها غيره ممن نقلت إليه آحادًا ، فلا غرابة حينئذ إذا رأى ابن مسعود الاستمرار على قراءته وإن كان موافقًا على ما في المصاحف مجمعًا مع المجمعين على تصويب ما صنعه عثمان ومن وافقه ، فإن كون اللفظ قرآنًا لا يثبت إلا إذا علم بطريق القطع أنه قرآن عن رسول الله ﷺ وذلك إما بالسماع منه مباشرة ، وإما بالنقل بطريق التواتر لمن لم يسمع منه مباشرة ، فمن سمع من فِيِّ رسول ﷺ شيئًا من ذلك ولم يعلم ناسخًا قطع بأنه قرآن وجاز له القراءة به ، فإن نقل أيضًا عن النبي ﷺ بطرق التواتر فهو قرآن في حق الكافة وإن لم ينقل ، كذلك لم يجز لمن لم يسمعه أن يقرأ به علي قول الأكثر ، ولا يجوز لمن سمعها أن يقرئه غيره .

ولذلك نهى عمرُ ابن مسعودٍ عن أن يقرئ بلغة هذيل حين بلغه ذلك [1] وأمره أن يقرئ الناس بلغة قريش ، وما نهاه عمر عن أن يقرأ هو بها كما يأتي بيانه، وكما لا يجوز لمن سمع ما لم يتواتر أن يقرئه ، لا يجوز لمن نقل إليه ، وإذ صح النقل أن يقرئ الناس بالأولى فتدبر ذلك واعرف الرجال بالحق ، والله ولي التوفيق .

بقي أن ابن حجر قال :

سُوِّلَ لبعض الروافض أن يوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعل من جمع القرآن في المصحف فقال :

---

(١) فى قراءة : « تمتَّعوا عتى حين » (الذاريات : ٤٣) بالعين فى ﴿حَتَّىٰ﴾ بدل الحاء .

كيف جاز أن يفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ ، قال : والجواب عن ذلك : أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصح لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وقد كان النبي ﷺ أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره ، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبًا .

ولذلك توقف زيد عن كتابة الآية من آخر سورة براءة [1] حتى وجدها مكتوبة مع أنه كان يستحضرها ومن ذكر معه ؛ وإذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم أنه يعد من فضائله وينوِّه بعظيم منقبته لثبوت قوله ﷺ : « من سَنَّ سُنَّةً حسنة فله أجرها وأجر من عمل » بها فما جمع القرآن أحد بعده إلا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة .

وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الدغنة جواره بجوار الله ورسوله وقد تقدمت القصة مبسوطة فى فضائله .

وقد أعلم الله – تعالى – فى القرآن أنه مجموع فى الصحف فى قوله :

﴿ يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ ﴾ (البينة : ٢) .

---

(١) الآية : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ (التوبة: ١٢٨) .

وكان القرآن مكتوبًا فى الصحف لكن كانت مفرقة ، فجمعها أبوبكر في مكان واحد ، ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها فنسخ منها عدة مصاحف وأرسل بها إلى الأمصار . اهـ .

وجوابه ؛ هذا مأخوذ مما نقله بعده عن ابن الباقلاني قال :

كان الذى فعله أبوبكر في ذلك فرض كفاية بدلالة قوله ﷺ :

« لا تكتبوا عنى غير القرآن » .

مع قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾ (القيامة: ١٧)

وقوله : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ (الأعلى : ١٨) .

وقوله: ﴿ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ ﴾ (البينة : ٢) .

فكل أمر يرجع لإحصانه وحفظه فهو واجب على الكفاية ، وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم .

قال : وفَهْمُ عمرانَ تركُ النبي ﷺ جمعه لا دلالة فيه على المنع ورجع إليه أبوبكر لما رأى وجه الإصابة فى ذلك ، وأنه ليس في المنقول ولا في المعقول ما ينافيه وما يترتب من ترك جمعه من ضياع بعضه ، ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك . اهـ .

فإن قلت : ما الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان ؟

قلت : قال في الإتقان [1] : قال ابن التين وغيره :

الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان خشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حَمَلَتِهِ ؛ لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتبًا لآيات سوره على ما وقفهم عليه رسول الله ﷺ .

وجَمْعُ عثمان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءات حين قرءوه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض ، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبًا لسوره ، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجًا بأنه نزل بلغتهم ، وإن كان قد وسَّع في قراءته بلغة غيرهم دفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر ، فرأى أن الحاجة لذلك قد انتهت فاقتصر على لغة واحدة .

وقال الحارث المحاسبي :

المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان وليس كذلك ، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيارٍ وَقَعَ بينه وبين من شهد من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل الشام والعراق في حروف القرآن

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي انظر (١ / ١٦٤ - ١٧٢) ط مكتبة التراث (النوع الثامن عشر) .

المُطْلَقَاتِ على الحروف السبعة التى أنزل بها القرآن ، فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق .

وقد قال عليٌّ :

لو ولِّيت لعملت بالمصاحف التى أرسل بها عثمان . اهـ .

وقال منلا (١) على قاري في شرح العقيلة مثل:

مقالة ابن التين والمحاسبي ووجه الاقتصار على لغة قريش التى هى أحد الحروف السبعة في زعمهم بأن الأمة ما كلفت بحفظ الأحرف السبعة بل خيرت فى أيها شاءت منها .

وما ذكره هؤلاء وأمثالهم يقتضى التغاير بين صحف أبي بكر ومصاحف عثمان من جهة أن مصاحف عثمان اقتصر فيها على وجه واحد من الحروف السبعة التى نزل بها القرآن .

وقال أبو بكر الباقلاني في الانتصار :

لم يقصد عثمان قصد أبي بكر فى جمع نفس القرآن بين لوحين وإنما قصد جمعه على القراءات الثابته المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك وأخذهم

---

(١) يقال : مُنلًا : بالميم والنون واللام المشددة ، وأيضًا : مُلًّا : بالميم واللام المشددة ، ومنها أيضًا مُلَلا : بالميم ولامين ، ويكثر هذا الاسم عند مسلمي دول الشرق الأقصى كأفغانستان ودول جنوب شرق آسيا كسيرلانكا سابقاً (سيلان حاليًا) .

بمصحف واحد لا تقديم فيه ولا تأخير ولا تأويل إذ ثبت مع تنزيل ولا منسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتى بعده . ا. هـ .

وقال الجعبري :

إن مصحف عثمان مشتمل على السبعة [1] التى اشتمل عليها مصحف أبي بكر ولو احتمالاً . ا. هـ .

ومعنى ذلك :

أن مجموع مصاحف عثمان جاء مشتملاً على ما ذكر لا أن كل واحد منها مشتمل على ماذكروا ، ولا أنهم كتبوا كل الكلمات في مصحف عثمان على صورة تحتمل القراءات باللغات المختلفة .

وكلام القاضي والجعبري ومن وافقهما يقتضى عدم التغاير بين صحف أبي بكر وبين مصاحف عثمان في شيء وإن كان كلاً من صحف أبي بكر ومصاحف عثمان مشتمل على الأوجه السبعة التى نزل بها القرآن.

وقد فهم منلا على من كلام الجعبري أن مراده :

أن كل واحد من المصاحف مشتمل على الحروف السبعة ، وأنهم كتبوا كل الكلمات في مصحف عثمان على صورة تحتمل القراءات باللغات المختلفة .

---

(١) القراءات السبعة المتواترة المشهورة .

وإن ما وقع فيه من الاختلاف بين اللغات بحيث لا يتصور الجمع بينها اعتمدوا فيه على لغة قريش ، فإنه نزل بها غالب الآيات وبنى على ما فهم من كلام الجعبري على وجه ما ذكر اعتراضه عليه بأن كلامه يقتضي أن المصاحف كلها كانت على صورة واحدة ، وأنها لا تَخَالُفَ بينها في لفظ ما مع أن التخالف بينها ثابت في عدة مواضع بحيث لا يمكن الجمع بين الأوجه المختلفة بكيفية تحتملها نحو : ﴿ لَّئِنْ أَنجَىٰنَا ﴾ (الأنعام : ٦٣) رسم بحذف التاء في المصحف الكوفي وفي غيرها بالتاء بعد الياء [1] ونحو :

﴿ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ (غافر: ٢١) .

رسم ﴿ منكم ﴾ بالكاف في مصاحف الشام [2] ، وفي غيرها بالهاء ، وأمثال ذلك كثير ، ومتى لم يمكن الجمع فلا بد من التخالف وهذا صريح قول ابن الجزري .

وقرأ أهل كل مصرٍ بما في مصحفهم وما فهمه منلا علي ، وبنى عليه اعتراضه بما ذكر في غير محله بل يتعين فهم كلام الجعبري على وجه ما ذكرناه ، فلا يرد الاعتراض المذكور .

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر ﴿ أنجانا ﴾ مع الإمالة ، وقرأها عاصم كذلك ولكن بلا إمالة ، والباقون بياء ساكنة بعد الجيم بعدها تاء مفتوحة على الخطاب .

(٢) كقراءة ابن عامر الدمشقي بالكاف بدل الهاء ، والباقون بضمير الغيب .

كيف وقد قال الجعبري :

إن عثمان جمع ما في سوى مصحفه وأمر بتحريقها ولم يختلف عليه أحد فيما فعل ؟ ومتى كانت مصاحفه متخالفة في الواقع ، ونفس الأمر فيتعين أن يكون المراد بها فى سواها ما يخالف مجموعها ولا يوافق واحد منها.

ومن ذلك يتضح مراد الجعبري ، وأن مجموعها مشتمل على الأحرف السبعة كما قلنا .

ومتى بان لك أن مصاحف عثمان مختلفة في الواقع ونفس الأمر . وأن أهل كل مصر قرءوا بما في مصاحفهم ، وعلمت أن اختلافها راجع إلى اختلاف الأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن كان مجموعها حينئذ مشتملاً عليها ، وكان ذلك شاهدًا لا يقبل الرد ولا الطعن

على أن الحق هو ما قاله أبو بكر الباقلاني والجعبري من :

أن مصاحف عثمان كصحف أبي بكر مشتمله على ما ذكر ، وشاهد أيضًا على أن عثمان لم يحمل الناس على القراءة بوجه واحد من الأحرف السبعة المتواترة وترك ما عداه ، وعلى أن عثمان لم يقتصر من اللغات على لغة قريش كما قال ابن التين ومن وافقه بل حملهم على ما كان متواترًا غير منسوخ التلاوة مُجْمَعًا عليه وهو بعينه ما كان في صحف أبي بكر .

وإنما يختلف الجمعان باختلاف الغرض وأن جمع أبي بكر كان لخوف ضياع شيء منه ولم ترتب فيه السور بحيث تكون كل سورة عقب الأخرى .

وجمع عثمان كان لرفع الخلاف، الذى حدث فى القراءات التى لم تكن متواترة وكانت منسوخة التلاوة ، ورتب عثمان السور في مصاحفه على الترتيب المعروف عن رسول الله ﷺ .

يدل لما قلنا أن عثمان قال كما في الحديث المتقدم للرهط القرشيين :

(إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم) ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة .

فإن ذلك صريح في أن عثمان إنما أمرهم بالكتابة بلسان قريش إذا اختلفوا لا مطلقا [1] ولم ينقل أحد أنهم اختلفوا وإنما الذى يعطيه السياق أنهم نسخوا الصحف في المصاحف بدون أن يزيدوا أو ينقصوا شيئًا .

قال أبو بكر الباقلاني: معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قريش أى :

معظمه وأنه لم تقم دلالة على أن جميعه بلسان قريش ، فإن ظاهر قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ (الزخرف: ٣) .

---

(١) وانحصار الاختلاف فى الخطِّ فقط ليحتمل ماتواتر من القراءات المختلفة دون الاختلاف في المعنى .

أنه أنزل بجميع أَلْسِنَةِ العرب ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو هما دون اليمن أو قريشا دون غيرهم فعليه البيان ، فإن اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحد ولو ساغت هذه الدعوى لساغ للآخر أن يقول : نزل بلسان بنى هاشم مثلا ؛ لأنهم أقرب نسبًا للنبي ﷺ من سائر قريش . ا . هـ .

ومن ذلك تعلم أن القاضي أبا بكر يريد قوله سابقًا وأَخْذِهِم أى : أخذ الناس بمصحف واحد لا تقديم فيه ولا تأخير ... إلخ .

مصحف أبي بكر رضي الله عنه فإنه هو الذى اجتمعت فيه الأوصاف المذكورة بخلاف غيره من المصاحف كمصحف أُبيٍّ بن كعب ومصحف ابن مسعود ومصحف عائشة وغيرهم من كل ما فيه التقديم والتأخير وزيادة ما لم يتثبت تواترًا أو نسخت تلاوته .

ويدل لما قلنا أيضًا من موافقة المصاحف للصحف قول ابن الجوزي :

وإنما لم يجمع رسول الله ﷺ لأنه كان بمعرض أن ينسخ منه أو يزاد فيه فلو جمعه لكتب وكان الذى عنده نقصان ينكر على من عنده الزيادة ، فلما أُمِنَ هذا الأمر بموته ﷺ جمعه أبو بكر رضي الله عنه ولم يصنع عثمان في القرآن شيئا ، وإنما أخذ الصحف التي وضعها عند حفصة رضي الله عنها وأمر زيد بن ثابت ، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن الحارث بن هشام ، وسعيد بن العاص ، وأُبيٍّ بن كعب في اثني عشر

رجلًا من قريش والأنصار فكتب منها مصاحف وسيرَّها في الأمصار ؛ لأن حذيفة أخبره بالاختلاف . اهـ .

وأما قوله بعد ذلك :

وإنما فعل عثمان هذا ولم يفعله الصديق رضي الله عنه لأن غرض أبي بكر كان جمع القرآن بجميع حروفه ووجوهه التى نزل بها وهي لغة قريش وغيرها .

وكان غرض عثمان تجريد لغة قريش من تلك القراءات وقد جاء ذلك مصرحا به فى قول عثمان لهؤلاء الكتاب .

فَجَمْعُ أبي بكر غير جَمْعِ عثمان فليس على ما ينبغى لما تقدم ولما يأتى من أن عثمان لم يرد أن يجمع الناس إلا على ما تواتر من القرآن ، وأن مصحف عثمان مشتمل على الحروف السبعة التى اشتملت عليها صحف أبي بكر .

ومما يدل على صحة ما قلنا من أن عثمان إنما أراد أن يجمع الناس على ما ذكر ، وأن يحمل الناس عليه ، وأن يمنعهم عما عداه ويحرقه مما كان يقرأ به مثل أبيِّ بن كعب وحده ، وابن مسعود وحده وغيرهما مما نقل آحادًا أو كان منسوخ التلاوة الروايات الآتية :

(أولها) :

ما جاء في رواية عمارة بن غزية :

أن حذيفة [١] قدم من غزوة [٢] كان غزاها بمرج أرمينية فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقال :

يا أمير المؤمنين أدرك الناس قال : وما ذاك ؟! قال : غزوت مرج أرمينية فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بما لم يسمع أهل العراق [٣] فيكفر بعضهم بعضًا.

(ثانيها) :

ما أخرج ابن أبي داود من طريق يزيد بن معاوية النخعي قال :

إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة فسمع رجلاً يقول : قراءة عبدالله بن مسعود وسمع آخر يقول : قراءة أبي موسى ، فغضب ثم قام فحمدالله وأثنى عليه ثم قال : هكذا كان من قبلكم اختلفوا ، والله لأركبن إلى أمير المؤمنين .

ومن طريق آخر عنه :

أن اثنين اختلفا فى آية من سورة البقرة قرأ هذا :

---

(١) الصحابى الجليل : حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

(٢) غزوة : أرمينية وأذربيجان .

(٣) أوردها ابن حجر في الفتح ، وبعدها : (وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة عبدالله بن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام فيكفر بعضهم بعضًا) [فتح الباري (٩ / ١٨)] .

﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ ﴾ (البقرة: ١٩٦) وقرأ هذا :

«وأتموا الحج والعمرة للبيت »[١] فغضب حذيفة واحمرت عيناه .

ومن طريق أبي الشعثاء قال :

قال حذيفة : يقول أهل الكوفة : قراءة ابن مسعود ويقول أهل البصرة : قراءة أبي موسى ، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لآمرنه أن يجعلها قراءة واحدة.

ومن طريق أخرى :

أن ابن مسعود قال لحذيفة : بلغني عنك كذا قال : نعم كرهت أن يقال: قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب.

(ثالثها) :

ما أخرجه أبو داود[٢] فى (المصاحف) أيضًا من طريق أبي قلابة قال :

لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل فجعل الغلمان يتلاقَوْنَ فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفَّر

---

(١) كما فى مصحف عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، انظر : تاريخ المصحف (ص ٣٥) .

(٢) أبوبكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني .

بعضهم بعضًا ، فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال أنتم عندى تختلفون ، فمن نأى عنى من الأمصار أشد اختلافًا .

فكأنه - والله أعلم - لما جاءه حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار تحقق عنده ما ظنه من ذلك .

وفى رواية مصعب بن سعد :

فقال عثمان : تمترون فى القرآن فتقولون : قراءة أبيٍّ قراءة عبدالله ، ويقول الآخر : والله ما تقيم قراءتك .

ومن طريق محمد بن سيرين قال :

كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه : كفرت بما تقول فرفع ذلك لعثمان فتعاظم في نفسه .

وعند أبي داود من رواية بكير بن الأشج :

أن ناسًا بالعراق كان يسئلُ أحدهُم عن الآية فإذا قرأها يقول :

إلا أني أُكَفرٍّ بهذا ، ففشا ذلك فى الناس فكلم عثمان في ذلك .

ولا يخفى أن قوله :

حتى كفَّر بعضهم بعضا ، وقوله : إن الرجل كان يكفر بما يقرأ الرجل، يقتضى أن كل واحد كان ينكر ما يقرأ الآخر ولا يعتقده قرآنًا يجب الإيمان به ،

وذلك إنما يتأتى في غير المتواتر وما نسخت تلاوته ولم يعلم القارئ بالناسخ ولكن قد علمه المنكر عليه .

وأما ما كان متوترًا غير منسوخ التلاوة فهو معلوم للجميع وجمع على ثبوته عن رسول الله ﷺ فلا يتأتى لأحد منهم إنكاره وتكفير قارئه والسبب في ذلك أن كثيرًا ممن أخذوا القرآن في عهد رسول الله ﷺ تفرقوا في البلاد في عهده وقد نسخ [1] في العرضة الأخيرة مما أخذوه ولم يعلموا بذلك فاستمروا على التلاوة واعتقاد أنه قرآن ، كما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول: كان فيما يتلى عليكم (عشر رضعات محرمات) فنسخن بخمس رضعات محرمات ، وكان ذلك فيما يقرأ إلى أن توفي رسول الله ﷺ وهذه الآية منسوخة التلاوة بإجماع، ومن كان يقرؤها لم يكن عالمًا بالناسخ ولما علم ذلك ترك التلاوة .

ومما يدل على ما قلنا أيضًا :

ما قاله النووي في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن قال:

أعلم أن القرآن كان مؤلفا في زمن النبي ﷺ على ما هو في المصاحف اليوم ، ولكن لم يكن مجموعًا في مصحف بل كان محفوظًا في صدور الرجال ، فكان طوائف من الصحابة يحفظونه [2] كله وطوائف يحفظون أبعاضًا منه .

---

(١) كما أشرنا سابقًا فالنسخ هنا بمعنى الإزالة خاصة .

(٢) أي : في الجمع الأول .

فلما كان زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقتل كثير من حملة القرآن خافَ موتَهم واختلافَ من بعدَهم فيه ، فاستشار الصحابة رضي الله عنهم في جمعه في مصحف فأشاروا بذلك فكتبه في مصحف جعله في بيت حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها .

فلما كان زمن عثمان رضي الله عنه وانتشر الإسلام خاف عثمان وقوع الاختلاف المؤدى إلى ترك شيء من القرآن أو الزيادة فيه ، فنسخ من ذلك المجموع الذى عند حفصة الذى أجمعت الصحابة عليه مصاحف ، وبعث بها إلى البلدان وأمر بإتلاف ما خالفها وكان فعله هذا باتفاق منه ومن علي بن أبي طالب وسائر الصحابة  .

وفي الفتح لابن حجر من رواية يونس بن زيد :

فاستخرج الصحيفة التى كان أبوبكر أمر زيدًا بجمعها فنسخ منها مصاحف فبعث بها إلى الآفاق [1] .

والفرق بين الصحف والمصاحف :

أن الصحف الأوراق المجردة التى جُمِعَ فيها القرآن فى عهد أبي بكر رضي الله عنه وكانت سورًا مرتبة آياتها فقط كل سورة على حدة لكن لم يرتب بعضها إِثْرَ بعضٍ فلما نسخت ورتب بعضها إِثْرَ بعضٍ صارت مصحفا .

---

(١) أى الأمصار الإسلامية في مكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة ، وأرسل مع كلٍّ مصحفًا ومعلمًا يقرئ أهل المصر بقراءاتهم الثابتة في العرضة الأخيرة .

وقد جاء عن عثمان رضي الله عنه أنه :

إنما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابة ، فأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن سويد بن غفلة قال : قال عليٌّ : لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا ، فو الله ما فعل عثمان الذى فعله في المصاحف إلا عن ملأٍ منا قال : ما تقولون فى هذه القراء فقد بلغنى أن بعضهم يقول : إن قراءتى خير من قراءتك وهذا يكاد يكون كفرًا .

قلنا فما ترى ؟ قال : أرى أن نجمع الناس على مصحف واحد (١) فلا تكون فرقة واختلاف قلنا : فنعم ما رأيت . اهـ .

فأنت ترى من هذا :

أن عثمان رضي الله عنه بيّن قصده من عمله وأنه إنما يريد أن يجمع الناس على مصحف واحد وهو مصحف أبي بكر رضي الله عنه ويمنع الفرقة والخلاف الناشئيْن من القراءة بغير ما تواتر وبما هو منسوخ التلاوة وأنه ما أراد أن يمنع الناس عن القراءة بأوجه القرآن المتواترة المتفق فيما بينهم عليها وعلى جواز القراءة بها .

وعلى ذلك يحتمل ما جاء في بعض الروايات أنه أراد أن يجمعهم على قراءة واحدة بأن يراد من القراءة الواحدة المتواترة المعلوم عند الجميع ثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن اختلفت وجوهها حتى لا تكون فرقة واختلاف ، فإن ما يعلم الجميع

---

(١) وهو المصحف (الإمام) وكان مُعَرًّى من النقط والشكل ليحتمل القراءات المختلفة عند الاختلاف حتى يمكن قمع أيٍّ فتنة تظهر مستقبلاً .

أنه قراءة ثابتة عن رسول الله ﷺ لا يختلفون فيها ، ولا ينكر أحد منهم ما يقرؤه الآخر من ذلك .

يدل لذلك قصة عمر مع هشام فإن عمر أنكر على هشام قراءته وكذَّبه فيها قبل أن يعلم أن النبي ﷺ أقرأه إياها ، وبعد أن علم من النبي ﷺ ذلك لم ينكر وسلم أنها مما نزل عليها القرآن وهكذا وقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام .

ومن ذلك تعلم عدم صحة ما قاله ابن الجوزي كغيره :

وكان غرض عثمان تجريد لغة قريش من تلك القراءة وقد جاء ذلك مصرحًا به فى قول عثمان لهؤلاء الكتَّاب . اهـ .

يريد قول عثمان رضي الله عنه للرهط القرشيين : إذا اختلفتم ... إلى آخر ما سبق وقد علمت ما هو المراد بذلك .

فإن قلت :

قد علم مما قدمت أن مصحف عثمان مشتمل على الأحرف السبعة التى اشتملت عليها صحف أبي بكر ، وعلى هذا يكون مصحف أبي بكر مشتملاً على ما اشتملت عليه مصاحف عثمان ، فكيف هذا مع أنك قد قلت أن مصاحف عثمان مختلفة اختلافًا لا شبهة فيه وبينت أن معنى كونها مشتملة على الأحرف السبعة أن مجموعها مشتمل على المجموع ، وهذا إنما يتأتى في مصاحف عثمان لتعددها وكيف يتأتى هذا فى مصحف أبي بكر مع كونه واحدًا ؟!

قلنـا :

لا مانع من أن أبا بكر رضي الله عنه كتب صحائفه مشتملة على ما ذكـر واتحادهـا لا يمنع ذلك ، ومع ذلك فـالاختلاف الواقـع في المـصاحف وإن كـان بيِّـنًا إلا أنـه لايغير المعنى المقصود .

والمدار في صحة القراءة على أن تُوَافِقَ العربية ، ولو بوجه وأن تُوَافِـقَ رسـم أحد المصاحف ولو احتمالاً .

قال أبو الخير بن الجزري في أول كتاب النشر [1]:

كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولـو احتمالاً ، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الحروف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب عـلى النـاس قبولهـا ، ثـم قال : ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتا فى بعـضها دون بعـض ، كقـراءة ابن عامر :﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾[١١٦] في البقرة بغير واو .

و « بالزبر و بالكتاب» بإثبات الباء فيهما ، فإن ذلـك ثابـت فى المـصحف الشامى دون غيره .

---

(١) النشر فى القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد الدمشقى الشهير بـابن الجـزري تـوفي ٨٣٣ هجرية (١ / ١٩) .

وكقراءة ابن كثير :

قَالَ تَعَالَىٰ: « تجْـرِى من تَحْتَهَـا ٱلْأَنْهَـٰرُ » [١٠٠] في آخـر بـراءة بزيادة ﴿ من ﴾ فإنه ثابت في المصحف المكي ونحو ذلك ، فإن لم يكن فى شيء من المصاحف العثمانية فشاذ لمخالفة الرسم المجمع عليه .

وقولنـا :

ولو احتمالاً نعني بـه مـا وافقـه ولـو تقـديرًا نحـو :« مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ » (الفاتحة : ٤) فإنه كتب فى الجميع بلا ألف فقراءة الحذف توافقه تحقيقًا ، وقـراءة الألف توافقه تقديرًا لحذفها فى الخط اختصارًا كما كتب :

﴿ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ (آل عمران : ٢٦) .

وقد يوافق اختلاف القراءة الرسم تحقيقًا نحو :

﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ بالتـاء واليـاء ، و ﴿ يَغْفِرْ لَكُم ﴾ باليـاء والنـون ، ونحو ذلك مما يدل تجرده عن النقط والشكل وحذفه وإثباتـه عـلى فـضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم فى علم الهجاء خاصة وفهم ثاقب في تحقيق كل علم .

وانظر كيف كتبوا ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ بالصاد المبدلـة مـن الـسين وعـدلوا عـن السين التى هى الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قـد أتـت على الأصل فيعتدلان ، وتكون قراءة الإشمام محتملة ولو كتب ذلـك بالـسين عـلى الأصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل.

ولذلك اختلف فى ﴿ بَصۜۜطَةً ﴾ بالأعـراف دون ﴿ بَسۡطَـةً ﴾ البقـرة، لتيكون حرف البقرة بالسين والأعراف بالصاد على أن مخـالف صريـح الرسـم فى حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محـذوف أو نحـو ذلـك لا يعـد مخالفًـا إذا ثبـت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة ، ولهذا لم يعد إثبـات الزوائـد وحـذف يـاء ﴿ تسئلن ﴾ فى الكهف وواو : ﴿ وَأَكُـونَ مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ (المنـافقون: ١٠) ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود ، فإن الخلاف فى ذلـك مغتفـر إذ هـو قريـب يرجع إلى معنى واحد فلا يضر فى صحة القراءة وثبوتها وتلقيها بـالقبول بخـلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقـديمها وتأخيرهـا حتـى ولـو كانـت حرفًـا واحـدًا مـن حروف المعانى ، فإن الحكمة فى حكم الكلمة لا تسوغ مخالفة الرسم فيه وهذا هـو الحد الفاصل فى إتباع الرسم(١) ومخالفته . اهـ .

ومن هذا تعلم أن الخلاف بغير زيادة كلمة أو نقـصانها أو تأخيرهـا لا يعـد خلافًا في الرسم فلا مانع أن تكون الصحف حينئذ موافقـة فى الرسـم لمـصاحف عثمان رضي الله عنه وما يكون الخلاف فيه مؤديا للمخالفـة في الرسـم ، ووجـد في بعـض مصاحف عثمان رضي الله عنه دون بعض يكون متعددًا فى صحائف أبي بكـر بكيفيـة علمها الأصحاب ، فإن عبارة العلماء متفقة على أن صحف أبي بكر رضي الله عنه مـشتملة

---

(١) فالزيادة والنقصان والحذف وإثبات وغيره من هذا النوع ليس خلافًا فى هيكل الكلمـة ورسمها وإنما هو ناشيء عن قراءة متواترة .

على الأحرف السبعة ، وإنما اختلفت عباراتهم في مصاحف عثمان لا غير ، وإن كان الحق أن مصاحف عثمان كصحف أبي بكر كما قلنا .

وأما ما قاله ابن التين وغيره :

من أن عثمان اقتصر على لغة قريش لأنها أفصح إلى آخر ما سبق ففيه مباحث من وجوه :

(الأول) :

أنه مخالف للواقع فإن قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (الرعد: ٣١) .

جاء على لغة هوزان أو لغة حى من النخع وهي القراءة المعروفة المشهورة .

وقال الفراء :

لا يتلى إلا كما أنزل ﴿ أفلم ييأس ﴾ . اهـ .

وقال فى إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع [1] عشر في سورة المائدة :

واختلف في ﴿ مَن يَرْتَدَّ ﴾ (المائدة: ٥٤) فنافع وابن عامر وأبو جعفر بدالين مكسورة فمجزومة بفك الإدغام على الأصل لأجل الجزم وعليها الرسم

(١) للعلامة الشيخ / أحمد بن محمد البنا المتوفى ١١١٧ هجرية ١٧٠٥ م .

المدني والشامي من الإمام ، والباقون : بدال واحدة مفتوحة مشددة بالإدغام لغة تميم للتخفيف والأولى لغة الحجاز .

واتفقوا على حرف البقرة ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾[٢١٧] بدالين لإجماع المصاحف عليه كذلك .اهـ .

(الثاني) :

أن مقتضى ما قالوه أن لغة قريش إحدى الحروف السبعة ، وأن المراد منها لغات سبع وذلك أحد أقوال ستأتى وسيأتى ما فيه .

(الثالث) :

أن مقتضى قولهم : نزل بلغة قريش أولا ثم رخص فى القراءة بغيرها دفعا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر ، وأن عثمان رأى أن الحاجة قد انتهت ... إلخ .

إن القراءة بغير هذا الوجه من الأوجه السبعة لا تجوز وهو خلاف الإجماع .

(الرابع) :

ما قاله منلا علي :

من أن الأمة ما كلفت بحفظ الأحرف السبعة وإن كان صحيحًا إلا أنه لا يسوغ النهى عما عدا ذلك الوجه، وحرقه مع أنه قرآن متواتر يتعبد بتلاوته ومع ذلك فهو يقتضي جواز القراءة بأي وجه شاءت الأمة .

وهو ينافي ما قدمه من أن جواز ما عدا لغة قريش كان رخصة لحاجة انتهت فإنه يقتضي عدم الجواز كما قلنا .

وكيف يسوغ لعثمان رضي الله عنه أن يمنع الناس عن القراءة بما هو متواتر وثابت عن رسول الله ومساوٍ لما اقتصر عليه فى ذلك وأن يأمر بحرقه ولو فعل - حاشاه الله - ما كان يوافقه على ذلك أحد من الأصحاب وغيرهم .

وأما ترتيب آيات القرآن على الوجه الذى هو في المصاحف اليوم:

فهو توقيفي بتوقيف النبي صلى الله عليه وسلم وتعليمه لا شبهة في ذلك بالإجماع والنصوص المترادفة على ذلك كما بينه السيوطي في الإتقان وأطال فى ذلك .

وأما ترتيب السور فقد وقع فيه خلاف :

فقيل : هو توقيفي وعليه جمع من العلماء ، وقيل : هو باجتهاد من الصحابة وعليه جمهور العلماء .

قد استدل الفريق الأول :

بالآثار الصريحة في ذلك وقد فصلها في الإتقان للسيوطي ، وفتح الباري لابن حجر[1] .

---

(١) الإمام الحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (٧٧٣ هجرية ، ٨٥٢هجرية).

واستدل الفريق الثاني بأدلة أقواها :

وجود الاختلاف في ترتيب السور بين مصاحف الصحابة كما سبق بيانه، وما وقع بين ابن عباس وعثمان بشأن سورتي الأنفال والتوبة وجعلهما في الطوال وعدم الفصل بينهما بسطر (بسم الله الرحمن الرحيم) وكلاهما لا يدل .

أما اختلاف المصاحف فلأن :

ما خالف منها المصاحف العثمانية كما اشتمل على ترتيب يخالف ترتيبها قد اشتمل على آيات وكلمات وسور ليست فى المصاحف العثمانية ، فالذى سوغ ترك تلك الآيات والكلمات والسور وهو كونها مروية آحادًا أو منسوخة التلاوة هو بعينه الذى سوغ مخالفة ترتيب المصاحف العثمانية لغيره ، وأن ترتيب المصاحف هو الذى علم ثبوته عن النبي ﷺ قطعًا بخلاف غيره .

وأما ما وقع بين ابن عباس وعثمان رضي الله عنهما :

فلعل ذلك لعدم وقوفهما في الترتيب على شيء مسموع من النبي ﷺ وقت إخبار عثمان لا بن عباس بما أخبره ولا ينافي أن عثمان علم بذلك ويؤيد ما قلنا أن أبي بن كعب وكان له مصحف يخالف ترتيبه ترتيب المصاحف العثمانية [1]

---

(١) وذلك بحسب اختلاف أوقات الاستماع والأخذ بين صحابي وآخر فلم يكن يتسنى لهم جميعًا الجلوس أمام النبي ﷺ فى وقت واحد ، فحدث هذا الاختلاف في ترتيب السور حسب وقت الاستماع والأخذ .

وافق على ترتيب المصاحف لأنه كان أحد الجامعين لها ، فكما أنه عدل عما كان فى مصحفه من الآيات والكلمات والسور التى لم تكن متواترة أو كانت منسوخة التلاوة ، ووافق على ما فى المصاحف عدل كذلك عن ترتيب مصحفه لذلك السبب ومثله غيره من الأصحاب أرباب المصاحف وعلى ذلك انعقد إجماع الجميع .

وقد جعل الزركشي في البرهان الخلاف بين الفريقين لفظيًا :

فحمل قول من قال أن ذلك كان باجتهاد الصحابة على أن المراد مأخوذا من صريح قول النبي ﷺ وهو لا ينافي أنه مأخوذ من رمزه وإشارته به لأصحابه ، وحمل قول من قال أنه توقيفي على أن ذلك كان بتعليم النبي ﷺ وإرشاده ، وإن كان ذلك بطريق الرمز والإشارة لا بصريح القول والعبارة واستدل على ذلك بأن مالكا رحمه الله قال : إنما ألفوا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبي ﷺ مع قوله أن ترتيب السور باجتهاد منهم .

ومع ذلك سواء قلنا أنه توقيفي أو اجتهادي فقد وقع عليه إجماع الصحابة بعد أن فعل عثمان ما فعل ورتب الآيات والسور وجفت الأقلام ورفعت الصحف وصارت حكاية مثل هذا الخلاف بعد ذلك لا فائدة فيها .

****

الفصل الثاني

عدد المصاحف التي كتبها عثمان وبعث بها إلى الأمصار وقدر حجم المصحف ومحل هذه المصاحف في هذا الزمان

ثانيًا : وأما عدد المصاحف التى كتبها عثمان وبعث بها إلى الأمصار فالمشهور أنها خمسة :

وأخرج ابن أبى داود [1] في كتاب (المصاحف) من طريق حمزة الزيات قال :

أرسل عثمان أربعة مصاحف وبعث منها إلى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد فبقى عنده حتى كتبت عليه مصحفي .

وقال ابن أبي داود : سمعت أبا حاتم السجستاني يقول :

كتب سبعة مصاحف إلى مكة ، وإلى الشام ، وإلى اليمن ، وإلى البحرين، وإلى البصرة وإلى الكوفة ، وحبس بالمدينة واحدًا .

والظاهر أنها سبعة ولا ينافي ذلك رواية أربعة أو خمسة لأنه لا حصر والعدد لا مفهوم له وزيادة الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وكل حدث بما رأى .

****

---

(١) السجستاني وسبق الإشارة إليه .

وأما قدر حجم المصاحف :

فلم نقف فيه على نقل يدل على قدر معين ، ولكن قد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن عن عمر ﵁ : أنه وجد مع رجل مصحفًا كتبه بقلم دقيق فكره ذلك وضربه ، وقال : عظموا كتاب الله ، فهذا يدل على أنه ينبغي أن يكون المصحف بمقدار ما يسع الكتابة بخط متبين مع تحسين الحروف ولا يدل على أن يكون بمقدار مخصوص .

ولذلك اتفق العلماء على استحباب كتابة المصاحف وتحسين كتابتها وأشكالها وتحقيق الخط دون مشقه وتعليقه كما نص عليه النووى في كتابه التبيان .

وأما محلها في هذا الزمان :

فلم نقف فيه على شيء يفيد القطع واليقين .

وقد ذكر ابن الجزري :

أنه رأي فى زمانه مصحف أهل الشام وأنه رأى بمصر مصحف أيضًا ويوجد الآن بمصر مصاحف كتبت بالخط الكوفى القديم يقال إنها عثمانية منها :

مصحف بالمسجد الحَسَنِيِّ بخزانة الآثار وقد اطلعت على هذا المصحف بها وعلى مصحف آخر يقال إنه كتبه الإمام علي بن أبي طالب ﵁ فوجدتهما قد كتبا على جلد مصقول مثل الورق بخط على القاعدة القديمة .

إلا أن المصحف المنسوب لعثمان رضي الله عنه بخط مجوف واسع جدًّا ورسمه يوافق رسم المصحف المدني أو الشامي حيث رسم فيه : ﴿ مَن يَرۡتَدِدۡ ﴾ (سورة المائدة : ٤٥) بدالين وفك الإدغام[1] وهى فيهما كذلك .

ومما يبعد أنه عثماني وجود العلامات بالنقش بين السور وعلى العشار وذلك لم يكن بالمصاحف العثمانية ، والذى يغلب على الظن أنه منقول منها وعلى رسم بعضها .

وطول هذا المصحف سبعون سنتيا من المتر ، وعرضه خمسون سنتيا، وسمكه ستون سنتيا .

والمصحف المنسوب لعليٍّ رضي الله عنه بخط مجوف أقلُّ من الأول بكثير ورسمه يوافق رسم غير المدني والشامي من المصاحف العثمانية حيث رسم فيه :

﴿ مَن يَرۡتَدَّ ﴾ من السورة المذكورة بدال واحدة والإدغام وهي في غيرهما كذلك.

وقد وجد بآخره ثلاثة أسطر لم يقرأ إلا أول أولها وهو لفظ كتبه علي بن أبى طالب.

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبوجعفر بدالَيْن مكسورة فمجزومة (أى : بفك الإدغام) والباقون بدال واحدة مشددة ﴿ يَرۡتَدَّ ﴾ .

وطوله ثلاثون سنتيا ، وعرضه عشرون ، وسُمْكُهُ عشرون أيضًا .

ويغلب على الظن أنه بخط علي بن أبي طالب رضي الله عنه أو كتب بأمره بالكوفة ولكن لا يمكن القطع بذلك .

وكتابتها بالخط المذكور لا تدل الدلالة القاطعة وكان يوجد بإقليم الصعيد مصحف كتب بالخط الكوفي وعليه أثر الدم على قوله تَعَالَىٰ:

﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾ (البقرة: ١٣٧)
يقال إنه مصحف عثماني وأنه هو الذى كان يقرأ فيه وقت قتله .

وقد رأيناه ببلدة تسمى :

(البهنسا) بمديرية (المنيا) [١] بمركز (بني مزار) ولكنه فقد الآن بأيدي الخائنين ولا يدرى مكانه .

****

(١) مدينة بصعيد مصر وتسمى (عروس الصعيد) وبها مراكز ومعاهد للدراسات القرآنية على أعلى المستويات فى العالم فى الوقت الحالى .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

مطاعن الطاعنين في صحة رسم المصاحف بما نقلوه عن عثمان من قوله :

(إنّ في القرآن لَحْناً ستقيمه العَرَبُ بألسنتها)

ثالثًا : مطاعن الطاعنين في صحة رسم المصاحف

بما نقلوه عن عثمان رضي الله عنه من قوله :

(إن في القرآن لَحْنًا ستقيمه العُرْبُ بألسنتها)

فنقول في ذلك :

اعلم أنه قد نقل عن عثمان ، وسعيد بن جبير ، وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم آثار تمسك بها الملحدون الطاعنون في القرآن ودين الإسلام .

فأما الذى روى عن عثمان فهو أنه لما عرض عليه المصحف قال : أحسنتم وأجملتم ، إن فى القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها .

وما نقل عن عكرمة أنه قال :

لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفًا من اللحن [1] فقال : لا تغيروها فإن العرب ستغيرها أو قال : ستعربها بألسنتها لو كان الكاتب من ثقيف وَالْمُمْلِي من هذيْل لم توجد فيه هذه الحروف .

---

(١) وهو ما يجرى عادةً على اللسان من قصرٍ أو مدٍّ أو حذف أو إثبات قبل الضبط والمشافهة .

والجواب عن ذلك :

ما قاله السخاوي والجعبري :

من أن ما ذكر ضعيف الإسناد فيه اضطراب وانقطاع بل الحق الذى يطمئن إليه القلب أن ذلك لم يصح عن عثمان رضي الله عنه أصلا كما صرح به الألوسي فى تفسيره، وكيف ذلك وعثمان كان مواصلا درس القرآن متقنا لألفاظه موافقا على مارسم في المصاحف المُنفَذَة[1] إلى الأمصار وكان رضي الله عنه من الصحابة السبعة المشهورين بإقراء القرآن وتعليمه .

وقد أخرج أبو عبيد عن عبدالرحمن عن هانئ البربري مولى عثمان قال :

كنت عند عثمان رضي الله عنه وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبيِّ بن كعب فيها : « لَمْ يتسن » وفيها : « لا تبديل للخلق » وفيها : « فأمهل الكافرين » .

فدعا بالدواة فمحا أحد اللامين وكتب: ﴿ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ (الروم: ٣٠) .

ومحى « فأمهل » وكتب : ﴿ فَمَهِّلِ ﴾ (الطارق: ١٧) .

وكتب : ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ (البقرة: ٢٥٩) فألحق فيها الهاء .

---

(١) أى : المُرْسَلة .

قال ابن الأنباري :

فكيف يُدَّعى عليه أنه رأى فسادًا فأمضاه وهو يوقِّفُ على ما يُكْتَبُ ويرفع الخلاف الواقع من الناسخين إليه ، فيحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب وتخليده . اهـ .

وأيده السيوطي بما أخرجه ابن أشتة في (المصاحف) بسنده عن سوار بن سبتة قال :

سألت ابن الزبير عن المصاحف فقال : قام رجل إلى عمر فقال : يا أمير المؤمنين إن الناس قد اختلفوا في القرآن ، فكان عمر رضي الله عنه قد هَمَّ أن يجمع القرآن على قراءة واحدة فَطُعِنَ طعنته التي مات فيها [1] .

فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه قام ذلك الرجل فذكر له قوله : فجمع عثمان رضي الله عنه المصاحف ثم بعثني إلى عائشة رضي الله عنها فجئت بالصحف فعرضناها عليها حتى قوَّمناها ثم أمر بسائرها فشققت .

فهذا يدل على أنهم ضبطوها وأتقنوها ولم يتركوا فيها ما يحتاج إلى إصلاح وتقويم .

---

(١) طعنه (أبولؤلؤة المجوسي) أثناء الصلاة بالناس بخنجر مسموم .

وقد جاء عن عثمان رضي الله عنه أيضًا :

أنه لما أتى بالمصحف نظر فيه وقال : أحسنتم وأجملتم أرى شيئًا سنقيمه[1] بألسنتنا .

قال السيوطي :

وهذا الأثر لا إشكال فيه ويوضح معنى ما تقدم على فرض صحته ، فكأنه عرض عليه عقب الفراغ من كتابته ، ورأى فيه شيئًا كتب على غير لسان قريش كما وقع لهم في (التابوه) و (التابوت) فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ثم وَفَّى بذلك عند العرض والتقويم ولم يترك فيه شيئًا .

وأجاب أبو بكر الباقلاني :

بأن مما يسوغ في تأويل قول عثمان أني أرى فيه لحنا ستقيمه العرب بألسنتها أن المقصود منه ما وجد فيه من ذلك الكاتب كاختصاره في مواضع وزيادة أخرى فى مواضع أخرى ، وأن الكاتب لو كان كتبه على مخزج اللفظ وصورته لكان أحق وأولى وأقطع للشبهة عن لبس الكلام باللسان طبعا له .

---

(١) يعنى : ستقيم قراءته على الضبط والصحة اللازمين ؛ لأنهم أهل البلاغة والفصاحة، وقد كان بفضل الله .

وقوله : (ستقيمه العُرْبُ بألسنتها) معناه :

أنها لا تلتفت إلى المرسوم المكتوب وإنما تتكلم على مخرج اللفظ وصورته، فمن هذه الأحرف كتابتهم ﴿ الصلاة ، والزكاة ، والحياة ﴾ بالواو وعلى غير مخرج اللفظ وكذلك :﴿ إسمعيل، وإسحق ، وإبراهيم ، والرحمن ، وملك ﴾ مما حذفوا فيه الألف على غير مخرج اللفظ ، وكذلك زودوا الألف فى نحو : ﴿ كفروا وقالوا ، وخرجوا ﴾ وأمثال ذلك ، والألف غير ثابتة في اللفظ .

فرأى عثمان رضي الله عنه أن كَتْب هذه الكلمات على مخرج اللفظ أولى وأحق ، وأن من تلاها على ما كتبت كان لاحنا مخطئًا غير أنه لم يغفل هو وغيره من الصحابة أن العرب لا تتلوه على مطابقة الرسم ولذلك قال : (ستقيمه العرب بألسنتها) .

واستدل رحمه الله على صحة تأويله بما تقدم نقله عن عكرمة ، ولما ورد على تأويله بما ذكر أنه يلزم أن يكون قد وقع في خط المصحف ورسمه خطأ وما ليس بصواب أو ما كان غيره أولى منه ، وأن القوم أجازوا ذلك وأجمعوا عليه وهو إجماع منهم على خطأ أو على ما غيره أولى منه أجاب عن ذلك بما محصله :

أن الكتابة مجرد اصطلاح ، وأن الله لم يفرض فيها على الأمة شيئًا وأطال في ذلك .

وتأويله هذا وإن كان صحيحًا مطابقًا للواقع من جهة أنه وجد في رسم المصحف حروف محذوفة أو زائدة على الوجه الذى ذكره لكن ما ادعاه من أن عثمان رأى أن كَتْبَ هذه الكلمات على مخرج اللفظ ونقطه أولى وأحق ، وأن كتابة

المصحف مجرد اصطلاح ليس بصحيح ، فإن رسم المصحف صادر بأمر النبي ﷺ وإقراره ﷺ لكتاب الوحي من الصحابة أن يكتبوه على الهيئة المذكورة.

ولذلك قال ﷺ لمعاوية فيما روي :

« ألق الدواة وحرِّف القلم ، وانصب الباء ، وفرق السين ، ولا تعوِّر الميم وحسِّن ﴿ الله ﴾ ومدَّ ﴿ الرحمن ﴾ وجوِّد ﴿ الرحيم ﴾ وضع قلمك على أذنك اليسرى فإنه أَذْكَرُ لك » .

ومنه أخذ عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه قوله لكاتبه طوِّل الباء وأظهر السينات ودوِّر الميم .

وحين جمعه أبو بكر رضي الله عنه في صحائفه ما زاد ولا نقص الكاتبون شيئًا .

وكذلك حين جمعه عثمان رضي الله عنه لم يزيدوا شيئًا ولم ينقصوا شيئًا بل رسموه كما كان مرسومًا مكتوبًا بين يديه ﷺ وحينئذ نوافقه على تأويله .

ونقول : إن معنى مقالة عثمان (إن في القرآن لحنا) ... إلخ :

أن فيه قراءة ولغة ستقيمها العرب بألسنتها وتأتى بها على حسب قواعد لغتها وتفهم الإشارة إليها مثلا كتب : ﴿ صراط ﴾ بالصاد المبدلة من السين فتقرأ العرب بالصاد عملاً بالرسم ، وبالسين عملا بالأصل حتى إن الكلمة إذا كان فيها وجهان وكل منهما أصل من وجه خلاف الأصل من وجه آخر ، فإن جاءت القراءة بهما جميعا رسمت الكلمة على أحد الوجهين في بعض المصاحف،

وفي بعضها الآخر على الوجه الآخر ، وإن جاءت القراءة فقط في جميع المصاحف، مثلا : قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ مَن يَرْتَدَّ ﴾ [١] فيه وجهان : الفك والإدغام وهكذا كل كلمة مثلها دخل عليها الجازم ، فإذا نظرت إلى أصل بِنْيَةِ الكلمة وجدت الفك هو الأصل والإدغام خلاف الأصل ، وإذا نظرت إلى أنه وجد مثلان متحركان فى كلمة واحدة وجب الإدغام وامتنع الفك وإنما جاز الفك في :

﴿ مَن يَرْتَدَّ ﴾ ونحوها للسكون العارض بدخول الجازم وجدت أن الإدغام هو الأصل ، والفك خلاف الأصل فلما جاءت القراءة بهما في سورة المائدة جاء الرسم بدالين ، وفك الإدغام في المدني والشامي وبدال واحدة والإدغام في غيرهما .

وقوله في سورة البقرة: ﴿ مَن يَرْتَدَّ ﴾ وفيها الوجهان بحسب القواعد لما اتفقوا على أنه يقرأ بالفك ودالين أجمعت المصاحف على الرسم كذلك كما علم مما سبق نقله عن (إتحاف فضلاء البشر) وهكذا .

فإذا نظرت إلى مثل هذه الدقائق جزمت أن الرسم توقيفى ، وأنه ليس مجرد اصطلاح لهم وأن الصحابة كانوا أعلم الناس بعلم الرسم وصناعة الكتابة ، وأن من قال بخلاف ذلك فقد أخطأ وإن عَلَا كعبهُ في العلم على أنه سيأتى عن أبي بكر نفسه والبغوي ما يقتضي أن رسم المصحف توقيفي عن النبي ﷺ لا

---

(١) سبق بيان ذلك آنفًا .

باصطلاح الصحابة ، وأن النبي ﷺ هو الذى كان يأمر بكتابته على الهيئة التي عليها المصاحف العثمانية وكان يُقِرُّهُم على ذلك .

وكون رسم المصحف توقيفيًا هو مذهب الأئمة الأربعة كما قاله الجعبري في شرح العقيلة ولم يجوِّزوا كتابة المصحف على خلاف الرسم العثماني ومن جوز ذلك لم يقل إن رسم المصحف كان باصطلاح الصحابة رضي الله عنهم بل إنما أجاز كتابته بالرسم المُحْدَثِ على خلاف الرسم العثماني لأنه يفيد الغرض ، ولا يقال إن النبي ﷺ كان لا يعرف الكتابة كما وصفه الله تعالى بقوله :

﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ (العنكبوت: ٤٨) .

لأَنَّا نقول : إنه ﷺ ما كان يعرف الكتابة بالاصطلاح والتعلم من الناس وأما من جهة الوحي فكان يؤمر بكتابة القرآن ورسمه كما يعلمه جبريل ، ومع ذلك فلا نزاع في تقريره ﷺ على ذلك كافٍ في ثبوت أن الرسم توقيفي .

وعلى ذلك يبطل ما قاله ابن خلدون في مقدمته وغيره مما يقتضي أن رسم المصحف كان باصطلاح الصحابة وأنهم كانوا حديثي عهد بالكتابة وما استدل به على ذلك من مثل زيادة الياء فى : ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾ [1] من قوله تعالى :

---

(١) وهى هنا بمعنى (القوة) لذا رسمت بياءَيْن لتعطى تلك الدلالة وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما تقرر .

﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ (الذاريات: ٤٧) .

فقد بنى استدلاله على أنه يلزم موافقة صورة الرسم لصورة النطق باللفظ وذلك ليس بلازم فإن ﴿ داود ﴾ يكتب بواو واحدة والنطق بواوين و ﴿ عمرو ﴾ يكتب بعد رائه واو ولا ينطق بها .

على أن أبا عبدالله الخراز قال :

وآخر الياء من بأييد   للفرق بينه وبين الأيد

ومع كل ما ذكر فقد علمت أن ما نقل عن عثمان مردود ، ولم يصح نقله عنه ، وإنما يتكلف الجواب عنه أن لو كان صحيحًا وحيث كان باطلا يكفى فى رده بطلانه .

وأما ما نقل عن سعيد بن جبير :

فهو أنه كان يقرأ : ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾ (النساء: ١٦٢) ويقول : هو لحن من الكُتَّاب .

والجواب :عن ذلك أنه رضي الله عنه لم يرد أن ذلك خطأ من الكُتَّاب وإنما أراد أنه لحن بمعنى أنه قراءة ولغة ، ولذلك كان يقرأ ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ﴾ بالنصب والياء ويقول : هو لحن ولو كان يرد أن ذلك خطأ ما قرأ بذلك وسيأتى الكلام على هذه القراءة بأوسع من ذلك عند الجواب عما نقل عن عائشة رضي الله عنها .

وأما ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما :

فمنه أنه قال في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ ﴾ (النور: ٢٧)

أنه قد أخطا الكاتب إنما هى ﴿ حتى تستأذنوا ﴾ وفي لفظ عنه : هو فيما أحسب مما أخطأ به الكتاب (١) ورواه الحاكم وصححه وذكره في كتاب الأحاديث المختارة للضياء ، ورواه البيهقي في شعب الإيمان وآخرون .

والجواب عن ذلك :

أنا أبا حيان قال :

أن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك فهو طاعن في الإسلام ملحد فى الدين ، وابن عباس بريء من ذلك القول ، ويؤيد ما قاله أبو حيان ما أخرجه ابن أبي حاتم وابن الأنباري فى المصاحف وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس أنه فسّر ﴿ تَسْتَأْنِسُواْ ﴾ أى : تستأذنوا من يملك الأذن من أصحابها .

---

(١) انظر الجمع الصوتي الأول للقرآن (ص ٣٣٧) وفيه : عن ابن عباس وأبيٍّ وسعيد بن جُبَيْر - فيما ادعت بعض الروايات - أن قوله ﴿ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ (النور : ٢٧) أصلها : ﴿ حتى تستأذنوا ﴾ ولكن وقع خطأ أو وَهْمٌ من الكاتب . وانظر : جامع البيان للطبري (٢ / ٢١٣ ، ٢١٤) .

ويؤيده أيضًا أن القراء لم يرووا غير قراءة ﴿ تَسْتَأْنِسُواْ ﴾ عن أحد، ولم ينقل أحد أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ ﴿ تستأذنوا ﴾ وإنما نقلوا عنه تلك المقالة فقط ولو كان النقل صحيحًا لنقل عنه أو عن غيره أنه قرأ ﴿ تستأذنوا ﴾ لكن يبعد ما قاله أبو حيان أن الخبر المذكور روي بطرق كثيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأنه صححه الحاكم وأنه ذكر فى كتاب الأحاديث المختارة وهو كتاب معتبر عدَّه السخاوي في جملة ما يذكر فيه الأحاديث الصالحة للحجة، وعدَّه السيوطي في الكتب الخمسة التى قال: إن ما يذكر فيها صحيح .

ونقل الحافظ ابن رجب أن كتاب الأحاديث المختارة خير من صحيح الحاكم ولذلك أجاب ابن أشتة عن ذلك الخبر :

بأن المراد أخطأ في الاختيار بترك ما هو الأولى لجمع الناس عليه من الأحرف السبعة، وأن ذلك بحسب ظن ابن عباس رضي الله عنهما لا أن الذى كتب خطأ خارج عن القرآن .

واختار السيوطي هذا الجواب واستبعده الألوسي بأنه : •

خلاف الظاهر من كلام ابن عباس وبأن ظن ابن عباس أولوية ما أجمع سائر الأصحاب على خلافه مما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في العرضة الأخيرة بعيد جدًا .

قال : وكأنهم رأوا أن التزام ذلك - يعنى مع بعده - أهون من إنكار ثبوت الخبر عن ابن عباس مع تعدد طرقه .

وأخرج الضياء له في مختاراته ولكنه قال :

ويشجع على هذا الإنكار جلالة ابن عباس رضي الله عنهما وثبوت الإجماع على خلاف ما يقتضيه ظاهر كلامه فتأمل . اهـ .

ولا يخفى :

أن جواب ابن أشته إنما يتم لو نقل أن أحدًا قرأ « تستأذنوا » هنا حتى تكون من الأحروف السبعة وأنها الأولى من ﴿ تَسْتَأْنِسُوا ﴾ ، ومع أنه لم ينقل ذلك كيف تكون من القرآن فضلاً عن أن تكون أولى ؟!

ومع ذلك كلامه مبني على أن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة وترك الباقي ، وقد علمت أن خلاف الحق وأنه إنما جمعهم على المتواتر المجمع عليه ، وابن عباس رضي الله عنهما ممن أجمع معهم على ذلك .

وهذه القراءة لم يروها أحد من القراء وقد راجعت «إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر» فلم أجدها مذكورة فيه ، ولو كانت مروية عن أحد لذكرت فيه ضمن القراءات التى ذكرت .

وتصحيح الحاكم لا يعول عليه كما ذكره الألوسي وتعدد الطرق لا يفيد الصحة فى مقابلة المتواتر المجمع عليه ، وإخراج الضياء له في مختاراته تصحيح له

ضمني وهو لا يعارض إنكار أبي حيان له [١] صريحا .

وما ذكره السيوطي والسخاوي وابن رجب إنما هو :

من قبيل مدح الكتَّاب بحسب ما ظنوه ولا يفيد القطع بأنه لا يقع فيه ما ليس بصحيح أصلا ، وعلى فرض أن الرواية بذلك قد صحت فهي قراءة خالفت رسم المصحف فهي شاذة لا تعارض المتواتر .

وابن الأنباري قال :

إن هذا الخبر ونحوه من الأخبار المروية عن ابن عباس الطاعنة بحسب الظاهر ضعيفة ومعارضة بروايات أخرى عنه أيضًا وعن غيره ، وقد علمت أننا فى غِنىً عن هذا وأنه متى كان النقل باطلًا كفى في رده أن يقال إنه باطل ويبين الوجه في ذلك ، وقد بيناه والحمد لله على ذلك فلا تلتفت لغير الحق .

ومما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضًا :

أنه قرأ : « أفلم يتبين الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعًا » فقيل له إنها في المصحف :

﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَفَلَمْ ﴾ (الرعد: ٣١) .

فقال أظن الكاتب كتبها وهو ناعس .

---

(١) واضح من (المنافاة) أن القراءة المنسوبة إلى ابن عباس رضي الله عنهما كانت تفسيرًا للأصل وهو : ﴿ تَسْتَأْنِسُواْ ﴾

والجواب عن ذلك :

أنه لم يصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضًا[1] بل هو قول ملحد زنديق كما فى البحر لأبي حيان .

وقال الزمخشري :

هذا ونحن ممن لا يصدق هذا في كتاب الله الذي : ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ (فصلت: ٤٢) وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتا بين دفتي الإمام ، وكان متقلبا بين أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله المهيمنين عليه لا يغفلون عن جلائله ودقائقه خصوصًا عن القانون الذى إليه المرجع والقاعدة التى عليها البناء ، هذا والله فرية ما فيها مرية . اهـ .

وقال الفراء :

لا يتلى إلا كما أنزل : ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ﴾ .

وعلى ذلك تكون رواية ذلك في (الدر المنثور) وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما غير صحيحة ومعنى :

﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾(الرعد: ٣١) أفلم يعلموا .

قال القاسم بن معن : هي لغة هوزان .

(١) انظر الجمع الصوتي الأول للقرآن (ص ٣٣٣) والإتقان للسيوطي (١/ ١٨٥) .

وقال الكلبي :

هي لغة حي من النخع كما في (البحر) و(الإتقان) وغيرهما ، وأنشدوا على ذلك قول سحيم بن وثيل الرياحي :

أقول لهـم بالشعب إذ يأسرونني ألم تيأسوا أني ابن فـارس زهدم

وقول رباح بن عدي :

ألم ييأس الأقـوام أني أنا ابنـه وإن كنت عن أرض العشيرة نائيا

فإنكـار الفـراء ذلـك وزعمـه أنـه لم يـسمع أحـد مـن العـرب يقـول : ﴿ يئست ﴾ بمعنى علمت ليس في محله ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

وقد قرأ علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وابن عباس وعلي بن الحسين رضي الله عنهم وعكرمة ، وابن أبي مليكة ، والجحدري ، وأبوزيد المدني وجماعة :

« أفلم يتبين » من تبينت كذا إذا علمته .

قال في البحر لأبي حيان :

وليست مخالفة للسواد إذا كتبوا « ييئس » بغير صورة الهمزة وهذه كقراءة : ﴿ فتبينوا ﴾[1] و﴿ فتثبتوا ﴾[2] وكلاهما فى السبعة . اهـ .

---

(١) فى قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب .

(٢) في قراءة حمزة والكسائى وخلف العاشر .

فلم تخالف قراءة «أفلم يتبين» رسم المصحف على هذا ؛ لأن رسم المصحف لا نقط فيه ومتى كتب ﴿ ييئس ﴾ بغير صورة الهمزة احتمل المكتوب أن يقرأ « يتبين » أيضًا ، وقد صح السند بها عن رسول الله ﷺ فهي قراءة معتبرة وإن لم تكن في السبعة لكن قد قيل : إن ﴿ ييأس ﴾ رسمت في المصحف بالألف فتكون تلك القراءة وإن صح السند بها مخالفة لرسم المصحف فهي من الشواذ .

ولذلك قال الفراء :

لا يتلى إلا كما أنزل ﴿ أفلم ييأس ﴾ كما سبق ولم تذكر هذه القراءة فى (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر) .

ومما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضًا :

ما جاء من طريق سعيد بن جبير أن ابن عباس كان يقول في قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ (الإسراء: ٢٣) إنما هي «ووصى ربك» التزقت الواو بالصاد .

ومن طريق الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقرأ :

﴿ ووصى ربك ﴾ ويقول : أمر ربك وأنهما واوان التصقت أحداهما بالصاد [1] .

ومن طرق أخرى عن الضحاك أنه قال :

كيف تقرأ هذا الحرف قال : ﴿ وقضى ربك ﴾ ، قال : ليس كذلك نقرؤها نحن ولا ابن عباس إنما هو ﴿ ووصى ربك ﴾ وكذلك تقرأ وتكتب ، فاستمد كاتبكم فاحتمل القلم مدادًا كثيرًا فالتزقت الواو بالصاد .

ثم قرأ : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ (النساء: ١٣١) ولو كانت قضاء من الرب لم يستطع أحد رد قضاء الرب ولكنه وصيته أوصى بها العباد .

ومن طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال :

أنزل الله هذا الحرف على لسان نبيكم : « ووصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه » فلصقت إحدى الواوين بالصاد فقرأ الناس ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ ولو نزلت على القضاء ما أشرك أحد .

---

(١) انظر الجمع الصوتي الأول للقرآن د / لبيب السعيد (ص ٣٣٥) ط دار المعارف .

وفيه أيضًا : وعَزَوْا أيضًا إلى الضحَّاك أنه قال : (تصفَّحت على قومٍ ﴿ وَصَّى ﴾ بـ ﴿ قَضَى ﴾ حين اختلطت الواو بالصاد وقتَ كتْبِ المصحف) .

والجواب عن ذلك :

أن ابن الأنباري قال :

إن هذه الروايات ضعيفة ومعارضة بروايات أخرى عن ابن عباس وغيره بثبوت هذا الحرف في القرآن .

وقال أبو حيان في البحر قرأ الجمهور :

﴿ وَقَضَىٰ ﴾ فعلا ما ضيًا ، وقرأ بعض ولد معاذ بن جبل « و قضاء ربك» مصدر قضى مرفوعا على الابتداء و ﴿ أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ ﴾ الخبر .

وفي مصحف ابن مسعود وأبيٍّ « ووصى ربك » وهي قراءة ابن مسعود وأصحابه ، وإبراهيم النخعي ، وميمون بن مهران من الوصية .

وقرأ بعضهم :

« وأوصى » من الإيصاء وينبغي أن يحمل ذلك على التفسير ؛ لأنها قراءة مخالفة للسواد والمتواتر هو ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ وهو المستفيض عن ابن عباس والحسن وقتادة بمعنى أمر ، وقال ابن مسعود وأصحابه : بمعنى : ﴿ وَصَّىٰ ﴾ . اهـ .

ومع كون المستفيض عن ابن عباس :

أنه قرأ ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ وأنه فسر ﴿ قضى ﴾ بمعنى أمر ولم ينقل عنه أنه قرأ ﴿ ووصى ﴾ وإنما رويت قراءة ﴿ ووصى ﴾ عن ابن مسعود وأصحابه ، وعن أبيٍّ بن كعب ، كيف يعقل أن يقول تلك المقالة وأنه لو نزل على القضاء ما أشرك

أحد ، فإن ذلك إنما يصح إذا أريد بالقضاء أخو القدر ، أما لو أريد به معنى «أمر» كما فسره فيكون ﴿قضى﴾ و«وصى» في المعنى سواء ولا يرد ما قال لو نزل على القضاء ... إلخ .

وكذا لا يرد ما ذكر إذا أريد بالقضاء معناه اللغوى وهو البت والقطع ، فالحق أن مثل ذلك لم يثبت عن ابن عباس وإنما هو من أقوال الملحدين ودسائسهم في كتب الأئمة حتى نقل ذلك عنهم من بعدهم على غير تثبت ، ومع كون قراءة ﴿وقضى﴾ هى المتواترة وهي المستفيضة عن ابن عباس ، وابن مسعود، وغيرهما ، وانعقد الإجماع لا يلتفت لمثل هذه الروايات إلا ملحد يريد الطعن في الإسلام بغير حق .

وذكر في (إتحاف فضلاء البشر):

قراءتي ﴿ قضى﴾ فعلا ومصدر ، ويذكر قراءة « ووصى» فهي قراءة تفسير كما قال أبو حيان .

وأما ما أجاب به ابن أشتة وغيره من التأويل فى تلك الروايات فمع بعده لا داعى للاشتغال به لأنه يكفي في رد الباطل أنه باطل .

ومما نقل عن ابن مسعود أيضًا :

ما جاء من طريق عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن كان يقرأ :

« ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء ».

ويقول : خذوا هذه الواو واجعلوها ها هنا : ﴿وَٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ (آل عمران: ١٧٣) .

ومن طريق آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال :

انزعوا هذه الواو واجعلوها في :

﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ (غافر: ٧)[١] .

والجواب عن ذلك :

أن ابن الأنباري أيضًا قال :

أن ذلك ضعيف ومعارض بروايات أخرى عن ابن عباس ، وأجاب ابن أشتة مؤولا الخطأ بمخالفة الأَوْلَى .

وأقول :

قد قرأ بالواو جميع القراء وهي القراءة المتواترة المجمع عليها .

وقد فسر ابن عباس ﴿ الفرقان ﴾ بالنصر ، وعليه يكون ﴿ الضياء ﴾ بمعنى التوراة والشريعة ، فالمحل للواو للتغاير .

---

(١) انظر الجمع الصوتي (ص ٣٣٦) ، والإتقان للسيوطي (١ / ٥٤٢) .

وقرأ ابن عباس وعكرمة والضحاك ﴿ ضياء ﴾ بغير واو وهذه القراءة لم يروها القراء ولم يذكرها في(إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر) .

فما نقل عن ابن عباس مما يفيد إنكار قراءة الواو لا يلتفت إليه ويجزم بعدم صحته عنه ؛ لأنه مخالف للمتواتر المجمع عليه ويكفي في رده أنه باطل مخالف للتواتر والإجماع ، ولذلك قال في (إتحاف فضلاء البشر) متى صحت القراءة وتواترت فلا تلتفت للطعن . اهـ .

يعني لأنه في مقابلة ذلك ساقط ؛ لأن التواتر يفيد القطع بصحة المتواتر فيقطع ببطلان معارضه ، ومما نقل أيضا عن ابن عباس ما جاء عن طريق عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى :﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ ﴾ (النور: ٣٥) .

قال : هي خطأ من الكاتب [1] هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة إنما هي مَثَلُ نور المؤمن كمشكاة .

والجواب عن ذلك :

أنه ضعيف ومعارض كما قال ابن الأنباري أو مؤول كما قال ابن أشتة

وأقول :

إن قراءة ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ هي المتواترة المجمع عليها من ابن عباس وغيره، وقد نقل عن ابن عباس والحسن وزيد بن أسلم أن المراد بالنور القرآن .

---

(١) انظر : الجمع الصوتي (ص ٣٣٨) ، والإتقان للسيوطي (١ / ١٨٥) .

وقد جاء في بعض الروايات عنه تفسير النور بالطاعات التى جَلَا بها جل شأنه قلب المؤمن ولم ينقل أحد من المفسرين ولا من القراء أن ابن عباس قرأ : « مثل نور المؤمن » فكيف يقرأ رضي الله عنه بما يعتقده خطأ ، إن هذا فرية بلا مرية على ابن عباس .

نعم ... قد روى في الشواذ أن أبي بن كعب قرأ : « مثل نور المؤمن » وأنه قرأ : « مثل نور من آمن به » وأنه قرأ : « مثل نور المؤمنين » والذى ينبغي أن تلك القراءات قراءات تفسير وبيان المعنى الضمير في ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ فإن رجوع الضمير في ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ للمؤمن .

كما رُوِيَ عن عكرمة وهى إحدى الروايات وصححه الحاكم عن ابن عباس وروى مثله عن أبي بن كعب وبهذا تعلم أن تلك الآثار لم تصح عن ابن عباس ، وعلى فرض صحتها لابد أن يكون الرواة قد حرفوها ولم يتقنوا ولم يضبطوا مقالته رضي الله عنه وكيف يعقل أن يقول ابن عباس شيئا مما ذكر وهو رضي الله عنه قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت ، وأبي بن كعب ، وهما كانا ممن جمعا المصحف وزيد بن ثابت كان فى جمع أبي بكر رضي الله عنه أيضا وكاتب الوحى وكان يكتب ما يكتب بأمر النبي وإقراره صلى الله عليه وسلم .

وما نقل عن عائشة رضي الله عنها :

هو ما رُوِيَ عن هشام بن عروة عن أبيه قال : سألت عائشة عن لحن القرآن عند قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ (طه: ٦٣) .

وعند قوله تعالى :

﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ (النساء: ١٦٢) .

وعند قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾ (البقرة: ٦٢)

فقالت :

يا ابن أخي هذا عمل الْكُتَّابِ قد أخطئوا[1] فى الْكِتَابِ .

قال السيوطي :

هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين وما رُوِيَ عن أبي خلف أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة فقال : جئت أسألك عن آية في كتاب الله كيف كان رسول الله ﷺ يقرؤها ؟ قالت : أَيَّةُ آية قال : ﴿ الذين يأتون ما آتوا ﴾ أو ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ ﴾ (المؤمنون: ٦٠) قالت : أيتهما أحب

---

(١) انظر الجمع الصوتي (ص ٣٢٨) وفيه : (وراوي هذا أبومعاوية الفرير وأنه ربما دلَّسَ وأنه كان (مرجئًا خبيثًا) ، وانظر : معاني القرآن للفراء (١ / ١٠٦) .

إليك قلت : والذى نفسي بيده لإحداهما أحب إلى من الدنيا جميعا قالت أيهما ؟ قلت : ﴿ وَٱلَّذِينَ يأتون مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ ﴾ فقالت : أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرؤها وكذلك أنزلت ولكن الهجاء حرف [1].

وقد أجاب ابن أشتة :

مؤولا الخطأ بما سبق وقد علمت ما فيه ، وأنا أجيب عن ذلك مبينا ما هو الحق ، والحق أكبر ، ويجب قبوله ولو عن صغير يؤثر فأقول أما قوله تعالى :

﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ (طه: ٦٣) **فقد قُرِئ بوجوه :**

(أحدها) :

قراءة نافع ، وابن عامر ، وأبي بكر ، وحمزة ، والكسائى ، وأبي جعفر، وخلف ، والحسن ، وشيبة ، والأعمش ، وطلحة ، وحميد ، وأيوب ، وأبي عبيد، وأبي حاتم ، وأبي عيسى الأصفهانى ، وابن جرير ، وابن جبير الأنطاكي بتشديد ﴿ إِنَّ ﴾ وبالألف وبتخفيف النون فى ﴿ هَذَانِ ﴾ .

(ثانيها) :

قراءة ابن كثير وحده بتخفيف ﴿ إِنْ ﴾ وبالألف وتشديد نون ﴿ هَذَانِّ ﴾ .

(ثالثها) :

قراءة حفص بتخفيف ﴿ إِنْ ﴾ وبالألف وتخفيف نون ﴿ هَذَانِ ﴾ ووافقه ابن محيصن.

---

(١) انظر الإتقان (١ / ٥٤١) .

(رابعها) :

قراءة أبي عمرو بتشديد ﴿إِنَّ﴾ وبالياء وتخفيف نون ﴿هَذَيْنِ﴾ .

وهذه الوجوه كلها مروية بأسانيد صحيحة لهؤلاء القراء ولا يخالف شيء منها رسم المصحف الإمام .

قال أبو حيان في البحر قال أبو عبيد:

رأيتها في الإمام مصحف عثمان ﴿هَذَيْنِ﴾ ليس فيها ألف. ا . هـ .

وقد نص في (إتحاف فضلاء البشر) على أن ﴿هَذَيْنِ﴾ رسم في المصحف بغير ألف ولا ياء وإنما رسم كذلك ليحتمل رسم المصحف قراءتى الألف والياء معا ، ولو رسم بالياء لفات ذلك ، ولم يحتمل رسم المصحف قراءة الألف ، ومتى علمت أن رسم المصحف لم يكن بالياء ، وأن الرسم لم يكن بالألف أيضا ، فكيف يعقل أن يقال : أخطأ الكاتب والكاتب لم يكتب ألفا ولا ياء ؟! فلو كان هناك خطأ تعتقده عائشة رضي الله عنها ما كانت تنسبه للكاتب بل كانت تنسبه لمن يقرأ بتشديد﴿إِنَّ﴾ والألف لفظا ؛ لأن الخط لا شيء فيه بل يحتمل الياء كما يحتمل الألف فلا يقطع بخطأ الكاتب ولم ينقل عن عائشة رضي الله عنها ولا عن غيرها القول بتخطئة من قرأ بما ذكر .

ولو سلمنا أن رسم المصحف كان بالألف لم يكن ذلك الرسم خطأ ، فإن قاعدة المصحف العثماني أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر كتب الحرف الذى يحتمل القراءتين أو أكثر ، فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك بأن كانت صورة

الحرف تختلف باختلاف القراءات كتب الحرف الذى هو خلاف الأصل ليعلم جواز القراءة به ، وبالحرف الذي هو الأصل .

وإذا لم يكن في الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رسمها به مثال ذلك أنه رسم ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ بالصاد المبدلة من السين لأنه مأخوذ من « السَّرْطِ » بمعنى البلع ولم يرسم في المصاحف بالسين التى هي الأصل ، فجازت قراءة الصاد بحكم الرسم ، وقراءة السين بحكم الأصل فكانت قراءة الصاد موافقة للرسم تحقيقا ، وقراءة السين موافقة له تقديرًا وقراءة الإشمام محتملة .

ولذلك رسم في المصحف ﴿ بَصۜطَةً ﴾ الأعراف بالصاد ، فجاءت فيها قراءتا الصاد والسين ، ورسم ﴿ بَسْطَةً ﴾ البقرة بالسين فلم يقرأ إلا بها ، فوجه رسمها بالألف في المصحف أن فرض الرسم به هو أن الأصل والكثير الغالب فى اسم ﴿ إِنَّ ﴾ إذا كان مثنى أن ينصب بالياء ، وأما إلزامه الألف في الأحوال الثلاثة فهي لغة بعض العرب ، وهي وإن كانت لغة فصيحة لكنها خلاف الأصل ، فلذلك جاء الرسم بالألف الذى هو خلاف الأصل لتكون قراءة الألف موافقة للرسم تحقيقا وقراءة الياء موافقة له تقديرا .

قال الشاعر :

واهًا لريا ثم واهًا واهَا ... ياليت عيناها لنا وفاها
وموضع الخلخال من رجلاها ... بثمن يرضى به أباها
إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا فى المجد غايتاها

فكيف يعقل أن عائشة تجهل مثل ذلك وتقول إن رسم الألف خطأ ، ومع ذلك فقراءة الألف مع تشديد ﴿إِنَّ﴾ هي قراءة الأكثر ، وهي قراءة متواترة مجمع عليها فلا تلتفت للطعن بمثل ذلك[1] .

وأما قوله تعالى : ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ من سورة النساء ، فقد قرأ الجمهور بالياء منصوبا ، وقرأ جماعة بالواو ، ومنهم : أبو عمر وفي رواية يونس وهارون عنه .

فقال ابن حيان في البحر :

وذكر عن عائشة رضي الله عنها وعن أبّان بن عثمان أَنَّ كَتْبَهَا بالياء من خطأ كاتب المصحف ولا يصح عنهما ذلك ؛ لأنهما عربيان فصيحان .

وقطع النعوت أشهر في لسان العرب ، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره وعلى القطع خرَّج سيبويه ذلك .

وقال الزمخشري :

لا تلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا فى خط المصحف ، وربما التفت إليهمن لم ينظر فى الكتاب[2] ولم يعرف مذاهب العرب ، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين:

---

(١) انظر الجمع الصوتي الأول (ص ٣٣٠) وما بعدها .

(٢) قوله : ((من لم ينظر فى الكتاب)) مراده كتاب سيبويه .

﴿ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ ﴾ (الفتح : ٢٩) كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذبِّ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثُلَمَةً يسدها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحقهم . اهـ .

وقد علمت ما نقلناه عنه أيضا من قبل من قوله : وهذا ونحوه مما لا يصدق فى كتاب الله ... إلخ .

فمع هذا الذى سمعت ومع كَوْنِ القراءة قراءة الجمهور وهى متواترة مجمع عليها ، كيف يعقل أن يقال إنها لحن وخطأ من الكاتب ؟! وإنما الكاتب كتبه في المصحف بالياء التى هي خلاف الأصل دون الواو التي هي الأصل ؛ لأن الأصل هو الاتباع دون القطع جريا على قاعدة رسم المصحف المارِّ ذكرها حتى تكون قراءة الياء موافقة للرسم تحقيقًا ، وقراءة الواو موافقة للرسم تقديرًا بحكم أنها الأصل ، ولو كتبت بالواو لفات ذلك ، ولم يحتمل رسم المصحف قراءة النصب، ولماذا لو كان النقل عن عائشة صحيحا نسبت الخطأ للكاتب الذى كتب الياء ولم تنسب الخطأ لمن قرأ بالياء ، ولم ينقل عنها ذلك ، ولا أنها كانت تقرأ بالواو دون الياء ؟!

وانظر إلى ما قدمنا عن سعيد بن جبير فإنه كان يقرأ ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾ بالنصب والياء ومع ذلك يقول : هو لحن ولا يريد أنه خطأ لأنه لو اعتقده خطأ ما قرأه كذلك ، وإنما أراد هو لغة كما سبق فالذي يغلب على الظن أن الراوي

حرَّف اللفظ المنقول عن عائشة ولم يتقنه ولم يضبطه ، وهذا أقرب إلى الصواب من القول بتحريف رسم المصحف وتخطئة القراءة المتواترة المجمع عليها .

وأما قوله تعالى :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾ (البقرة : ٦٢) .

فنقول : قد وقعت هذه الآية في ثلاث سور فى البقرة ، والمائدة ، والحج ، وقد رسم ﴿ الصابئين ﴾ فى الحج والبقرة بالياء [1] فى المصاحف ، فلذلك لم يقرأ فيها إلا بالنصب مهموزًا وغير مهموزٍ ، فنافع وأبو جعفر قرأا فيهما بدون الهمز ، والباقون بالهمز ، وأما فى سورة المائدة فقد رسم بالواو في المصاحف والواو خلاف الأصل والياء هي الأصل ؛ لأن الأصل هو الاتباع والقطع خلافه فقرأ الجمهور بالواو مرفوعًا وله وجوه في العربية بيَّنها المفسرون وغيرهم وقرأ أبيُّ بن كعب ، وابن كثير « الصابئين » بالنصب وبالياء «والصابيون» بقلب الهمزة ياء« والصابون»بحذف الهمزة ، فقد جاء الرسم بالواو على قاعدة رسم المصحف التي مرت ، ولو رسم بالياء لفات موافقة قراءة الواو لرسم المصحف تحقيقا وتقديرا ويفوت الغرض المقصود للأصحاب رضي الله عنهم من رسم المصحف ، ولم ينقل هنا كذلك عن عائشة رضي الله عنها أنها خطَّأت من كان يقرأ بالواو ، ولأنها

---

(١) انظر : الجمع الصوتي (ص ٣٢٩) ومابعدها ، وكذا : مناهل العرفان لمحمد الزرقاني (ص ١٨٨) .

كانت تقرأ بالياء دون الواو ، فلماذا نسبت الخطأ للكاتب وهو إنما كتب كما أُمِرَ وَعِلمَ ؟!

وأما قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا ﴾ (المؤمنون: ٦٠) فنقول : قد قرأ « يأتون ما أوتوا » من الإتيان عائشة وابن عباس وقتادة والأعمش والحسن والنخعي [١] .

وأطلق عليها المفسرون قراءة رسول الله ﷺ يعنُون أن المحدِّثين نقلوها عن رسول الله ﷺ ولم يروها القراء من طرقهم وقرأ جميع القرَّاء ﴿ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا ﴾ من الإيتاء بمعنى الإعطاء ، ومتى علمت أن كلًّا من القراءتين ثابت عن رسول الله ﷺ وأن قراءة ﴿ يؤتون ما آتوا ﴾ من الإيتاء هي التي رواها القراء واقتصروا عليها ولم يرووا القراءة الأخرى علمت أن ما رواه القراء هو القراءة المتواترة المجمع عليها .

ولم يوجد في كلام عائشة رضي الله عنها المذكور من أنها تنكر غير قراءتها ؛ بل قالت للسائل : أيهما أحب إليك ولم تحصر المسموع عن رسول الله ﷺ فيما قرأت به بل قالت إنه مسموع ومنزل فقط ، ولا ينافي ذلك أن القراءة الأخرى كذلك وكيف تكون القراءة المتواترة التي رواها القراء بأسانيدهم الصحيحة واتفقوا عليها غير مسموعة منه ﷺ .

(١) انظر الجمع الصوتي (ص ٣٣٦) ، والإتقان للسيوطي (١ / ١٨٤) .

وأما قولها : ولكن الهجاء حُرِّفَ ، فلا يصح أن يكون من التحريف بمعنى الخطأ ولا لعارض المتواتر فيسقط ولا يقابله ؛ بل من الحرف بمعنى اللغة والقراءة يعنى : أن ما قرأت هي به حرف ولغة وما قرأ به غيرها كذلك حرف ولغة، وبالجملة : فقد أجمع المسلمون على أن نظم المصحف ورسمه منقول عن رسول الله ﷺ .

قال أبو بكر الباقلاني :

والذى نذهب إليه أن جميع القرآن الذى أنزل الله وأمر بإثباته ورسمه ولم ينسخه ولم يرفع تلاوته بعد نزوله هو هذا الذى بين الدفتين الذى حواه مصحف عثمان ، وأنه لم ينقص منه شيء ولم يزد فيه شيء وأن ترتيبه ونظمه كلاهما ثابت على ما نظمه الله تعالى ورتبه عليه رسوله ، وأنَّ آيه وسوره لم يقدم من ذلك مؤخر ولا أخر منه مقدم ، وأن الأمة ضبطت عن النبي ﷺ ترتيب آي كل سورة ومواضعها كما ضبطت منه بنفس القراءات وزادت التلاوة . اهـ .

وقال البغوي في شرح السنة :

الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن الذى أنزله الله على رسوله ﷺ من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيء خوف ذهاب بعضه بذهاب حفظته ، فكتبوه كما سمعوه من رسول الله ﷺ من غير أن قدموا شيئا أو أخروا أو وضعوا له ترتيبا لم يأخذوه من رسول الله ﷺ ، وكان رسول الله ﷺ يلقن أصحابه ويعلمهم

ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذى هو الآن فى مصاحفنا بتوقيف جبريل إياه . اهـ .

وقد نقلنا لك سابقا عن ابن الجزري :

أن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت رسم أحد المصاحف ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها؛ بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها . اهـ .

وأما ما روي عن خارجة بن زيد بن ثابت قال :

قالوا لزيد : يا أبا سعيد أوهمت أنما هي(ثمانية أزواج من الضأن اثنين اثنين ومن المعز اثنين اثنين ومن الإبل اثنين اثنين ومن البقر اثنين اثنين) فقال : لا الله تعالى يقول : ﴿ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ ﴾ (القيامة: ٣٩) .

فهما زوجان كل واحد منهما زوج الذكر زوج والأنثى زوج ، فمعناه المراد لزيد هو : بيان وجه ما كتبه وقرأه على حسب المقطوع بسماعه ولا يدل أصلا على أنهم كانوا يتخيرون أجمع الحروف للمعاني وأسلسها على الألسنة وأقربها في المأخذ ، وأشهرها عند العرب للكتابة في المصاحف كما ادعاه ابن أشتة ونقله عنه السيوطي في الإتقان .

فإن ذلك خلاف ما أجمع عليه المسلمون من أن الصحابة ما كانوا يكتبون إلا ما كانوا يقطعون بسماعه من النبي ﷺ ويعلمون على وجه القطع أنه مما كتب بين يديه ﷺ بأمره وإقراره ، ومتى تحققت القاعدة التى قررها العلماء من أن

الأحاديث المروية آحادًا عن رسول الله ﷺ وهو المعصوم عن الخطأ لكونها ظنية غير قطعية إذا عارضها قاطع من متواتر أو إجماع قطعي ترد ولا تقبل هان عليك الأمر وسهل في مثل هذه الآثار المروية عن عثمان ، وسعيد ، وابن عباس ، وعائشة التي خالفت المتواتر والإجماع القطعي معًا ، مع كون أمرها دائر بين الوضع والضعف وما صح منه فهو آحاد ومحتمل للتأويل ، فخذ الحق الذى آتيناك به وكن من الشاكرين .

****

الفَصْلُ الرَّابِعُ

قوله عليه الصلاة والسلام

(نزل القرآن على سبعة أحرف)

رابعًا : وأما قوله عليه الصلاة والسلام :

(نزل القرآن على سبعة أحرف)

فاعلم أن لفظ الحرف ظاهر لغة لا إشكال فيه، فإنه لغة : الوجه، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ ﴾ (الحج: ١١) أي : على وجه، ومع ظهوره لغة قد اختلف العلماء فيه اختلافًا شديدًا ولا يزيد الواقف فيه إلا حَيْرَةً وإشكالا فإنه ﷺ لم يرد إلا معنى واحدا .

وحكاية الخلاف في هذا الحديث إلى أربعين قولًا على ما في (الإتقان) وغيره توجب إبهام المعنى المراد ؛ لأن كثرة الأقاويل في شيء تعيد عليه بالجهالة، وقد رأيت أن أحسن من تكلم في هذا الموضوع أربعة من الفحول وهم :

القاضي أبو بكر في (الانتصار)، والإمام ابن الجزري (في النشر)، والإمام ابن حجر في (شرح البخاري)، والحافظ السيوطي في (الإتقان)، وهذا قد نوَّع الأقوال فيه إلى أربعين قولًا ، فتتبعت أقوالهم وأقوال غيرهم، وبينت ما هو الصواب الذى تطمئن له القلوب ويظهر الحق ظهور الشمس في رابعة النهار مما لم أر أحدًا سبقني إليه، والحمد لله .

فأقول مستعينا بالله :

إن لفظ الحديث عربي ولفظ الحرف ظاهر لغة كما ذكرنا، والسبب الذى انبنى عليه قوله ﷺ : ((أنزل القرآن على سبعة أحرف))[1] .

---

(١) حديث صحيح : أخرجه البخارى (٤٧٠٦)، ومسلم (٨٢١) .

قد رُوِيَ بالطرق الصحيحة الصريحة فنحن نسرد عليك ما وقفنا عليه في ذلك حتى يتبين به المراد وينكشف الغطاء عن وجه الصواب .

فنقول : قد جاء في صحيح البخاري في هذا حديثان :

(الحديث الأول) :

أن عبيد الله بن عبد الله قال : إن ابن عباس حدثه أن رسول الله ﷺ قال : « أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف » [١] .

وقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب نحوه : وجاء فى أول حديث النسائي عن أبيٍّ بن كعب : «أقرأني رسول الله ﷺ سورة فبينما أنا في المسجد إذ سمعت رجلا يقرؤها يخالف قراءتي ... الحديث » [٢] .

ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن جده عن أبيٍّ بن كعب قال : كنت فى المسجد فدخل رجل يصلى فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله ﷺ فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه فأمرهما

---

(١) حديث صحيح : أخرجه البخارى (٤٧٠٥) ، ومسلم (٨١٩) .

(٢) حديث حسن صحيح : أخرجه النسائي (٩٤٠) قاله الألباني .

رسول الله ﷺ فقرأا فحسَّن النبي ﷺ شأنهما قال : فسقط في نفسي[١] ولا إذا كنت في الجاهلية فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب فى صدري ففضت عرقًا ، وكأنما أنظر إلى الله فَرَقًا ، فقال لي : « يَا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ اقْرَأْ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ... الحديث»[٢] .

وعند الطبري في هذا الحديث :

« فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى احمر وجهي فعرف ذلك رسول الله ﷺ فضرب بيده في صدري وقال : اللهم أخسئ الشيطان عنه »[٣].

وعند الطبري من وجه آخر عن أبيٍّ أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود ، وأن النبي ﷺ قال : (كلاكما محسن) ، قال أبيٌّ : فقلت : ما كلانا أحسن ولا أجمل ، قال : فضرب في صدرى ... الحديث .

وبيَّن مسلم من وجه آخر عن ابن أبي ليلى عن أبيٍّ المكان الذى نزل فيه ذلك على النبي ﷺ ولفظه : أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار فأتاه جبريل عليه السلام فقال : « إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف واحد ... الحديث »[٤] .

---

(١) فوقع من نفسي من الشكِّ .

(٢) حديث صحيح : أخرجه مسلم (٨٢٠) .

(٣) أخرجه الطبري فى تفسيره (١ / ٣٥)

(٤) حديث صحيح : أخرجه مسلم (٨٢١) .

وبيَّن الطبري من هذا الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل ، وقد روى الحديث بعدة ألفاظ لفظ البخاري المتقدم وفي رواية مسلم عن أبيٍّ : ((فرددت عليه أن هوِّن على أمتي)) ، وفى رواية له أيضًا : ((إن أمتي لا تطيق ذلك)) .

ولأبي داود من وجه آخر عن أبيٍّ فقال لى الملك الذى معي:

((قل على حرفين حتى بلغت سبعة أحرف)) .

وفى رواية للنسائي من طرق أنس عن أبيٍّ بن كعب أن جبريل وميكائيل عليهما السلام أتياني ، فقال لي جبريل عليه السلام : ((اقْرَأْ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ قَالَ مِيكَائِيلُ اسْتَزِدْهُ اسْتَزِدْهُ....))[1].

ولأحمد من حديث أبي بكرة نحوه ، وفي حديث أبيٍّ :

((ثم أتاه الثانية فقال على حرفين ، ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة أحرف ، ثم جاءه الرابعة ، فقال : إن ربك يأمرك أن تقرئ أمتك على سبعة أحرف ، فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا))[2].

وفي رواية للطبري :

((على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة)).

وفي أخرى له :((من قرأ حرفا منها فهو كما قرأ)).

---

(١) حديث صحيح : أخرجه النسائي (٩٤١) ، قاله الألبانى .

(٢) حديث صحيح : أخرجه أحمد (٢٠٤٤١) ، قاله الأرناؤوط .

وفي رواية أبي داود ثم قال :

((ليس منها إلا شافٍ كافٍ إن قلت سميعًا عليمًا ، عزيزًا حكيمًا ، مالم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب)) [١] .

والترمذي من وجه آخر أنه ﷺ قال :

((يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز ، والشيخ الكبير ، والغلام والجارية ، والرجل الذى لم يقرأ كتابا قط ... الحديث)) [٢] .

وفي حديث أبي بكرة عند أحمد :

((كلها كافٍ شافٍ ، كقولك : هلمَّ وتعالَ مالم تختم ... الحديث))[٣] .

(الحديث الثاني) :

أن عروة بن الزبير قال : إن المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول :

((سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت : كذبت ،

---

(١) حديث صحيح : أخرجه أبو داود (١٤٧٧) ، قاله الألباني .

(٢) حديث حسن صحيح : أخرجه الترمذى (٢٩٤٤) ، قاله الألباني .

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٥٣٣) .

فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فَقُلْتُ : إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : أَرْسِلْهُ اقْرَأْ يَا هِشَامُ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ ثُمَّ قَالَ اقْرَأْ يَا عُمَرُ فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ))[1] .

وقد وقع عند الطبري من طريق إسحاق بن عبد الله بن طلحة عن أبيه عن جده قال : قرأ رجل فغيَّر عليه عمر فاختصما عند النبي ﷺ فقال الرجل : ألم تقرئنى يا رسول الله ؟ قال : بلى ، فقال : فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي ﷺ فضربه في صدره وقال : ابعد شيطانًا ، قالها ثلاثا ، ثم قال :

((يا عمر القرآن كله صواب مالم تجعل رحمة عذابا أو عذابا رحمة))[2] .

---

(١) حديث صحيح : أخرجه البخاري (٤٧٠٦) .

(٢) أخرجه الطبري (١ / ٢٥) فى التفسير ، والرواية فيه هى : (قرأ رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فغيَّر عليه ، فقال : لقد قرأتُ على رسول الله ﷺ فلم يغيِّر عليَّ ، قال : فاختصما عند النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى! قال: فوقع في صدر عمرَ شيء ، فعرف النبي ﷺ ذلك في وجهه ، قال : فضربَ صدره وقال: ابعَدْ شيطانًا -قالها ثلاثًا- ...) ونقله الحافظ ابن كثير فى فضائل القرآن (١ / ٥٤) .

ومن طريق ابن عمر :

سمع عمر رجلا يقرأ فذكر نحوه ولم يذكر فوقع فى صدر عمر ، لكن قال فى آخره : « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كافٍ شافٍ » .

وقد وقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام منها لأبيٍّ بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ، ومنها ما أخرجه أحمد عن ابن قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو : أن رجلا قرأ آية من القرآن فقال له عمرو : إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فقال: « إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا فيه »[1] (إسناده حسن) .

ولأحمد أيضا وأبي عبيد والطبري من حديث أبي جهم بن الصمة :

أن رجلين اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله ﷺ فذكر نحو حديث عمرو بن العاص .

وللطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد بن ثابت وأقرأنيها أبي بن كعب فاختلفت قراءتهم فبقراءة أيهم آخذ ؟ فسكت رسول الله ﷺ وعليٌّ إلى جنبه ، فقال : عليٌّ ليقرأ كل إنسان منكم كما علم ، فإنه حسن جميل .

---

(١) أخرجه أحمد (١٧٨٥٣) .

ولابن حبان والحاكم من حديث ابن مسعود :

أقرأني رسول الله ﷺ سورة من (آل حم) فرحت إلى المسجد فقلت لرجل اقرأها ، فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرؤها فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه فتغير وجهه وقال : « إنما أهلك من كان من قبلكم الاختلاف »[1] ثم أَسَرَّ إلى عليٍّ شيئًا ، فقال عليٌّ إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم ، قال : فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفا لا يقرؤها صاحبه.

قال في الإتقان :

ورد حديث : « نزل القرآن على سبعة أحرف »[2] من رواية جمع من الصحابة أُبيٍّ بن كعب ، وأنس ، وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن أرقم ، وسمرة بن جندب ، وسلمان بن صرد ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ، وعمر بن الخطاب ، وعمرو بن أبي سلمة ، وعمرو بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأبي بكرة ، وأبي جهيم ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي طلحة الأنصاري ، وأبي هريرة ، وأم أيوب ، فهؤلاء أحد وعشرون صحابيًّا وقد نص أبو عبيدة على تواتره وأخرج أبو يعلي فى مسنده أن عثمان قال على المنبر : أذكر الله رجلا سمع أن رسول الله ﷺ .

---

(١) أخرجه أحمد (٣٩٨١) والطبري (١ / ٣٥) .

(٢) حديث صحيح : أخرجه البخارى (٣٠٤٧ ، ٤٧٠٦) ، ومسلم (٨١٨) .

قال : ((إن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ إلّا اقام)) فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا بذلك ، فقال : وأنا أشهد معهم . اهـ .

فمن نظر إلى هذه الروايات الواردة في هذا الباب منصفا لم يشك في وضوح المراد من الأحرف السبعة ، وأنها أوجه سبعة ترجع إلى كيفية النطق بألفاظ القرآن ويختلف بسببها تأدية تلك الألفاظ .

ألا تنظر إلى قول عمر : سمعت هشام بن حكيم يقرأ القرآن على حروف لم يقرئنيها رسول الله ﷺ إلخ ما سبق .

فإن مثل هذا السياق يقطع عرق الاحتمال ويجعل لفظ الحديث لا يحتمل غير ما ذكرنا ، ومع هذا فقد اختلفوا على أربعين قولا ساقها السيوطي في إتقانه وأنا ألخصها تلخيصا وأبين ما هو الحق منها وبطلان ما عداه .

فأقـــول :

(أحدها) :

أنه من المشْكَل وهو قول سخيف جدًّا لأنه على فرض تسليم أن الحرف مشترك بين معانٍ لا يكون مشْكَلا إلا إذا لم توجد قرائن تبين المراد ، والحديث قد اشتمل سياق طرقه على ما يبين ذلك بيانا لا شبهة فيه كما لا يخفى على المنصف .

(الثاني) :

ليس المراد حقيقة العدد ويرده ما جاء في بعض طرق حديث ابن عباس المارّ من قوله : ((حتى انتهى إلى سبعة أحرف)) .

وما جاء في حديث أبي بكرة :

((فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة))[1] فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد.

(الثالث) :

أن المراد بها سبع قراءات وتعقَّب أنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل مثل ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ و ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ وأجيب بأنه: ليس المراد أن كل كلمة أو جملة تقرأ على سبعة أحرف بل المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف ، ويشكل على هذا الجواب أن في كلمات القرآن ما قرئ بسبعة أوجه وعشرة أوجه[2] كقوله:

﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ (الفاتحة: ٤) .

وفي البحرأن في قوله : ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾(المائدة: ٦٠) اثنين وعشرين قراءة،وفى : ﴿ أُفٍّ ﴾ (الإسراء: ٢٣) لغات[3] أوصلها الرمُّانى إلى سبع وثلاثين لغة . اهـ .

---

(١) أورده السيوطى فى الإتقان (١ / ١٣٠) برقم (٥٥٩) .

(٢) ما تواتر منها وشذَّ أيضًا .

(٣) قرأها نافع وحفص وأبوجعفر : ﴿ أُفٍّ ﴾ وقرأها ابن كثير وابن عامر ويعقوب: « أُفَّ »، وقرأها الباقون : « أُفِّ ».

نحن رأيت ابن حجر قد اعترض على الجواب المذكور بمثل ما ذكرنا وأجاب عنه : بأن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة ، وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والإمالة ونحوهما .

وقد استشكل السيوطي الجواب المذكور بمثل ما ذكر ولم ينقل جواب ابن حجر عنه ، ويبعد أن السيوطي لم يطلع على ذلك مع أن إتقانه محشو بالنقل عن ابن حجر ، فالظاهر أنه لم يرتضه ، ولذلك لم ينقله ولم يجب به عن الاعتراض، والواقع أنه جواب لا يدفع الإشكال ؛ لأن دعوى أنه لا يثبت الزيادة على السبع مكابرة وكونه من قبيل الاختلاف في الأداء لا يمنع أنه من القراءات التى بها تثبت الزيادة على سبع إذ لا فرق بين ما ذكر وبين الاختلاف في ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾(المائدة: ٦٠)، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾(الإسراء: ٢٣)فَجَعْلَ هذا الاختلاف من القراءات دون الاختلاف فى الأداء كالمد والإمالة تحكُّمٌ ظاهر على أنك قد علمت أن : ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾(المائدة: ٦٠) .

و ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾(الإسراء: ٢٣) فيهما من القراءات أكثر من سبع .

وقال السيوطي في الإتقان :

وهذا يعني بعد بيان المراد على ما فيه يصلح قولا رابعا ، والأحسن فى الجواب إن يقال : أن المراد بالقراءات السبع الأوجه السبع التى يجوز أن يقرأ بها كما صرح ابن حجر ، ويراد من الأوجه السبع الأوجه التى يحصل بها الاختلاف الذى يتبع في اللفظ والمعنى ، وهو يرجع إلى سبعة أوجه كما يأتى عن ابن الجزرى

ومكي قلنا : المراد مما ذكر رجوع هذا القول إلى ما يقوله ابن الجزري ، ويتحد القول الثالث والرابع مع ما قاله ابن الجزرى ويكون الجميع راجعا إلى شيء واحد هو الأوجه المذكورة وهي لا تزيد عن سبع كما يأتى .

(الخامس) :

وهو لابن قتيبة أن المراد بها الأوجه التي يقع بها التغاير :

(فأولها) :

ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته نحو قوله تَعَالَىٰ:

﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ ﴾ (البقرة: ٢٨٢) بفتح الراء ورفعها .

(وثانيها) :

ما يتغير بالفعل مثل :(بَعِّدْ وبَاعَدَ) بلفظ الطلب والماضى .

(وثالثها) :

ما يتغير بالنقط مثل : ﴿ ننشرها وننشزها ﴾ [1].

(ورابعها) :

ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج مثل ﴿ طلح ﴾ ﴿ وطلع منضود ﴾ .

(وخامسها) :

ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل :

---

(١) بالراء والزاى .

﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ﴾(ق: ١٩) «وسكرة الحق بالموت».

(سادسها) :

ما يتغير بزيادة أو نقصان مثل :

« والذكر والأنثى » ، ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾ (الليل: ٣) .

(وسابعها) :

ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى مثل :

﴿ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾ (القارعة: ٥) و« كالصوف المنفوش» .

وتعقب هذا بأن الرخصة وقعت وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها ، وأما ما وجد من الحروف المتباينة المخرج المتفقة الصورة مثل : ﴿ ننشرها ﴾ و﴿ ننشزها ﴾ فإن السبب في ذلك تقارب معانيها واتفق تشابه صورتها في الخط .

وأجاب ابن حجر :

بأنه لا يلزم من ذلك توهين هذا القول لاحتمال أن يكون الانحصار في ذلك وقع اتفاقًا وإنما اطلع عليه بالاستقراء ، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يخفى . اهـ .

ومراد ابن حجر بقوله :

وقع اتفاقا أي : بالنظر إليهم فلا ينافي أن الله- تعالى- أنزل القرآن عليها عالما بالحكمة في ذلك تيسيرا وتوسيعا .

وقال أبو الفضل الرازي :

الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه فى الاختلاف :

(الأول) : اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع أو تذكير وتأنيث .

(والثاني) : اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر .

(والثالث) :وجوه الإعراب .

(والرابع) : النقص والزيادة .

(والخامس) : التقديم والتأخير .

(والسادس) : الإبدال .

(والسابع) : اختلاف اللغات كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار ونحو ذلك .

قال ابن حجر :

وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه .

وقال السيوطي :

وهذا هو القول السادس ، وقد علمت من كلام ابن حجر أنه تنقيح للقول الخامس فهو عينه منقحا ، والقول الخامس يرجع لما قاله ابن الجزري على ما يأتى أيضا ، والقولان الثالث والرابع قد علمت أنهما يرجعان إليه ، فترجع هذه الأقوال إلى قول واحد .

(السابع) :

ما قاله البعض : أن المراد بها كيفية النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار وتفخيم وترقيق وإمالة وإشباع ومد وقصر ، وتشديد وتخفيف وتليين ، ولا يخفى ضعفه وقصوره لأن ما ذكر لا ينحصر في السبع ، ولأنه ليس من الخلاف الذى يتنوع في اللفظ والمعنى ، فإن اللفظ الواحد مع تنوع هذه الصفات باق على وحدته فليس فيه حينئذ جليل فائدة .

(الثامن) :

ما قاله ابن الجزري : قد تتبعت صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هى يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها ، وذلك لأن الاختلاف إما فى الحركات بلا تغيير في المعنى نحو : ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢) ، أو مع تغيير في المعنى فقط ، نحوقوله تَعَالَىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ (البقرة: ٣٧) وإما فى الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو: ﴿يتلوا ، وتتلوا﴾، وعكس ذلك نحو : ﴿ الصراط ، والسراط ﴾ ، أو بتغيرهما

نحو: ﴿ فامضوا، فاسعوا ﴾ وأما في التقديم والتأخير نحو: ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾[1] (التوبة: ١١١)، أو في الزيادة والنقصان نحو: ﴿ أوصى، ووصى ﴾، فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها، قال: وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام، والرَّوْم والإشمام، والتخفيف والتسهيل ونحو ذلك، فهذا ليس من الاختلاف الذى يتنوع في اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة فى أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا، انتهى مع زيادةٍ وبعض تغيير للإيضاح، ومتى قارنت بين هذا القول وبين القول الخامس نجد أن كل الأوجه فيهما ترجع إلى شيء واحد مثل الوجه الأول، فإن ابن الجزري قد عبَّر عنه بالاختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى، وابن قتيبة عبر عنه بما يتغير حركته ولا يزول معناه، ولا صورته وهكذا باقي الأوجه كما يظهر بالتأمل الدقيق فقد رجعت الأقوال: الثالث والرابع والخامس والسادس والثامن إلى قول واحد، التاسع: أن المراد سبعة أوجه من المعانى المتفقة بألفاظ مختلفة، نحو: هلمَّ، وأقبل، وتعال، وعجل، وأسرع.

واستدل له بما تقدم من نحو حديث أبي بكرة مما جاء فيه:

« كلها شافٍ كافٍ مالم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب »[2].

---

(١) وقد قرأها حمزة والكسائي وخلف ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول.

(٢) صحيح لغيره: أخرجه أحمد (٢٠٥٣٣) قاله الأرناؤوط.

نحو قولك : تعال ، وأقبل ، وهلمَّ ، واذهب ، وأسرع ، وعجل جاء بهذا اللفظ من رواية أحمد وإسناده جيد .

ومن حديث أبيٍّ بن كعب قلت :

((سميعًا عليمًا عزيزًا حكيمًا ، مالم تخلط آية عذاب برحمة ، أو آية رحمة بعذاب))[١].

وحديث أبي هريرة :

((أنزل القرآن على سبعة أحرف عليمًا حكيمًا غفورًا رحيمًا))[٢].

قال ابن عبد البر :

إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التى نزل القرآن عليها أنها معانٍ متفق مفهومُها مختلف مسموعها لا يكون في شيء منها معنى ضده ، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافا ينفيه ويضاده كالرحمة التى هي خلاف العذاب وضده ، ثم أسند عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ ﴾ (البقرة: ٢٠) أي مَرُّوا فيه ، سعوا فيه ، وكان ابن مسعود يقول عند قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا ﴾ (الحديد: ١٣) أمهلونا ، أخِّرونا ، وفي فضائل أبي عبيد : أن ابن مسعود أقرأ رجلا ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ ﴾

---

(١) حديث صحيح : أخرجه أبوداود فى سننه (١٤٧٧) قاله الألباني .

(٢) إسناده حسن : أخرجه أحمد (٨٣٧٢) قاله الأرناؤوط .

(الدخان: ٤٣ - ٤٤) فقال الرجل : طعام اليتيم فردها عليه فلم يستقم بها لسانه فقال : أتستطيع أن تقول : طعام الفاجر ، قال : نعم ، قال : فافعل .

قال الطحاوي وابن عبد البر والباقلاني وآخرون :

إنما كان ذلك - يعنون ما تقدم عن أبيٍّ بن كعب وابن مسعود - من القراءة بالمرادف رخصة لمَّا كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد ثم نسخ بزوال العذر ، وهذا القول يرجع إلى الوجه السابع في كلام ابن قتيبة ، وهو ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى ومثل له بقوله ﴿ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾ (القارعة: ٥) و« كالصوف المنفوش» وإلى الوجه الخامس في كلام ابن الجزري وهو ما عبر عنه بقوله : أو بتغيرهما ومثله بنحو: « فامضوا - فاسعوا » فهو لا يغايرها وإنما أراد ضرب المثل للأحرف التى نزل القرآن بها .

كما قال ابن عبد البر :

وإنها هى التى يرجع إليها الاختلاف الذى يتنوع في اللفظ والمعنى ، ولم يرد الحصر فيما ذكره ، بل المراد من الحروف السبعة الوجوه التي يرجع إليها الاختلاف المذكور ، ومنها أوجه المعاني المتفقة التي تؤدي بألفاظ مختلفة كما قال ابن قتيبة وابن الجزري فرجع هذا القول إلى تلك الأقوال أيضا .

(العاشر) :

أن المراد سبع لغات منها خمسة بلغة العجز من هوازن ، قال : والعجز سعد ابن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف ، وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم عُلياَ هوازن .

ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء :

أفصح العرب عُلْياً هوازن وسفلى تميم يعني بنى دارم .

وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال : نزل القرآن بلغة الكعبين (كعب قريش وكعب خزاعة) قيل : وكيف ذلك ؟ قال : لأن الدار واحدة ، يعنى : أن خزاعة كانوا جيران قريش فسهل عليهم لغتهم .

وقال أبو حاتم السجستاني :

نزل بلغة قريش ، وهذيل ، وتيم الرباب ، والأزد ، وربيعة ، وهوازن، وسعد بن بكر ، واستنكره ابن قتيبة ، واحتج بقوله تعالى :

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ (إبراهيم: ٤) .

وبنى استنكاره هذا على أن المراد بقوم النبي ﷺ خصوص قريش فعلى هذا تكون اللغات السبع فى بطون قريش ، وبذلك جزم أبو على الأهوازى ، وقد علمت مما نقلناه لك سابقًا عن القاضي أبي بكر الباقلّاني استنكار ما قاله ابن قتيبة والآية لا تدل على ما قال فارجع إليه .

قال أبو عبيد :

ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة

اليمن وغيرهم ، قال : وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيبا [1] وهذا الذى قاله أبو عبيد يقتضي أن مجموع القرآن مركب من كلمات من لغات متعددة، ولكن يرد عليه حينئذ أن هذه اللغات ترجع إليها الكلمات التى تركب القرآن من مجموعها تزيد على سبع كما يظهر لمن يراجع النوع السابع والثلاثين من (الإتقان للسيوطي) .

وقيل : نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر : نزل القرآن بلغة مضر وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم : هذيل ، وكنانة ، وقيس ، وتيم الرباب ، وأسد بن خزيمة ، وضبة ، وقريش فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات .

(ويرد هذا) أيضا أن كلمات القرآن لا تختص بهذه اللغات فإن القرآن كلما ت بغير لغات من ذكر كما يتضح لمن راجع النوع السابع والثلاثين المذكور ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال : نزل القرآن أولا بلغة قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أبيح [2] للعرب أن يقرءوه بلغاتهم التى جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم فى الألفاظ والإعراب ، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغة إلى لغة أخرى للمشتقة ، ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل

---

(١) كلغة قريش واليمن .

(٢) بعد أن أُمِنَت الأمة وقُمعت الفتنة .

فهم المراد كل ذلك مع إتقان المعنى ، وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القرآن على ما تقدم وتصويب رسول الله ﷺ كلا منهم .

قال ابن حجر :

وتتمة ذلك أن يقال إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي أي : إن كل واحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته بل المُرَاعَى في ذلك السماع [١] من النبي ﷺ ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب : أقرأني رسول الله ﷺ قال : لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولم يكن مسموعا له ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته «عَتَّى حين» أي : حتى حين ، وكتب إليه أن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل وكان ذلك قبل أن يجمع الناس على قراءة واحدة .

وقال ابن عبد البر - بعد أن أخرجه - من طريق أبي داود بسنده :

يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لا أن الذى قرأ به ابن مسعود لا يجوز ، قال : وإذا أبيحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جاز الاختيار فيما أنزل .

وقال أبو شامة :

يحتمل أن يكون مراد عمر ثم عثمان بقولهما : نزل بلسان عربي مبين ، فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قريش لأنه الأولى ،

---

(١) كما تواتر عن الأثبات .

وعلى هذا يحمل من كتب به عمر إلى ابن مسعود ؛لأن جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير ، فإذًا لابد من واحدة فلتكن بلغة النبيِّ ﷺ وأما العربي المجبول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لَعَسُرَ عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأ بلغته ويشير إلى هذا قوله في حديث أبيٍّ كما تقدم «هون على أمتي» وقوله :«إن أمتي لا تطيق ذلك» وكأنه انتهى عند السبع لعلمه أنه لا تحتاج لفظة من ألفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالبا وليس المراد كما تقدم أن كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه .

قال ابن عبد البر :

وهذا مجمع عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل مثل :﴿ عبد الطاغوت ﴾، وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ، وردَّ عليه الأنباري بمثل :

﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾(المائدة: ٦٠) ، و﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾(الإسراء: ٢٣).

ولفظ ﴿جبريل﴾ ويدل على ما قرره من أنه نزل أولا بلغة قريش ثم سهل على الأمة أن يقرءوه بغير لسان قريش ، وكان ذلك بعد أن كثر دخول العرب فى الإسلام ، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبيِّ بن كعب أن جبريل لقى النبي ﷺ وهو عند أضاة بني غفار فقال : «إن الله

يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته فإن أمتي لا تطيق ذلك » الحديث أخرجه مسلم[١] .

(وأضاة بنى غفار) هى بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همز وآخرها هاء تأنيث : هو مستنقع الماء كالغدير وجمعه أَضًا) كعصا ، وقيل : بالمد والهمز مثل إناء وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى (بني غفار) بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لأنهم نزلوا عنده ، وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء أن معنى قوله : «أنزل القرآن على سبعة أحرف » أي : أنزل موسعا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأي حرف أراد منها على البدل من صاحبه كأنه قال : أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة ، وذلك لتسهيل قراءته إذ لو أخذوا بأن يقرءوه على حرف واحد لشق عليهم كما تقدم .

قال ابن قتيبة في أول تفسير (المشكل) له :

كان من تيسير الله أن أمر نبيه ﷺ أن يقرئ كل قوم بلغتهم ، فالهذيلي يقرأ « عتى حين » يريد ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ والأسدي يقرأ « **تعلمون** » بكسر أوله ، والتميمي يهمز ، والقرشي لا يهمز ، قال : ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكهلا لشق عليه غاية المشقة فيسر عليهم ذلك بمنه ، وليس المراد بذلك أن كل كلمة تقرأ على سبعة أحرف ، وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة .

---

(١) حديث صحيح : أخرجه مسلم (٨٢١) .

قال ابن عبد البر :

أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات لما تقدم من اختلاف عمر وهشام ولغتهما واحدة . ا هـ .

وأقول :

إن معنى نزوله باللغات المذكورة هو أن الله أَذِنَ بقراءته بكل لغة منها فلا مانع أن هشاما يقرأ بلغة أخرى غير لغة قريش أيضًا ، فيكون قد تعلم من النبي ﷺ القراءة بلغة قريش وبلغة غيرهم يدل لذلك أن القراءات المتواترة لا تجتمع كلها في لغة واحدة .

ومع ذلك قد أجمع الكل على القراءة بها وجمعت في مصاحف عثمان وصحائف أبي بكر ، وكم من صحابي هو من قبيلة وعى كلمة نزلت بلغة قبيلة أخرى ، بقي أن قول ابن حجر : لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة إلخ ينافيه ما نقله بعد ذلك عن أبي قتيبة في أول تفسير (المشكل) له فيتعين أن يقال : إن الكل كان مسموعا عن النبي ﷺ وإنما بعضه بواسطة ، وبعضه بلا واسطة فما أوهم أنه لم يكن مسموعا فالمراد منه أنه لم يكن مسموعا بلا واسطة فلا ينافي أنه منقول عن النبي ﷺ ومسموع منه بالواسطة كيف وهذه اللغات هي الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن عند القبائل بذلك فيلزم أن يكون كل ما قرئ به القرآن منزلا على النبي مسموعًا منه ﷺ .

وأما نَهْيُ عمر لابن مسعود فلعله فيما علمه عمر أن تلك القراءة لم تكن فى العرضة الأخيرة أو مما تفرد بها ابن مسعود ولم تكن من المتواتر .

وأما ما قاله ابن عبد البر :

من أنه يحتمل أن يكون ذلك من عمر على سبيل الاختيار إلخ ، فيرده صدور النهى والإنكار من عمر ولو كانت هذه القراءة جائزة فيما يراه عمر ما جاز منه النهى عنها ، وما امتثل ابن مسعود لأنه لا ينكر إلا على منكر ولا ينهي إلا عن غير جائز .

وما ساقه ابن حجر من قوله :

أن من كان من غير العرب فالاختيار له أن يقرأ بلسان قريش إلخ غير صحيح أيضًا ، فإنه متى كانت اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية كما قال ، فلا وجه للحَجْرِ وإلا عاد على موضوعه بالنقص فإن الغرض التسهيل والحجر ينافيه، كيف وقد قال : إن معنى : «أنزل القرآن على سبعة أحرف» أى : أنزل موسعا على القارئ ...إلخ فإنه إذا كان المراد به القارئ من خصوص العرب .

فنقول : إذا جاز للعربي ترك القراءة بلغته التى التزمها صغيرًا وكبيرًا فلا يجوز لغيره ، وهو لم يلتزم لغة بعينها بل كلها مستوية في التعبير بها كما قال ، وإن كان المراد مطلق قارئ ، فالأمر ظاهر وبعد ثبوت القراءة بلغة عن النبي ﷺ لا معنى للحَجْرِ على أحد في القراءة بها ، ولو تعين على غير العربي القراءة بلسان

قريش لتعين على من بعدهم من القراء ذلك وهذا شيء لا يرضاه ابن حجر نفسه .

فالمتعين ما قلنا من أن نهي عمر إما لعلمه نسخها أو عدم تواترها ، وبعد هذا كله فصاحب هذا القول إن أراد من اللغات ما بينه ابن حجر بقوله ، وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء أن معنى قوله :

«أنزل القرآن على سبعة أحرف» أى : أنزل موسعا على القارئ إلخ .

ووضحه بما نقله عن ابن قتيبة في أول تفسير (المشكل) له بقوله :

كان من تيسير الله أن أمر ...إلخ ، فهذه اللغات لا تنحصر في السبع ، وما قاله ابن عبد البر من أنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل مثل : ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾(المائدة: ٦٠) فهو مردود بما قدمناه لك نقلًا عن منار الهدى فى الوقف والابتدا من أنه جاء في القرآن ما قرئ بسبعة أوجه وعشرة كـ﴿ مالك يوم الدين ﴾ وما في البحر أن في قوله ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ اثنين وعشرين قراءة ، وفى ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ (الإسراء: ٢٣) لغات أوصلها الرُّمانى إلى سبع وثلاثين .

وأيضا الاختلاف على وجه ما ذكر لا يرجع إلى الاختلاف الذى يتنوع في اللفظ والمعنى ، فلفظ ﴿ تعلمون ﴾ واحد وإن اختلف الأسدي وغيره في كسر أوله وفتحه ، وإن كان المراد بكون اللغات سبعة أن الاختلاف فيها يرجع إلى أوجه سبعة ينحصر فيها اختلاف الكلام وهو المتعين حتى يصح هذا القول نظرًا

لمجيئه في بعض الروايات مصرَّحًا به رجع هذا القول أيضا إلى ما قاله ابن قتيبة وابن الجزري ويتحد معهما .

(الحادى عشر) :

إن المراد سبعة أصناف ، واختلف أصحاب هذا القول في تعيين الأصناف على أقوال بها تمت عدة الأقوال جميعا أربعين قولا ، وقد فصلها السيوطي في (الإتقان) فارجع إليه ونحن نكتفي بإبطال أصلها.

فنقول : إن سياق الأحاديث السابقة يرده ولا ينطبق عليه بحال فإن ما عينوا به تلك الأصناف في جميع الأقوال مما لا يتأتى الاختلاف فيه والأحاديث تقتضى أنه وقع الاختلاف بين الصحابة بالتلفظ بالأحرف فهي راجعة إلى كيفية النطق وليس شيء مما بينوا به تلك الأصناف راجعا لما ذكر ولم يوجد سند صحيح يدل على شيء مما بينوه كما يعلم من الإتقان للسيوطي .

والحاصل : أنك قد علمت أن كلًّا من القول الأول والثاني والسابع والحادي عشر بما تحته من باقي الأقوال مردود باطل كما أن القول بأنها القراءات السبعة المعروفة الآن قول باطل مخالف للإجماع كما بينه ابن حجر في الفتح ، وبينه غيره في غيره سلفًا وخلفًا ، وعلمت اتحاد كل من القول الثالث والرابع والخامس والسادس والثامن والتاسع والعاشر .

وعلمت أن سياق الأحاديث صريح بأن المراد بالأحرف السبعة الأوجه التي يجوز أن يقرأ بها القرآن وترجع إلى اختلاف النطق بألفاظ القرآن ولا يحتمل

أن يكون معنى الأحرف غير ما ذكر ، وأن الأحرف التى ترجع إلى اختلاف النطق بالألفاظ وتنحصر في سبعة هي ما بينه ابن قتيبة وابن الجزري لا غير .

ومتى علمت ما ذكر علمت أن الصواب الذى يتعين المصير إليه أن يراد بالأحرف السبعة ما قاله ابن الجزري وابن قتيبة .

وتعلم أن قول عثمان رضي الله عنه :

نزل القرآن بلغة قريش هو كقول عمر رضي الله عنه : نزل القرآن بلغة مضر ، لا يراد منهما ظاهرهما وإلا لتناقضا فإن مضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان ، وإليه منتهى أنساب قريش ، وقيس وهذيل وغيرهم على أنه لا حصر في قول كل منهما كما لا يخفى فتلخص بما أوضحنا أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أنه أنزل على سبعة أوجه يقرأ بكل واحد منها والقراءات التى يقرأ بها القرآن وإن كانت أكثر من سبعة ، لكن لما كان اختلافها يرجع إلى أوجه سبعة كان المراد بالأحرف السبعة تلك الأوجه التى لا يخرج اختلافها عنها .

****

الفَصْلُ الخَامِسُ

وأما قول :
الأحرف السبعة بقيت في المصاحف
أو نسخت الستة وبقي واحد .

خامسًا : وأما قول : الأحرف السبعة بقيت في المصاحف أو نسخت الستة وبقي واحد .

فنقول في الجواب عن ذلك :

قد وقع خلاف السلف في الأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن ، هل هي مجموعة في المصاحف العثمانية [1]؟ ذهب جماعة إلى أنها مشتملة عليها ، قالوا : أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء منها ، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التى كتبها أبو بكر وأجمعوا سوى ذلك ، وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التى عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها .

قال ابن جرير جوابًا على ما قاله الفريق الأول :

إن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة وإنما كان جائزًا لهم ومرخصًا لهم ، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لم يجمعوا على واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعا سائغًا وهم معصومون من الضلالة ، لم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام ولا شك أن القرآن نسخ منه في العرضة الأخيرة بعضه ، فاتفق رأى الصحابة على أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة وتركوا ما سوى ذلك .

---

(١) المُرْسَلَةَ إلى الأمصار الإسلاميّة كما سبق .

وأخرج ابن أشتة في (المصاحف) وابن أبى شيبة في فضائله من طريق ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال :

القراءة التى عرضت على النبي ﷺ في العام الذى فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم ، وأخرج ابن أشتة عن ابن سيرين قال : كان جبريل يعارض النبي ﷺ كل سنة في شهر رمضان مرة ، فلما كان العام الذى قبض فيه عارضه مرتين فيرون أن تكون قراءتنا هذه عن العرضة الأخيرة .

وقال البغوي في شرح السنة :

يقال : إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التى بين فيها ما نسخ وما بقي وكتبها لرسول الله ﷺ وقرأ عليه وكان يقرئ الناس بها حتى مات ؛ ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه ، وولاه عثمان كَتْبَ المصاحف كذا يؤخذ من الإتقان للسيوطي .

وقال ابن حجر في الفتح قال أبو شامة:

وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن هل هى مجموعة في المصحف الذى هو في أيدى الناس اليوم أو ليس فيه إلَّا حَرْفٌ واحد منها ؟

مال ابن الباقلاني إلى الأول وصرح الطبراني وجماعة بالثاني وهو المعتمد وأخرج ابن أبي داود في (المصاحف) عن أبي الطاهر بن أبي السَّرْحِ قال : سألت ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين ، هل هى الأحرف السبعة ؟

قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة مثل : هَلُمَّ ، وتعال ، وأقبل أى ذلك قلت أجزأك، قال : وقال ابن وهب مثله ، والحق أن الذى جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله ، المقطوع به ، المكتوب بأمر النبي ﷺ ، وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لا جميعها كما وقع فيي المصحف المكي ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ .

وفي آخر سورة براءة وفي غيره بحذف ﴿ مِن ﴾ ، وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض ، وعدة هاءات ، وعدة لامات ونحو ذلك ، وهو محمول على أنه نزل بالأمرين معا ، وأمر النبي ﷺ بكتابته لشخصين أو أعلم بذلك شخصا واحدا أو أمره بإثباتهما على الوجهين ، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جوزت به توسعة على الناس وتسهيلا ، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف فى زمن عثمان وكفَّر بعضهم بعضا اختاروا الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقى .

قال الطبري :

وسار ما اتفق عليه الصحابة من الاقتصار كمن اقتصر مما خير فيه على خصلة واحدة ؛ لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة .

قلت :

ويدل عيه قوله ﷺ في حديث الباب ﴿ فاقرؤا ما تيسر منه ﴾.

وقد قرر ذلك الطبري تقريرًا أطنب فيه وَوَهَى من قال بخلافه ، ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار في شرح الهداية ، وقال : أصح ما عليه الحذاق أن الذي يقرأ الآن هو بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لا كلها، وضابطه ما وافق رسم المصحف ، فأما ما خالفه مثل : « أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج » [1] ومثل : « إذا جاء فتح الله والنصر » فهي من القراءات التى تركت إن صح السند بها ولا يكفي صحة سندها في إثبات كونها قرآنا لاسيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذى قرن إلى التنزيل فصار يظن أنه منه .

وقال البغوي في شرح السنة :

المصحف الذى استقر عليه الأمر هو آخر العرضات على رسول الله ﷺ فأمر عثمان بنسخه في المصاحف ، وجمع الناس عليه ، وأذهب ما سوى ذلك قطعا لمادة الخلاف فصار ما يخالف خط المصحف فى حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع ، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم .ا هـ .

---

(١) كما فى مصحف عبدالله بن الزبير رضي الله عنه .

وقال فيه أيضا :

واختلف في العرضة الأخيرة ، هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها ؟ وعلي الثانى فهل هو الحرف الذى جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره ؟

وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة بن عمر السلماني أن الذى جمع عليه عثمان الناس موافق للعرضة الأخيرة ، ومن طريق محمد بن سيرين :

«كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن ... الحديث» نحو حديث ابن عباس ، وزاد في آخره : فيرون أن قراءتنا أحدث القراءة عهدًا بالعرضة الأخيرة ، وعند الحاكم من حديث سمرة وإسناده حسن ، وقد صححه هو ولفظه عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات ويقولون : إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة ومن طريق مجاهد عن ابن عباس ، قال : أي القراءتين ترون ، كان آخر القراءة ؟ قالوا : قراءة زيد بن ثابت ، فقال : لا إن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل فلما كان في السنة التى قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما .

وهذا يغاير حديث سمرة ومن وافقه وعند مسدد فى مسنده من طريق إبراهيم النخعى أن ابن عباس سمع رجلا يقول : الحرف الأول ، فقال : ما الحرف الأول ؟ قال : إن عمر بعث ابن مسعود إلى الكوفة معلما فأخذوا بقراءته

فغيَّر عثمان القراءة فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الأول ، فقال ابن عباس: إنه لآخر حرف عرض به النبي ﷺ على جبريل .

وأخرج النسائي من طريق أبي ظبيان [١] قال :

قال لى ابن عباس : أى القراءتين تقرأ ؟ قلت : القراءة الأولي قراءة ابن أم عبد - يعنى عبدالله بن مسعود - قال : بل هي الأخيرة ، إن رسول الله ﷺ كان يعرض على جبريل ... الحديث ، وفي آخره فحضر ذلك ابن مسعود فعلم ما ينسخ من ذلك وما بدِّل وإسناده صحيح ، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الأخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين فيصح إطلاق الآخرية على كل منهما . اهـ .

وأقول :

إن اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو اشتمالها على بعضها ، كل ذلك يتوقف العلم به على معرفة ما هو المراد من الأحرف السبعة وعلى الرجوع إلى ما اشتملت عليه تلك المصاحف في الواقع ، ونفس الأمر إن كان جميع الحروف أو البعض منها ، وقد علمت مما قدمناه لك مفصلا أن المراد بالأحرف السبعة الأوجه السبعة التي يرجع إليها اختلاف القراءات لا فرق بين صحيحها وشاذها ومنكرها ، وأن تلك الأوجه تنحصر في سبعة وحينئذ يبقى

---

(١) إسناده صحيح : أخرجه أبويعلي فى مسنده (٢٥٦٢) قاله حسين سليم .

علينا أن نرجع إلى تلك المصاحف وما اشتملت عليه في نفس الأمر من تلك الأوجه السبعة فنقول :

(الوجه الأول) :

الاختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى نحو: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ ﴾ بفتح الراء ورفعها ، وهما قراءتان متواترتان كل منهما موافق لرسم المصحف ، فقد اشتملت عليه المصاحف ؛ لأنه لا معنى لاشتمالها إلا موافقة الرسم ، وقد وافقه كل منهما .

(الوجه الثاني) :

ومنها الاختلاف في الحركات مع اختلاف المعنى نحو: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾ بنصب آدم ورفع كلمات [مما تواتر عنهم] [١] قرآنا وقد وافقت خط المصحف فتكون [القراءة متواتره] [٢] ولكن هذا الوجه قد نسخ بعضه في بعض الآيات كما [جاء في سورة فاطر] [٣] ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ (فاطر : ٢٨) برفع لفظ الجلالة [ونصب العلماء عند بعض النحاه وقرأ عمر بن عبدالعزيز وأبو حنيفه فيما نقله الزمخشرى وأبو حيوة فيما نقله الهذلى

---

(١) بتصرف من المحقق حيث إنها سقطت من الأصل .

(٢) بتصرف من المحقق .

(٣) بتصرف من المحقق .

قراءة][1] نصب لفظ الجلالة ورفع العلماء ، وأما القراءة الأخرى [فهى مردودة كما][2] أنها الأخيرة لأنها وإن وافقت العربية وخط المصحف لكنها منقولة آحاد ومروية عن ثقة وعلى كل حال لم يثبت كونها قرآنا بهذا القدر .

(الوجه الثالث) :

منها اختلاف الحروف مع تغيير المعنى دون الصورة وهو ما يعبر عنه تارة بالإختلاف بالنقط نحو : « نتلوا ويتلو »[3] بالنون والياء و « يعلمون، وتعلمون» بالياء التحتية والياء الفوقية ، وقد قرئ بذلك ولا يخالف رسم المصاحف فهي مشتملة على ذلك اللفظ أيضا .

(الوجه الرابع) :

الاختلاف في الحروف مع اختلاف الصورة دون المغنى نحو : ﴿ الصراط والسراط ﴾ بالصاد والسين وقد قرئ بهما بالإشمام ، وقد رسم فى المصاحف بالصاد المبدلة من السين التي هي الأصل فوافقت قراءة الصاد رسم المصحف تحقيقا وقراءة السين وافقته تقديرًا وقراءة الإشمام محتملة على ما تقدم بيانه فكانت المصاحف مشتملة على هذا الوجه أيضًا ، ومن أمثلته : ﴿ بصطة ﴾ الأعراف فإنها

---

(١) بتصرف من المحقق .

(٢) بتصرف من المحقق .

(٣) الدرُّ المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى (٥ / ٤٦٨) ط دار الكتب العلمية .

رسمت بالصاد المبدلة من السين في المصاحف فقرأ بهما بخلاف ﴿ بسطة ﴾ البقرة التى رسمت بها بالسين فقط فلم يقرأ إلا بها وقد قدمناه .

(الوجه الخامس)

منها الاختلاف بإبدال كلمة بكلمة نحو : ﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ من التبين ، و« فتثبتوا » من التثبت ، وهما قراءتان متواترتان ويوافق كل منهما رسم المصحف ، فالمصاحف مشتملة على هذا الوجه أيضا ، ومن أمثلته :

﴿ أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ ﴾ فإنه قد قرئ أيضا : « أفلم يتبين » كما تقدم نقله عن أبي حيان ، وأن القراءة الأولى هي التي رواها القراء واقتصروا عليها ، وأن القراءة الثانية قد صح السند بها ولم تخالف العربية ولا خط المصحف فتكون قراءة مقبولة أيضًا ، وإن لم يروها القراء المعروفون وقد نسخ بعض هذا الوجه الخامس في بعض الآيات أيضًا ، وهو ما خالف رسم المصاحف نحو قراءة ﴿ فامضوا إلى ذكر الله ﴾ .

وقراءة كالصوف المنفوش منه نحو قراءة : ﴿ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾ و﴿ فامضوا ﴾ إلخ ، ومنها الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو : [﴿ وَقُتِلُواْ وَقَٰتَلُواْ ﴾ ← بالبناء للمفعول][1] في الأول وللفاعل في الثانى

---

(١) بتصرف من المحقق حيث إنها غير واضحة بالأصل .

وبالعكس ، ونحو: ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾[١] (التوبة: ١١١) فقد قرئ بالوجهين أيضا وكلاهما قراءة متواترة [واحتملها][٢] رسم المصحف فقد اشتملت المصاحف على هذا الوجه [وقد ورد][٣] نسخ بعض هذا الوجه وفي بعض الآيات بالعرضة الأخيرة وهو ما خالف منه رسم المصاحف نحو : « وجاءت سكرة الحق بالموت» ، فإن هذه القراءة وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وطلحة بن مطرف وزين العابدين لكنها لم تتواتر فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة وبإجماع الصحابة على المصحف العثماني ، فلا تجوز القراءة بها والذي استقرت القراءة به هو ما وافق خط المصحف وهي قراءة : ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ومثل هذا أيضًا : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ وقراءة : « **إذا جاء فتح الله والنصر** » فالأولى هي التي وافقت الرسم والثانية خالفته ، فهي منسوخة على وجه ما ذكرنا .

(الوجه السابع) :

منها الاختلاف بالزيادة والنقصان ، وهو إما بزيادة كلمة ونقصها نحو: ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ أو﴿ تجرى تحتها الأنهار﴾ في آخر سورة براءة ،

---

(١) بتصرف من المحقق .

(٢) بتصرف من المحقق .

(٣) بتصرف من المحقق .

بزيادة ﴿مِنْ﴾ ونقصها وهما قراءتان متواترتان ، وقد وافق كل منهما رسم المصحف فإن زيادتها وافقت رسم المصحف المكي حيث أثبتت فيه ، وحذفها قد وافق رسم غيره حيث لم تثبت فيه ، والمدار في موافقة الرسم أن توافق القراءة رسم أحد المصاحف ، وإما بزيادة حرف ونقصه نحو : ﴿ أوصى ، ووصى ﴾ ونحو : ﴿ وسارعوا ، سارعوا ﴾ ، ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾ بمريم ﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ ﴾ (يونس : ٦٨) وهكذا كل ما وقع فى مصاحف الأمصار من عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض ، وعدة هاءات وعدة لامات كما تقدم ، فقد اشتملت المصاحف على هذا الوجه أيضا ولكن بعض هذا الوجه قد نسخ أيضا .

وهو ما خالف منه خط المصحف نحو قراءة ابن عباس : « وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة » ، ومثل : « أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج » ، وهكذا كل ما لم يوافق رسم أحد المصاحف العثمانية من هذا الوجه فهو منسوخ بالعرضة الأخيرة والإجماع على ما في المصاحف ، فقد تبين لك مما أوضحناه أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة بمعنى أنها شملت من كل واحد منها على ما وافق الرسم منه ولم تخلُ عن وجه منها بالكلية وإن كان بعض هذه الوجوه قد نسخ بعضه ، وهو ما خالف رسم المصاحف ولم يوافق شيئًا منها ، أو نقله غير ثقة ، أو نقله ثقة بطريق الآحاد ولو وافق الرسم .

قال مكي ما روى في القرآن على ثلاثة أقسام :

قسم يقرأ به ويكفر جاحده وهو ما نقلـه الثقـات ووافـق العربيـة وخـط المصحف، وقسم صح نقله عن الآحاد وصح في العربيـة ممـا وافـق لفظـه الخـط فيقبل ولا يقرأ به لأمرين : مخالفته لما أجمع عليه، وأنـه لم يؤخـذ بإجمـاع بـل بخـبر الآحاد، ولا يثبت به قرآن ولا يكفر جاحده ولبئس ما صـنع إذ جحـده، وقـسم نقله ثقة ولا حجة له في العربية أو نقله غير ثقة فلا يقبل وإن وافق الخط . اهـ .

إذا علمت ما ذكرناه ورجعت إلى أن الفريق الأول والذى قال إنـه لا يجـوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة وأن الـصحابة قـد أجمعـوا عـلى نقل المصاحف العثمانية من الصحف التى كتبها أبـو بكـر وأجمعـوا عـلى تـرك مـا سوى ذلك، وإلى أن الفريق الثـاني قـال إن المـصاحف مـشتملة عـلى مـا يحتملـه رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعـة العرضـة الأخـيرة التـى عرضـها النبـي ﷺ على جبريل عليه السلام وأن القـرآن قـد نـسخ بعـضه بالعرضـة الأخـيرة، وأن الصحابة قد اتفقوا على كتابة ما تحققوا أنه قرآن مستقر فيها، علمت أنه لا خلاف بين الفريقين إلا من جهة اللفظ والعبارة، وأنه لا يجوز أن يكون الخلاف بيـنهم في ذلك حقيقيًّا، وقد قدمنا لك أن مصحف أبي بكر مشتمل عـلى الأحـرف الـسبعة وأن مصاحف عثمان موافقة لمصحف أبي بكـر، وأن أبـا بكـر رضي الله عنه جمـع مـاتواتر وأجمع عليه الأصحاب وعثمان نسخ مصاحفه من مـصحف أبـى بكـر بـدون أن

يزيد شيئا أو ينقص شيئا ، وأن هذا هو الحق وعلى ذلك يتعين أن يكون الخلاف لفظيًّا .

فإن من قال إن المصاحف مشتملة على الأحرف السبعة كلها لا يستطيع أن ينكر أن بعض هذه الوجوه قد نسخ بعضه وهو مالم يوافق رسم المصحف أو وافقه ولكن لم ينقله الثقات كما بينا .

ومن قال إنها لم تشتمل عليها كلها لا يستطيع أن يدعي أن وجها منها قد نسخ بأكمله فإن دعواه حينئذ تكون على خلاف الواقع المتفق عليه من الفريقين فيجب أن يحمل الفريق الأول أن المصاحف اشتملت على الأحرف السبعة على معنى أنه لم ينسخ حرف منها بأكمله بل ما من حرف منها إلا وقد اشتملت عليه المصاحف وإن كان بعض تلك الحروف قد نسخ بعضه .

ويحمل قول الفريق الثاني على معنى أن بعض تلك الحروف قد نسخ بعضه وإن كانت المصاحف قد اشتملت على كل واحد منها [بحرفه][1] أنه لم ينسخ حرف منها بأكمله وبذلك يرتفع الخلاف ، ويزول الشقاق ويحصل [التأكيد][2] وكمال الوفاق ومن اتفاق كلمتهم على أن المصاحف العثمانية قد اشتملت كما اشتمل مصحف أبي بكر على ما استقر الأمر على أنه قرآن في العرضة الأخيرة وترك ما نسخ وتعلم أن ما وقع في عبارات بعض الأئمة كابن جرير من أن

---

(١) بتصرف من المحقق .

(٢) بتصرف من المحقق .

الأصحاب أجمعوا على حرف واحد لم يريدوا بـذلك حرفـا واحـدا مـن الحـروف السبعة التى نزل بها القرآن ، بل أرادوا بالحرف الواحد في كلامهم اللفـظ المـأذون بكتابته مـن النبـي ﷺ والقـراءة المتفـق عليهـا التـي تـواتر نقلهـا وإن تعـددت وجوهها يدلك على هذا الذي قلنا قول ابن جرير في آخر كلامه المارِّ ذكـره وافقـه عليه غيره ، لاشك أن القرآن في العرضـة الأخـيرة نـسخ منـه بعـضه فـاتفق رأى الصحابة على أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرضـة الأخـيرة وتركـوا مـا سوى ذلك . اهـ .

ولا يخفى أن ماتحقق أنه قرآن مستقر في تلك العرضة هو ما صحت الروايـة به ورواه الثقات ، ووافق خط المـصحف والعربيـة وهـو لا يختص بحـرف مـن الحروف السبعة دون حرف ، بل ما من حرف منها إلا وبعـضه قـد نقلـه الثقـات وصحت الرواية به ووافق رسم المصحف والعربية وإن كان قد نسخ بعـضه عـلى الوجه الذى فصلناه .

****

الفَصْلُ السَّادِسُ

الجواب عن كيفية جمع عثمان الناس على مصحف واحد مع أن أحرف القرآن متواترة.

سادسًا : وأما الجواب عن كيفية جمع عثمان الناس على مصحف واحد مع أن أحرف القرآن متواترة .

فنقـول :

لعل السائل فهم مـن جمـع النـاس عـلى مـصحف واحـد وهـو مـصحف أبي بكر رضي الله عنه ، وأن زيد بن ثابت كان في الجمعين ، وأن كلا من مـصحف أبي بكـر ومصاحف عثمان قد جمع فيه ما قطع بأنه قرآن مكتوب بأمر النبـي ﷺ وهـو مـا استقر عليه الأمر في العرضة الأخيرة ، وحاشا عثمان أن يجمع الناس عـلى خـلاف ما ذكر ، وأن يمنعهم عن قراءة ما علمت قرآنيته ونقل مـا تـواتر عـن رسـول الله ﷺ وهو رضي الله عنه يعلم أن تلاوة [كل] [1] حرف منهـا عبـادة يثـاب عليهـا التـالي والسامع ، وحاشا الأصحاب أن يوافقوه عـلى المنـع وهـم لا يخـافون فى الله لومـة لائـم وهـم القـائمون عـلى حفـظ القـرآن الـذى هـو أسـاس الـدين وقاعدتـه ، وباختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام ولهذا بنى الفقيه نقـض وضـوء الملمـوس وعدمـه عـلى اخـتلاف القـراءة فى ﴿ لمستم ﴾ ﴿ ولامـستم ﴾ وجـواز وصـل الحـائض عنـد الانقطـاع قبـل الغـسل وعدمـه عـلى الاخـتلاف فى ﴿ يطهرن ﴾ بـالتخفيف والتـشديد ، وغـير ذلـك مـن الفوائـد التـى تترتـب عـلى الحروف السبعة ، وأما ما قيل أن الأمة ما كلفت بحفظ الأحرف السبعة كلهـا بـل خيرت في أيها شاءت منها وتواترها لا يستلزم وجوب العلم بها ، ولذا رأى عثمان

---

(١) بتصرف من المحقق حيث إنها فقدت من الأصل .

أن درء المفسدة بوقوع الاختلاف في أحرف القرآن أحرى من جلب المصلحة بمعرفة جميع المتواتر ، وقد كان في نحو اثنى عشر ألف صحابي كلهم عدول ولم ينكر عليه أحد فهو إجماع . اهـ .

فهو قول على ظاهره غير صحيح وإن صدر ممن يعتد به والعصمة لمن عصم الله فقط ، وذلك لأن عدم تكليف الأمة بحفظ جميع الأحرف السبعة لا يسوغ لأحد مهما كان أن يمنع أحدًا من الناس عن القراءة بأي حرف منها ثبت تواتره ونقله عن رسول الله ﷺ ، وهذا القائل يقول : إن الأمة قد خيرت في أيها شاءت ، ومع هذا التخيير كيف يسوغ لأحد أن ينهي أحدًا عما خيره فيه الشارع ويمنعه عنه ، وقد علمت أن عثمان رضي الله عنه منع الناس عن القراءة بما في سوى مصاحفه وأمر بحرقه ومحوه ، فإن جاز الاقتصار على قراءة بعض المتواتر من الأحرف السبعة فلا يجوز المنع من القراءة بالبعض الآخر منه ، ولا الإنكار على القارئ به ولا تحريقه ومحوه ، وقد وافق عثمان على ما فعل الاثنا عشر ألف صحابي كما قاله ذلك القائل ، فلولا أن ما منع عثمان الناس عنه وأمر بتحريقه ومحوه كان منسوخ التلاوة أو غير متواتر ما وافقه على ذلك أحد من الأصحاب .

وأما قول ذلك القائل :

وتواترها لا يستلزم وجوب العلم بها فهو غريب منه ، فإن التواتر وإن لم يستلزم وجوب العلم ، لكنه يستلزم نفس العلم ، ومتى ثبت تواترًا يكون كل ما ثبت من الأحرف السبعة كذلك قرآنا ثابتا عن رسول الله ﷺ يجوز القراءة به

ولا يقع فيه الاختلاف من أحد ولا الإنكار على القارئ بأي وجه علم نقله تـواترًا فأين المفسدة التى يخشى [فيها] [1] بوقوع الاختلاف ، ورأى عثمان أن درأهـا أولى من جلب المصلحة بمعرفة [الثابت] [2] والمتواتر فالحق ما قلناه ، ومع ما ذكر فقد بينا لك ما هو فى الواقع ونفس الأمر ، وأن المصاحف قد اشتملت بالفعل على كل ما تواتر من الأحرف السبعة ولم تترك منه شيئًا وهذا هو الذى جمع عـثمان النـاس عليه ، ومنعهم عما سواه ووافقه على ذلك الأصحاب وأجمعوا عليه ونقلنا لك من كلام الأئمة الأعلام ما هو صريح فى ذلك فلا تلتفت لما عداه مما خالفه ، فإن الحق أحق بالإتباع والرجوع إليه .

****

---

(١) بتصرف من المحقق حيث إنها غير واضحة فى الأصل .

(٢) بتصرف من المحقق .

الفصل السابع

كيف تمكن عثمان من جمع الناس كافة على حرف واحد

ونحن نعلم قطعاً أن أحرف القرآن زمن عثمان

كانت قبل نسخ المصاحف بالغة مشارق الأرض ومغاربها.

سابعًا : وأما الجواب عن كيفية تمكن عثمان من جمع الناس كافة على حرف واحد ونحن نعلم قطعا أن أحرف القرآن زمن عثمان كانت قبل نسخ المصاحف بالغةً مشارقَ الأرض ومغاربَها .

فنقول في ذلك :

إن هذا السؤال مبني أيضًا على أن عثمان رضي الله عنه قد جمع الناس على حرف واحد من الحروف السبعة المتواترة وترك ما عداه منها ، وقد علمت أن ذلك ليس بصحيح وأن عثمان لم يجمع الناس على حرف واحد مما تواتر ، وإنما جمعهم على كل ما تواتر من الأحرف السبعة وهو الذى بلغ قبل نسخ المصاحف زمن عثمان مشارق الأرض ومغاربها ، وأما ما نسخ فى العرضة الأخيرة وما لم يتواتر فلم يبلغ مشارق الأرض ومغاربها ، فإن ما نسخ في العرضة الأخيرة إنما كان يقرؤه من لم يبلغه النسخ دون من بلغه وما لم يتواتر إنما كان يقرؤه من رواه فقط ، واستمر الأمر على ذلك إلى أن جمع عثمان مصاحفه على وفق صحف أبي بكر التي جمع فيها ما استقر عليه الأمر وأجمعوا على أنه القرآن وبعث بها إلى الأمصار وقد كان بكل جهة من الجهات التى بعث إليها المصحف من حمل عنه أهل تلك الجهة القرآن وأخذوه عنه وكانت المصاحف خالية من النقط [1] والشكل فثبَّت أهل كل جهة على ما كانوا أخذوه سماعًا من الصحابة بشرط موافقته لرسم المصحف وتركوا ما يخالف الرسم اقتصارًا منهم على المتواتر الذى لم تنسخ تلاوته وامتثالًا لأمر عثمان الذى وافقه عليه جميع الأصحاب وغيرهم لما رأوا في ذلك من الاحتياط في القرآن

---

(١) وهما الإعجام والإهمال كما أطلق عليه علماء الضبط .

ومنع الخلاف ، ولعل هذا السائل فهم أن المراد بالأحرف السبعة فى الحديث ، وظن أن مصاحف عثمان اشتملت على بعضها هى القراءات السبع المعروفة الآن ، وقد علمت أن ذلك باطل .

قال أبو شامة :

ظن قوم أن القراءات السبع والموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل ، وليست هذه السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها ويلزم عن هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرآنًا وهذا غلط عظيم ، بل الأصل والعمدة في ذلك عند الأئمة أنه هو الذى يصح سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية ويوافق خط المصحف . اهـ .

وقال السبكي في شرح المنهاج :

صرح كثير من الفقهاء أن ماعدا السبعة شاذ توهما منه انحصار المشهور فيها ، والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين :

(الأول) : ما يخالف رسم المصحف ولا شك في أنه ليس بقرآن .

(الثانى) : مالا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين أيضا :

(الأول): ما ورد من طريق غريب وهذا ملحق بالأول .

(الثانى) : ما اشتهر عن أئمة هذا الشأن القراءة به ، فهذا لا وجه للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما اهـ .مخلصًا من الفتح .

وكيف يمكن أن يكون المراد بالأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن وجاءت في الحديث هذه القراءات السبع ، وهي إنما عرف كونها سبعا من قبل أن رواتها سبعة وهذا شيء علم آخرًا بعد زمن النبي ﷺ وبعد أن انتهى جمع عثمان المصاحف مشتملة على الأحرف السبعة المتواترة التي علمت قبل أن يوجد رواة القراءة السبع ، وهذا لا ينافي أن القراءات السبع هذه كغيرها من القراءات ترجع إلى الأوجه والأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن ، وينتهي أمر إختلافها إليها والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب .

والحمد لله أولا وآخرًا والشكر له باطنًا وظاهرًا

والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه وكل من كان لدينه تابعا وناصرا

قد تم تبييض ذلك فى يوم الإثنين ٢٨ جمادى الأولى من شهور سنة ١٣٢٣ ثلاث وعشرين وثلاثمائة وألف من هجرة من له العز والشرف (١) .

---

(١) من كلام الناشر وهو عمر حسين الخشاب مدير المطبعة الخيرية بمصر عام ١٣٢٣ هجرية .


خاتمة
مصححه عبد الجواد خلف
عام ١٣٢٣ هجرية

يقول مصححه

الفقير عبد الجواد خلف

خير ما نطق به اللسان ، وأفضل ما خطه البنان ، حَمْدُ من خلق الإنسان ، وعلمه البيان ، فحمدًا لمن لا تحصى نعمه علينا ولا تحد ، ولا تكافأ بشكر منها ولا حمد ، وصلاة يتدفق بالرحمات المقرونة بالتعظيم ودقها ، وتحيات يتألق بالبركات المعصوبة التكريم برقها ، على من أنزل عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، فبين للناس ما نزل إليهم ، وأرشدهم إلى ما يجب عليهم بأدلة أعجزت البلغاء ، وأفحمت الفصحاء ، وعلى آله حماة السنة ، وحملة الأَسِنَّة .

وبعد

فبإعانة ذى القوة والحول ، والإنعام والطول ، تم طبع الرسالة المسماة:

(الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن)

ولا غرو [١] أنها كلمات حسان كاسمها ، بل عقود جمان فى نظمها ورسمها ، ودرة فريدة ، وتحفة مفيدة ، أتت فى موضوعها بالعجب العجاب واشتملت مع صغر حجمها على ما لم يشتمل عليه أكبر كتاب ، وبالجملة فهى المليحة الحسناء ، الغنية عن الثناء والإطراء :

فإنى وإن أكثرت فيها مدائحى   فأكثر مما قلت ما أنا تارك [٢]

---

(١) ولا عجب .

(٢) وهذا يَصْدُق على مقدمة المحقق من هذا المؤلف .

كيف وناسج برودها ، وناظم عقودها العلامة المحقق ، الفهامة المدقق ، من فاز بالعلم بأوفر نصيب وقمع كل ذى جهالة بباتر فهم مصيب ، الملحوظ بعناية .

الحفيظ المقيت

حضرة الأستاذ شيخنا الشيخ

محمد بخيت المطيعى

دامت مسراته ، وحسنت أوقاته بالمطبعة الخيرية بمصر المعزية لمالكها

ومديرها المتوكل على العزيز الوهاب حضرة الفاضل السيد

عمر حسين الخشاب

وذلك فى شهر ذى الحجة الحرام الذى هو لشهور السنة

١٣٢٣ من الهجرة .


الفهرس


بحمد الله تم

كتاب

حجة الله على خليقته

في بيان حقيقة القرآن وحكم كتابته وترجمته

تأليف

الشيخ محمد بخيت المطيعي

مفتى الديار المصرية (عام ١٣٣٣ – ١٣٣٨ هجرية)

صدر حديثاً

ومعه رسالة القول الفصل في

ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأعجمية

للشيخ محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر عام ١٩٠٩ م ووالد كل من العالمين الجليلين

محدث العصر العلامة أحمد محمد شاكر والأديب المؤرخ العلامة محمود محمد شاكر

مراجعة وتحقيق

الشيخ خميس جابر صقر

موجه عام علوم القرآن بالأزهر الشريف

وعضو لجنة مراجعة المصاحف (سابقاً)

الناشر

الصحابة للدراسات القرآنية والعربية بطنطا